وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور – خنشلة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية
نيابة العمادة للدراسات في التدرج

تداعيات القضية الصحراوية على العلاقات الجزائرية المغربية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الدراسات الأمنية والإستراتجية

من تقديم الطالب:
-جموعي بوزيان

إشراف الدكتور(ة):
- مومن عواطف

لجنة المناقشة

اللقب و الإسم	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
عبد الوهاب أوصيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	رئيسا
عواطف مومن	أستاذ التعليم العالي أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	مشرفا ومقررا
هاجر خلالفة	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	عضو ممتحنا

السنة الجامعية: 2023_2024

شكر وعرفان :

الحمد لله رب العالمين أحمده وأشكره حمدا يليق بمقامه تعالى

الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي

حمدا كثيرا على الصحة والعافية.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرفة " مومن عواطف " على كل ما

قدمته

من نصائح وتوجيهات ومعلومات

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة

والأساتذة وموظفي الجامعة عامة

وأساتذة تخصص "حقوق بجامعة عباس لغرور خنشلة خاصة المعلومات المقدمة من

طرفهم.

الإهـــــداء :

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أمي الغالية حفظها الله ورعاها وجعلها من أمهات الجنة إن شاء الله

وإلى مل وإلى من علمني العطاء بدون انتظار أبي أرجو من الله أن يمد في عمرك .

وإلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات أخواتي وإخوتي .

إلى كل من ساهم في نجاح هذا العمل من قريب أو بعيد.

- جموعي بوزيان-

قائمة المختصرات

ج. ر .ج .ج	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
ع	العدد
ج	جزء
ط	الطبعة
ف	الفقرة
ص	الصفحة رقم...
ص.ص	من الصفحة رقم...إلى الصفحة رقم...
د. د. ن	دون دار النشر
د. ت.ن	دون تاريخ النشر
د. م. ن	دون مكان النشر
د. م. ج	ديوان المطبوعات الجامعية

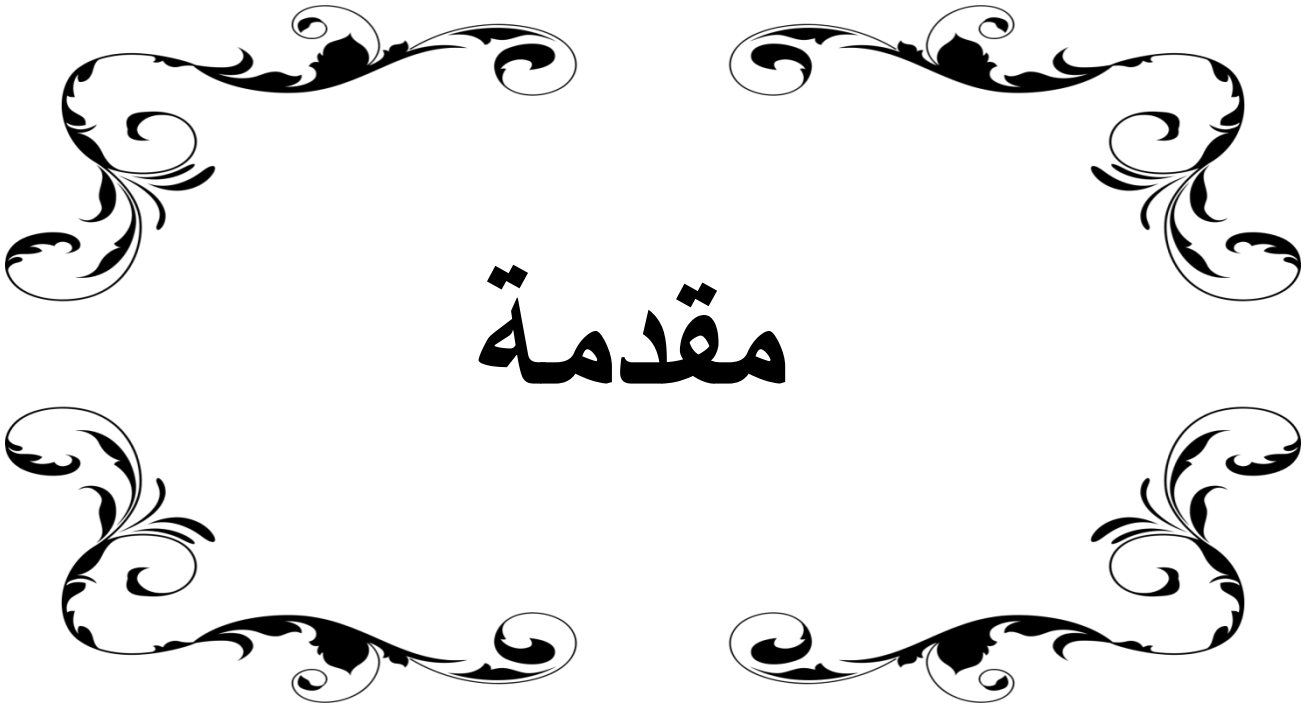

مقدمة

مقدمة :

شهدت دول المغرب العربي عبر تاريخها العديد من التغيرات الداخلية والخارجية، من أبرزها وقوعها تحت الاستعمار الأجنبي، حيث تم تقسيمها إلى مناطق نفوذ بين الاستعمار الفرنسي والإسباني. هذا الأمر أجبر تلك الدول على فقدان حريتها واضطهاد شعوبها، مما أدى إلى نشوء ترابط وصلة قوية بين شعوب المنطقة من أجل تحرير أوطانها.

بعد حصول دول المغرب العربي على الاستقلال، واجهت المنطقة تحديات إقليمية وأحداث متعاقبة، من أبرزها استمرار إقليم الصحراء الغربية تحت وطأة الاحتلال الإسباني. وقد أصبحت قضية الصحراء واحدة من أعقد المشكلات التي واجهها المجتمع الدولي، ومحل نزاع بين أطراف متعددة. يعد هذا النزاع من أطول النزاعات في القارة الإفريقية، حيث بدأ في عام 1975 بعد انسحاب إسبانيا وتوقيعها معاهدة مدريد، مما أدى إلى التواجد الموريتاني والمغربي في الإقليم وتصعيد التوتر في العلاقات بالمنطقة، خصوصًا بين الجزائر والمغرب. وقد شهدت العلاقات الجزائرية المغربية توترًا كبيرًا بسبب هذا النزاع، سواء نتيجة للصراعات المتبادلة بينهما أو بسبب التفاعل بين البلدين على مستوى المنظمات الدولية.

ويلاحظ على العلاقات الجزائرية المغربية تغلب جانب الصراع على جانب التماسك والسلم بين البلدين.

تكمن قيمة وأهمية أي دراسة تاريخية في النتائج التي يصل إليها الباحث وكشف وتوضيح قضايا تاريخية جديدة، وموضوع بحثنا يركز على دراسة العلاقات الجزائرية المغربية في فترة معقدة تحكمت فيها العديد من المعطيات، وأبرزها قضية الصحراء الغربية وكذلك فهم طبيعة هذه العلاقات يتطلب العودة إلى جذورها التاريخية.

أولا: إشكالية الدراسة :

انطلاقًا من مما سبق تبرز الإشكالية الرئيسية للدراسة كما يلي:

- إلى أي مدى يمكن اعتبار قضية الصحراء الغربية سببًا في توتر العلاقات الجزائرية–المغربية؟ وما هي حدود وأبعاد تأثيرها؟

تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية تسعى الدراسة للإجابة عليها، وهي:

1. ما هي أهم انعكاسات الأزمة الصحراوية على العلاقات الجزائرية–المغربية؟
2. ما هو مستقبل العلاقات الجزائرية–المغربية في ظل الأزمة الصحراوية؟
3. هل يمكن اعتبار قضية الصحراء الغربية سببا في فشل قيام الوحدة المغاربية؟

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الأبعاد المختلفة لقضية الصحراء الغربية وتأثيرها على العلاقات بين الجزائر والمغرب، بالإضافة إلى استشراف مستقبل هذه العلاقات في ضوء التطورات المستمرة لهذه الأزمة.

ثانيا:منهج الدراسة:

اعتمدت في هذه الدراسة على "**المنهج التاريخي**" بحيث يتطلب البحث العلمي في هذه الدراسة الوقوف على جميع المعلومات والمعطيات ذات الصلة، من خلال سرد الأحداث والوقائع التاريخية وفق تسلسلها الزمني.

كما أعتمدت "**المنهج التحليلي**" الذي يمكننا من تحليل فترات زمنية مختلفة في العلاقات الجزائرية–المغربية، من خلال فهم موقف البلدين من قضية الصحراء ومحاولة معرفة أسباب هذا التباين.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

من الأسباب التي دعتنا إلى اختيار هذا الموضوع ، اخترنا موضوع **تداعيات القضية الصحراوية على العلاقات الجزائرية المغربية** نظراً لأهميتها التاريخية والقانونية حيث يعد من أكثر المواضيع تعقيدًا وحساسية في المنطقة المغاربية. هذه القضية ألقت بظلالها على علاقات الدولتين لعقود، **الصحراء الغربية** تُعتبر محور الخلاف بين الجزائر والمغرب. المغرب يعتبر الصحراء جزءًا من أراضيه، بينما تدعم الجزائر **جبهة البوليساريو** التي تسعى لاستقلال الصحراء. هذا الخلاف أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عدة مرات.

ذلك ما دفعني لاختيار **تداعيات القضية الصحراوية على العلاقات الجزائرية المغربية** لدراسة مختلف على أحكامها .

رابعا- الدراسات السابقة :

تم الاطلاع على عدد من الدارسات السابقة للموضوع والاعتماد عليها، والمتمثلة في المقالات والأبحاث العلمية المحكمة، ومن أهمها نذكر ما يلي:

- مهيمن عبد الحليم الوادي، "**مشكلة الصحراء الغربية دراسة في أبعادها الجيوبولوتيكية**"، **مجلة التربية للبنات**، مج 24، العدد 2، جامعة بغداد، 2013م.
- غالي بطرس بطرس و آخرون ، **ملف حرب الصحراء الغربية، السياسة الدولية**، العدد 44 ، أفريل 1976م.

خامسا- الصعوبات:

-قلة الدّراسات والمراجع المتخصصة في هذا المجال في حدود اطلاع الباحث وذلك من خلال الاطلاع على الموضوع بشكل عام والتحليل للتوصل إلى نتائج المراد إليها.

سادسا- خطة البحث:

تم تقسيم خطة البحث إلى فصلين:

الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري والمعرفي للدراسة تطرقت فيه إلى ثلاث مباحث رئيسية وهي الأهمية الجيوستراتيجية للصحراء الغربية، التطور التاريخي للنزاع في الصحراء الغربية والنظريات المفسرة للنزاع في الصحراء الغربية.

أما في ما يخص الفصل الثاني حاولت أن أتطرق فيه إلى انعكاسات الأزمة الصحراوية على العلاقات الجزائرية المغربية، بحث ركزت على ثلاثة مباحث كالتالي : المبحث الأول: العلاقات الجزائرية المغربية وتأثرها بالأزمة الصحراوية

المبحث الثاني: الموقف الجزائري والمغربي من العلاقات الجزائرية المغربية

المبحث الثالث: العلاقات الجزائرية المغربية في ظل الاتحاد المغاربي.

خاتمة كحوصلة للموضوع،و**قائمة المصادر والمراجع** .

الفصل الأول :

الإطار النظري و المعرفي للدراسة

❖ **المبحث الأول : الأهمية الجيوستراتيجية للصحراء الغربية**

- المطلب الأول : الموقع الجغرافي للصحراء الغربية
- المطلب الثاني : أصل تسمية السكان للصحراء الغربية
- المطلب الثالث : الأهمية الجيوسياسية للصحراء الغربية

❖ **المبحث الثاني : التطور التاريخي للنزاع في الصحراء الغربية**

- المطلب الأول : الاحتلال الإسباني ومقاومة الصحراويين
- المطلب الثاني : من الاحتلال الاسباني إلى الاحتلال المغربي
- المطلب الثالث : النزاع من 1988 إلى 2010

❖ **المبحث الثالث : النظريات المفسرة للنزاع في الصحراء الغربية**

- المطلب الأول: تفسير النظرية الواقعية والواقعية الجديدة للقضية الصحراوية
- المطلب الثاني: تفسير النظرية البنائية واللبيرالية للنزاع في الصحراء الغربية
- المطلب الثالث: تفسير النظرية الماركسية ونظرية ما بعد الاستعمار للنزاع في الصحراء الغربية

تمهيد:

تشكل الصحراء الغربية، بامتدادها الشاسع وتضاريسها القاسية، واحدة من أكثر المناطق المثيرة للجدل في شمال غرب إفريقيا. تعد هذه المنطقة نقطة التقاء لتاريخ طويل ومعقد من الصراعات السياسية والاجتماعية والثقافية. منذ العصور القديمة وحتى اليوم، لعب الموقع الجغرافي الاستراتيجي للصحراء الغربية دورًا محوريًا في تحديد مصيرها.

يتمحور هذا الفصل حول استكشاف الموقع الجغرافي للصحراء الغربية وأصل تسمية السكان، وكيف أسهمت هذه الجغرافيا في تشكيل تاريخها الحافل بالأحداث. سنستعرض الأهمية الجيوستراتيجية للصحراء الغربية، مُضيئين على مراحل النزاع والأسباب التي أدت إلى تصاعد النزاع وتعقيده على مر العقود.

هذه الدراسة ليست مجرد سرد لأحداث ماضية، بل محاولة لفهم السياق العميق والدوافع الكامنة وراء واحدة من أطول النزاعات المستمرة في إفريقيا.

❖ المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية للصحراء الغربية

تُعد الصحراء الغربية منطقة ذات أهمية جيوستراتيجية كبيرة نظرًا لموقعها الجغرافي الحيوي والمميز. تقع هذه المنطقة بين المغرب وموريتانيا على ساحل المحيط الأطلسي، مما يجعلها نقطة اتصال بين شمال إفريقيا وجنوبها. كما تتحكم الصحراء الغربية في عدة طرق تجارية بحرية وبرية، وتتمتع بثروات طبيعية هائلة تشمل الفوسفات والموارد المعدنية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن المنطقة تعتبر بوابة للوصول إلى الأسواق الإفريقية وتلعب دورًا مهمًا في الاستقرار الإقليمي والسياسات الدولية. هذه العوامل مجتمعة تجعل الصحراء الغربية محط أنظار العديد من القوى العالمية والإقليمية، وتؤكد على ضرورتها في الجغرافيا السياسية العالمية.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للصحراء الغربية [1]

تحتل الصحراء الغربية موقع استراتيجي هام فهي تقع غرب الوطن العربي، وشمال غرب إفريقيا[2]. وهي عبارة عن جزء من الصحراء الكبرى الواقعة بإفريقيا وهي تقع بين كل من المملكة المغربية من الشمال وموريتانيا والجزائر من الشرق والمحيط الأطلنطي من الغرب[3]، تبلغ مساحتها (266 ألف كلم2) الحدود البرية ليست مرسومة بدقة، حدود الإقليم المطلة على شواطئ المحيط الأطلسي يصل طولها إلى حوالي 1062 كلم، يحدها من الشمال 455 كلم مع المغرب وفي الشمال يحدها 30 كلم مع الجزائر وللإقليم حدوداً من الناحية الشرقية والجنوبية مع موريتانيا بطول قدره 1570 كلم[4].

---

[1]– **ينظر**: الشكل رقم 1، ص 4.

[2]– أحمد رمضان شقلية، جلال شوقي، **الصحراء الغربية: دراسة جغرافية**، (د، د)، (د، ب)، (د س)، ص 135.

[3]– محمد الجابري، **موسوعة دول العالم حقائق وأرقام**، ط1، مجموعة النيل العربية النصر، القاهرة: 2000م، ص169.

[4] – أحمد رمضان شقلية، جلال شوقي، المرجع السابق، ص 135.

تنحصر فلكيا بين دائرتي عرض 20.45 و 27.30 شمالاً، أي أنها تقع في المناطق مدارية المناخ وبالذات في النطاق الصحراوي المار في نصف الكرة الشمالي بينما تنحصر بين خطي طول 8.45 و 17.15° غربا، أي أنها تقع غربي خط غرينتش[1]. وهذا الموقع جعل مناخها حاراً وجافاً حيث تتراوح درجات الحرارة في فصل الصيف ما بين 40-46°، أما في الشتاء تتراوح ما بين 8 و 11°، وتتميّز بندرة شديدة في معدلات الأمطار (50) - 120م) على الرغم من أنّ المناخ الصحراوي يسود المنطقة إلا أن تيار كناري البارد الذي يهب من الشمال ساعد كثيراً على تلطيف درجة حرارة الصيف [2].

هذا وتتكون جغرافيا من إقليمين هما الساقية الحمراء في الشمال ويمتد من مدينة العيون (العاصمة) باتجاه سامرة حتى الحدود مع الجزائر وإقليم وادي الذهب جنوبا ويمتد من مدينة بوجدور حتى الحدود الموريتانية جنوبا [3].

وخلال فترة الاحتلال الاسباني للمنطقة قاموا بتوحيد هذين الإقليمين وجعلوه إقليما واحدا عاصمته مدينة العيون وأصبحت المنطقة تعرف باسم (Riodeoru) أي نهر الذهب[4].

الشكل رقم 01: خريطة سياسية للصحراء الغربية[5]

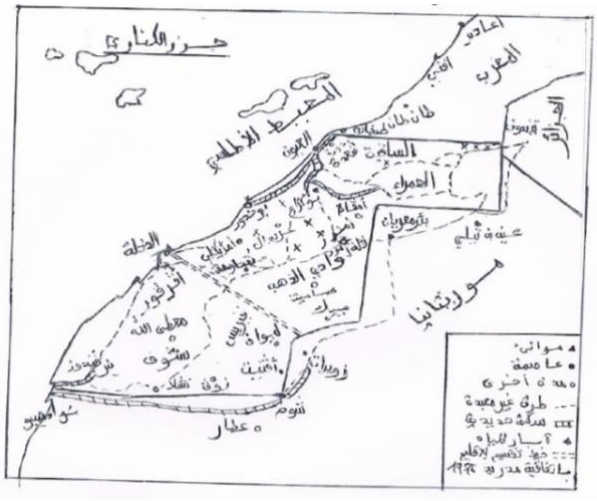

[1] – أحمد رمضان شقلية، جلال شوقي، المرجع السابق، ص 135.

[2]– مهيمن عبد الحليم الوادي، "**مشكلة الصحراء الغربية دراسة في أ**
العدد 2، جامعة بغداد، 2013م، ص442.

[3] – مهيمن عبد الحليم الوادي، مرجع سابق، ص 442.

[4]–عبد الأمير عباس، الحيالي، **مشكلة الصحراء الغربية والأمن القومي العربي**"، **مجلة ديالي**، العدد 25، جامعة ديالي، 2007م، ص2.

[5] - نقلا عن صدوق عمر ، **قضية الصحراء الغربية في القانون الدولي والعلاقات الدولية (دراسة قانونية ودولية)**، دط، ديوان المطبوعات الجزائرية: الجزائر، 1983م، ص11.

المطلب الثاني: أصل تسمية السكان للضحراء الغربية

تسمية سكان الصحراء الغربية تعكس تاريخًا طويلًا ومعقدًا يمتزج فيه التراث الثقافي والجغرافي للمنطقة. يُعرف سكان الصحراء الغربية بالبربر أو الأمازيغ، وهم يُعتبرون السكان الأصليين للمنطقة منذ قرون عديدة. مع مرور الزمن، اختلطت ثقافات البربر بالعرب الذين وفدوا إلى المنطقة خلال الفتح الإسلامي في القرن السابع الميلادي، مما أدى إلى تشكل هوية ثقافية جديدة تجمع بين الأمازيغية والعربية. هذا التمازج الثقافي يظهر بوضوح في لغة سكان الصحراء الغربية وعاداتهم وتقاليدهم، مما يمنح المنطقة طابعًا فريدًا يعكس تنوعها التاريخي والثقافي.

أولا: تسمية السكان

أطلق مصطلح الصحراء الغربية على الأراضي التي تضم كل من الساقية الحمراء ووادي الذهب من طرف الاحتلال الإسباني[1]، وقد قصد بها الأراضي القاحلة الخالية من السكان والحياة، وقد حملت هذه التسمية دوافع وأغراض خفية منها رغبة إسبانيا في التقليل من أهمية المنطقة لأجل ضمها واستغلال ثرواتها، وكذا قتل روح النضال والمقاومة لدى أهلها، هذا بالإضافة إلى رغبتها في إبعادها عن الدول العربية المجاورة لها[2]، بالرغم من كونها جزء من

[1] - إسماعيل معراف، **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة...و حديث عن الشرعية الدولية**؟، دار هومة: الجزائر، 2010م، ص 19.

[2] - حسن سيد سلمان، **أبعاد قضية الصحراء الغربية مجلة الدراسات الإفريقية**، العدد 13 ، مركز البحوث والترجمة، 1995م، ص 50.

الامتداد الطبيعي للعالم العربي، على اعتبار أنها جزء من الفاصل الجغرافي الصحراوي المعروف بالصحراء الكبرى[1].

هناك العديد من التسميات التي أطلقت على إقليم الصحراء الغربية، وهي كالآتي:

• **أفريقية الغربية الإسبانية:** قد وردت هذه التسمية في الدراسات الغربية مثل ما ذكر في خريطة سياسية لإفريقيا سنة 1961م[2].

• **سوس الأقصى:** أطلقت عليها هذه التسمية بعد فتوحات "**يوسف بن تاشفين**" للبلاد

• **ريودورو:** فقد عربت حروفه وهو مرادف لعبارة وادي الذهب"، وقد سمي كذلك بسبب وجود أتربة الذهب المترسبة على ضفاف هذا الوادي.

• **الصحراء الإسبانية** : عرفت بهذا المصطلح عند بعض الدول الأوروبية[3].

• الصحراء الغربية: تعد هذه التسمية الشائعة منذ عام 1975م، وهذه التسمية واردة في دائرة المعارف الإسلامية ومختلف الكتابات الحديثة[4].

ثانيا : أصل السكان

اختلف المؤرخون والباحثون حول تحديد أصل سكان الصحراء الغربية خاصة قبل قدوم العرب إليها، وهذا راجع إلى تلاحم السلالات الأمازيغية والإفريقية، والعربية فيما بينها مما جعل من الصعب على الباحث تحديد الأصل الحقيقي لهم[5].

فهناك من يرى أن هذا الإقليم قد استقرت به بعض الشعوب القادمة من إفريقيا السوداء [6]، في حين يرى هيرودوت أن القبائل الليبية هي التي استوطنت المنطقة قصد البحث عن

---

[1] - عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، ج6، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع : لبنان، 2001م، ص 110.

[2] - إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص 21

[3] –المهدي البوعبدلي، **ماضي الساقية الحمراء، ووادي الذهب**"، مجلة الأصالة، عدد 23 أفريل، 1976م، ص 26.

[4] – دائرة المعارف الإسلامية، **مادة الصحراء**، مجلد 14 ، دار اب آل داوود : طهران، (د، س)، ص156.

[5]–السالك مفتاح، **البربر في الصحراء الغربية ...بين حقيقة التاريخ والواقع السياسي...؟**، الحوار المتمدن، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=85502&r=0،

الماء والنبات[1]، وهناك من يرى أن قبائل البربر ذات "**الأصل الصنهاجي**" من استقرت بالمنطقة، كما يشير أيضا بعض المؤرخين إلى أن سكان الصحراء الغربية الربوع[2].

ينحدرون من سلالة الفاتح العربي "**حسان" بن النعمان** وأبنائه الذين جاؤوا إلى شمال غرب إفريقيا فاتحين بغية نشر الدين الإسلامي في هذه من المتفق عليه تاريخيا أن أصل سكان الصحراء الغربية يعود إلى الجزيرة العربية، بحيث تقول بعض المخطوطات أن القبائل التي تواجدت بالساقية الحمراء قد نزحت من الجزيرة العربية قبل ظهور الإسلام[3]، ومن المحتمل أن تكون " **قبائل البربر**" الرحل من الأصل الصنهاجي هي أول من وجدت في هذه الصحراء[4]، وابتداء من القرن السابع ومع دخول الفتوحات الإسلامية إلى شمال إفريقيا وإلى إفريقيا الغربية، وفي تلك الفترة بدأت قبيلة صنهاجة تدخل في الإسلام تدريجيا [5].

تأثرت منطقة الصحراء الغربية بتوافد الهلاليين خلال القرن 13م خاصة في الساقية الحمراء، وقد كانت لهم مواجهات مع القبائل الصنهاجية خلال فترة تواجدهم، وسبب النزاع كان حول المناطق الاستراتيجية التي تسمح لهم بالسيطرة على الماء والكلأ[6]. وقد امتد الصراع بينهم إلى غاية القرن17م، أين حسم الصراع لصالح الهلاليين ضد القبائل البربرية [7].

من أهم القبائل المكونة للمجتمع الصحراوي والتي لا تزال موجودة إلى اليوم، **(مجموعة الرقيبيات)، (مجموعة تكنه)، (أولاد دليم)**، وثلاث قبائل أخرى هي **(آل ماء العينين)،**

---

[6] –عبد الوهاب بن منصور، **قبائل المغرب**، (د، د) ، الرباط، 1933م، ص 15.

[1]– هيرودوت، **تاريخ هيرودوت**، تر: عبد الإله الملاح، مج1، ط1، المجمع الثقافي للنشر: أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة، 2001م، ص 81.

[2] – حسن سيد سلمان، المرجع السابق، ص 66.

[3] – إسماعيل معراف، المرجع السابق، ص 19، 20.

[4] – لمارمول كربخال، **إفريقيا**، تر: أحمد توفيق وآخرون، ج1، مكتبة المعارف: المغرب، 1984م، ص 25.

[5] – حسن بن محمد الوزان الفاسي، المرجع سابق، ص 48.

[6] – إسماعيل معراف، المرجع السابق ، ص 20.

[7] – لمارمول كاربخال، المرجع السابق ، ص92.

(كوبالت)، (فيلالة)، ويستخدم سكان الصحراء الغربية اللهجة الحسنية، والتي تعتبر الأقرب إلى اللغة العربية الفصحى القديمة، ويدينون بالإسلام[1].

ثالثا: خصائص المجتمع الصحراوي: الوضع القتالي المتقدم للصحراويين، بحكم التقاليد العريقة، التي لعبتها القبائل المقاتلة منذ القديم.

- عدم قبول الصحراويين الخضوع للسلطة المركزية، والتفافهم حول مجالسهم المنتخبة، مما يجعله غير متقبل لفكرة أن يكون مستعمراً.
- الدور الوطني الذي لعبته الزوايا الدينية في الصحراء الغربية وأهمية هذا الدور تأتي من الطبيعة الروحية العميقة لهذه الزوايا التي تتحكم في شؤونها الدينية، لربط الجانب الديني بالسياسي، وبالتالي محاربة الكفر وأهله، والاستعمار هو الكفر بالنسبة للصحراويين[2].
- القيادة المنظمة للصحراويين من خلال تنظيمهم التاريخي العريق **(مجلس الأربعين)**[3] الذي يشرف على شؤون الحرب والسلم ، وهو القوة القادرة على تنظيم أغلبية الشباب الصحراوي في وقت قصير، بحيث تلبي دعوة هذا المجلس دون تردد[4].

إن هذه الخصائص جعلت من الشعب الصحراوي شعبا متمسكا بوحدته محبا لوطنه مدافعا عنه وعن حدوده من أي محتل أجنبي وكذا قادرا على حماية حدوده الوطنية.

❖ المطلب الثالث: الأهمية الجيوسياسية للصحراء الغربية

---

[1] -Maurice Barbier, **Le Conflit du Sahara Occidental**, édition, Harmattan; paris, 1982, p 32.

[2] – سيد محمود، "**قضية الصحراء الغربية : مراحل التطور 1990–2002م**"، **مجلة أفاق أفريقية**، عدد 10، السنة الثالثة، ص30.

[3] – مصطفى عبد النبي، **استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر، كلية الحقوق 2013 – 2014م، ص20

[4] –**مجلس أيت الأربعين** : هو عبارة عن مجلس من الأعيان في قبائل الصحراء الغربية، وقد سمي بهذا الاسم ألنه يتكون من 41 عضوا، وتتم العضوية فيه على أساس الترشح القبلي، ورئاسته متداولة بين الأعضاء، وتصدر قراراته بالإجماع طبقا للأعراف والتقاليد وعلى قاعدة الشريعة الإسلامية، مهمته حفظ الأمن وإعلان الحرب وعقد الصلح ويقوم بتعين القضاة، لمزيد من المعلومات، **ينظر**: إسماعيل معراف، المرجع سابق، ص26.

تُعد الصحراء الغربية منطقة نزاع سياسي طويل الأمد، حيث تتنافس القوى الإقليمية والدولية على النفوذ فيها، هذا الوضع يجعل من الصحراء الغربية نقطة محورية في السياسات الدولية، حيث تتداخل المصالح الاقتصادية والأمنية والجيوسياسية، مما يعزز من أهميتها في مشهد العلاقات الدولية.

أولا: محليا

1. الثروات الطبيعية [1]:

لإقليم الصحراء الغربية أهمية إستراتيجية ميزته عن باقي دول المغرب العربي، وقد ارتبطت أهمية هذه المنطقة بعدة عوامل سواء كان العامل الجغرافي أي من ناحية إستراتيجية الموقع بحيث نجد أنه يربط إفريقيا بأوروبا، أو عامل غنى الإقليم بالثروات الطبيعية الهائلة التي جعلته محط أطماع الدول الاستعمارية بغض النظر عن كون هذه الدول أوروبية، أو مغاربية حدودية[2].

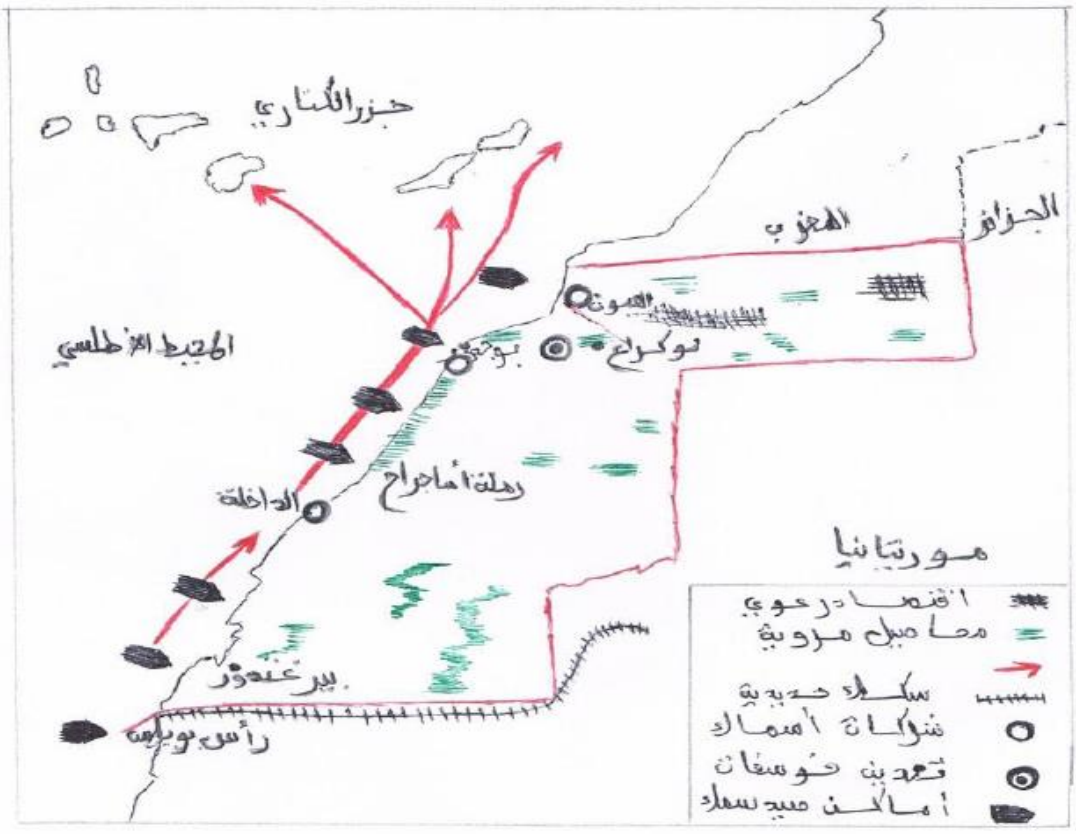

1 -

2 .

الشكل رقم 02: الأهمية الإقتصادية للصحراء الغربية

من أهم الثروات الطبيعية التي تزخر بها الصحراء الغربية:

الفوسفات :

يعد معدن الفوسفات أهم ثروة في الصحراء الغربية تم اكتشافه سنة 1947م[1]، وقد حددت مناطق وجوده على بعد 100 كلم من البحر يمتد في عمق الأرض بحوالي (800كلم) [2]، وقد تم الإعلان عن اكتشافه سنة 1963م، يعتبر الفوسفات الصحراوي من أجود الأنواع عالميا بنسبة نقاء قدرت بحوالي 85%، هذا ما جعله يمثل 10% من الاحتياطي العالمي، على اعتبار أن احتياطي منجم (بوكراع) وحده يصل إلى حوالي ملياري طن، وتبلغ قيمة هذه الكميات ما يقارب (100.000 مليون دولار)، وهذه التقديرات قد ضبطت حسب أسعار الفوسفات الصادرة لعام 1975م[3].

يعد منجم (بوكراع) من أكبر المناجم في العالم[4]، فبفضله تحتل الصحراء الغربية المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الفوسفات فيقدر الاحتياطي منه بحوالي (13مليار طن) بعد المغرب (40 مليار طن) ، وقبل الولايات المتحدة (8 مليون طن)، وجنوب إفريقيا (7مليون

---

[1] – محمد الهادي العروق، **أطلس الجزائر والعالم**، دار الهدى: الجزائر، (د، س)، ص 42.

[2] – إسماعيل معراف، المرجع السابق، ص 49

[3] – المرجع نفسه ص50.

[4] – صلاح الدين ،**حافظ حرب البوليساريو**، دار الوحدة بيروت: 1981م، ص .251

طن)، وأستراليا (2 مليون طن)[1]، هذا إلى جانب وجود مناجم أخرى تقع في الداخل، قدرت كمياتها ب حوالي 10 ماليين طن، بالإضافة إلى توفر الصحراء الغربية على شريط يمتد طوله إلى حوالي (46كلم) يحتوي كمية معتبرة من الفوسفات[2].

أما فيما يخص تصدير هذه المادة من **منجم بوكراع** لوحده قد قدرت من طرف المعهد الوطني لصناعة الإسبانية سنة 1972م بحوالي 700 ألف طن،

وقد ارتفع إلى 4 ملاين طن عام 1975م، وهناك مركزين حديثين في الصحراء الغربية لتأمين وتسهيل عملية تصدير الفوسفات وهما: "**ميناء العيون الجديدة**" و"**ميناء الحزام الدوار**"، وحسب الدراسات تم التأكيد على أن الفوسفات الذي في الصحراء الغربية متوفر بشكل كبير بحيث يمكنه أن ينافس المغرب الذي يعد أول مصدر له في العالم[3].

- **الثروة السمكية:**

تعد الصحراء الغربية موطنا مهما لصيد الأسماك، فسواحلها من أغنى سواحل المحيط الأطلسي بإفريقيا بحيث يبلغ طول إقليمها البحري (150.000كلم) وساحل طوله (1062كلم)، والذي يحتوي على 190 نوع من الأسماك و 60 نوع من الرخويات..الخ[4]، كما كما أن لهذه الحرفة ثالث مراكز رئيسية وهي: **(رأس بوجدور، الداخلة، الكويرة جيوال)** ويقام في جميعها مصانع لأسماك سواء لتعليبها أو تجفيفها أو تمليحها، فميناء العيون يحتل المرتبة الأولى إفريقيا في تفريغ سمك السردين و41% من إجمالي الحمولة المغربية، أما ميناء الدخلة فيبلغ حجم التفريغ فيه إلى ما يقارب (100 ألف طن)[5]

1– عمر بوزيد، "**تزاع الصحراء، أزمة التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري**–3–":متحصل عليه من http://www.alasr.ws/articles/view/5651

2– إسماعيل معراف، المرجع سابق، ص49

3– إسماعيل معراف، المرجع سابق ، ص، ص50–51

4– السالك محمد مولود، **ملف الثروة الطبيعية": مجلة الاتحاد، اتحاد الصحفيين والكتاب الصحراويين**، العدد1، فيفري 2011م، ص70.

5 – أحمد رمضان شقلية وجلال شوقي، المرجع السابق، ص142.

إن هذه الثروة جذبت أطماع الدول الاستعمارية منذ القديم، فالاستعمار البرتغالي قام بإنشاء محطة للصيد البحري أطلق عليها اسم "ودان"، أما الاستعمار الإنجليزي والإسباني فقد أنشأ شركة "الكناريوا" التي تقوم باستغلال الشواطئ المليئة بالأسماك الإفريقية، وكما أقاما شبكة التبادلات التجارية، وفي الوقت الحالي يتم استنزاف هذه الثروة بواسطة المغرب وسفن الاتحاد الأوروبي التي تستنزف أكثر من مليون طن من السمك سنويا ما يهدد بانقراض هذه الثروة[1].ذ

- **البترول والغاز الطبيعي:**

بدأت عمليات التنقيب والبحث في المنطقة سنة 1958م، وأثبتت البحوث والدراسات الجيولوجية توفر الصحراء الغربية على موارد جد هائلة داخل باطن أرضها خاصة البترول والغاز[2]، بحيث تجمع الدراسات على وجود ثلاثة أحواض رسوبية بمواصفات تركيبية تسمح بوضعها في مصاف الأحواض البترولية، وهذا يثبت العودة المكثفة لشركات النفط في السنوات الأخيرة إلى التنقيب في سواحل المنطقة[3].

- **الحديد:**

كشفت أبحاث التنقيب في الصحراء الغربية بأنها تحتوي على احتياطي هائل من الحديد خاصة في جنوب شرق البلاد بالقرب من الحدود الموريتانية في منطقة بودورو[4]، كما تم اكتشافه في منطقة أزميلة" أفراشة ويقدر احتياطه أكثر من (70 مليون طن)، ويعتبر ذا قيمة اقتصادية كبيرة لتدني نسبة الشوائب في تركيبته[5].

- **معادن أخرى:**

---

1 – إسماعيل معراف، المرجع السابق، ص 48.

2 – عمر بوزيد، المرجع السابق.

3 – السيد حمدي يحظيه، **الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا**، دار الجاحظية: الجزائر، (د، س)، ص 8.

4 – أحمد رمضان شقلية، جلال يحي، المرجع السابق ، ص143.

5 – صالح خضر محمد، انتصار زيدان، **الأبعاد التاريخية والاقتصادية والاجتماعية للصحراء المغربية**"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، مج7، العدد 2، العراق، 2012م، ص5.

من المعادن الأخرى التي ثبت وجود تكوينات لها في إقليم الصحراء الغربية التيتانيوم[1]، الفانيديوم (معادن أخالط حديدية)، الزنك، اليورانيوم، النحاس، الذهب، الحديد المغناطيسي[2].

ثانيا: إقليميا

تكتسب الصحراء الغربية أهمية إستراتيجية على المستوى الإقليمي من خلال موقعها المطل على المحيط الأطلسي، وكذلك توسطها بين المغرب لكل من المملكة المغربية وموريتانيا ووجود أقصى جنوب غرب الجزائر بالقرب من إقليم والجزائر وموريتانيا، حيث تمثل عمقاً وامتداداً طبيعياً الصحراء الغربية، يعطي لها أهمية إستراتيجية فيما يخص التصدير عبر المحيط الأطلسي كذلك فهي تمثل بوابة لإفريقيا الغربية[3] أما أهميتها بالنسبة للجزائر؛ فهي تمثل منفذا إضافيا – إلى جانب المتوسط – إلى المحيط الأطلسي وتحرراً من المنفذ الضيق والمنغلق على الحوض المتوسطي، وما يمثله في حالة استقلال الصحراء الغربية من قوة إضافية معتبرة في الجزائر. الأمر الذي سيساعدها من الناحية الاقتصادية والتجارية في استغلال هذا المنفذ[4].

وبالنسبة للمغرب يعتبر إلحاق الصحراء الغربية به أمرا مهما، كون أنه يجعل منه المنتج والمصدر الأول في العالم للفوسفات كمعدن حيوي، فضال عن المعادن الأخرى الثمينة[5]. كذلك تعتبر الصحراء الغربية بمثابة منطقة أمن وسالم لثالث دول تحيط بها، وهي المغرب، الجزائر وموريتانيا [6].

---

[1] – بوزيد عمر، المرجع السابق.

[2] – أحمد رمضان شقلية، جلال يحي، المرجع سابق، ص144.

[3] – طارق مبروك تراي، **عقبات تطبيق حق تقرير المصير في الصحراء الغربية**، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع: عمان،2004م، ص 106.

[4] – بوزيد عمر، المرجع السابق.

[5] – المرجع نفسه.

[6] – صدوق عمر، المرجع السابق، ص29.

ثالثا: دوليا

يشكل موقع الصحراء الغربية أهمية إستراتيجية للقوى الكبرى، فهو مواجه لجزر كناريا، التي تسيطر عليها إسبانيا، وتزداد أهميتها لقربها من مضيق جبل طارق والبحر المتوسط، والتسهيلات التي يمكن أن يقدمها للتحركات البحرية في المنطقة، خاصة مع قرب الموقع من الثروات النفطية وأماكن تواجد الفوسفات، لذلك تسعى الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لإقامة عالقات متنوعة مع دول المغرب العربي، حتى يمكنها الاستفادة من الإمكانيات والموارد الموجودة في المنطقة[1].

إن موقع الصحراء الغربية يمثل نقطة وسط لوقوعها على مسافة واحدة تقريبا في اتجاه مراكز كل من "**موسكو**" و"**نيويورك**" وعلى نفس المسافة أو البعد أيضا– تقريبا– بالنسبة لأوروبا الغربية[2].

كذلك الإقليم الصحراوي يشرف على المحيط الأطلسي وعلى ساحل طوله ما بين 1500 و2000 كلم وهو المحيط الذي ترى القوى الغربية قديماً وحديثاً أن من حقها السيطرة عليه. وخاصة أن المنطقة تعتبر بوابة مواجهة وموازية تماما مراكز الواليات المتحدة الأمريكية (نيويورك) التي تعتبر سيطرتها أو مكانتها بالمنطقة ضعيفة إلى حد ما[3].

ما زاد من أهمية الصحراء الغربية، هو التنافس الاستعماري بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية فيما يخص الاقتصاد الرأسمالي لكليهما في المنطقة، فضلا عن تخوف الولايات المتحدة الأمريكية في السابق من تسرب النفوذ السوفياتي إليها ومن ثم إلى المحيط الأطلسي والذي تعده الولايات المتحدة الأمريكية بحيرة أمريكية[4].

---

[1] – طارق مبروك تراي، المرجع السابق، ص106.

[2] – صدوق عمر، المرجع السابق ، ص 29.

[3] – المرجع نفسه، ص106.

[4] – صالح خضر محمد، انتصار زيدان، المرجع السابق، ص6.

كما أن الثروات الاقتصادية المتوافرة في إقليم الصحراء الغربية أهمية ليس فقط على الصعيد المحلي، وإنما على الصعيد العالمي أيضا وخاصة الثروة البحرية التي كانت تتقاسمها أكثر من عشر دول أجنبية، وكذلك مادة الفوسفات التي كانت الدول الغربية تستغلها بدون مقابل، إلى جانب المعادن الثمينة الأخرى[1].

❖ المبحث الثاني : التطور التاريخي للنزاع في الصحراء الغربية

بإلقاء نظرة في التاريخ القديم، نجد أن هذا الإقليم المعروف بالصحراء الغربية كان كما مهملا عبر قرون تاريخية طويلة، تحدث عنها المؤرخ الإغريقي **هيرودوت**، ثم المؤرخ العربي **ابن بطوطة**، ولم يتردد أسمها في التاريخ إلا عندما افتتحها عقبة ابن نافع الذي وصل إلى الساقية الحمراء، وظلت عربية المسكن و السلطة[2]، ثم و بحكم موقعه فهو اليوم ينتمي إلى إقليم المغرب العربي الإسلامي و جزء منه ظلت حدود هذا الإقليم غير واضحة و متغيرة حتى القرن العشرين، بدا من عهد المماليك الأمازيغية القديمة حتى عهد الدويلات الإسلامية الأخيرة التي ظهرت في هذه المنطقة بعد سقوط دولة الموحدين (1066-1235) والتي فرضت سيطرتها على المغرب العربي الإسلامي كله من طرابلس إلى طنجة و سواحل المحيط الأطلسي وعلى كل الصحراء الغربية الجنوبية التي تشمل اليوم: مالي موريتانيا الساقية الحمراء ووادي الذهب و شمال السينغال، و بعد سقوطها انقسمت الدولة الموحدية إلى ثالث دويلات : الدولة الحفصية في تونس (المغرب الأدنى (1236-1274) دولة بني زيان في الجزائر (المغرب الأوسط) من سنة 15-1236 و دولة بني مرين في المغرب (المغرب الأقصى) من سنة -1195 1468[3].

---

[1] – صدوق عمر، المرجع السابق، ص31.

[2] – فقد بلغ هذه الناحية مع كتائب عقبة ابن نافع الفهري حوالي عام 62 القرن الثامن ميلادي و خلال الفترة 55-50 هـ أ(675-670م) تولى عقبة ابن نافع فتح المغرب.

[3] – صدوق عمر، الصحراء الغربية المرجع السابق، ص 21.

فيما يتعلق بالوجود الأوربي فيها، فقد كان سابقا لمؤتمر برلين بحيث كان البرتغاليون هم أول شعب أوربي يصل إلى السواحل الصحراء و ذلك أثناء حركة الكشوف الجغرافية في القرن 15 م حينما كانوا يزحفون شيئا فشيئا نحو الجنوب حتى توصلوا إلى الصحراء في عام 1436 و أطلقوا عليها اسم **واد الذهب**[1] ثم تلاحق التوافد البرتغالي لكونها موقع استراتيجي هام لسوق الذهب و العبيد وكذلك تصديا لانتشار الإسلام في المنطقة[2].

إذن رغم أن التاريخ الفعلي لمشكلة الصحراء يغوص في القدم لكن منذ مطلع القرن العشرين بالضبط بعد مؤتمر برلين – عرفت منطقة الصحراء مثلها مثل باقي مناطق المغرب العربي، حوادث تاريخية هامة كان لها دور حاسم في تحديد مسار المنطقة ككل حيث دخلها الاستعمار الأوربي وظل فيها لفترة تسعة عقود فتت فيها وحدته وحولها إلى طوائف تتنازع فيما بينها، ثم تركها مخلفا نزاعا بين دولها و ما زالت أحداثه مستمرة إقليميا وقاريا ودوليا في هذا المطلب سنحاول إختصار مراحل تطور قضية الصحراء الغربية، بداية من لاحتلال الفعلي و الرسمي لها أي الاحتلال الاسباني إلى دخولها أروقة المحاكم الدولية .

المطلب الأول : الاحتلال الاسباني ومقاومة الصحراويين

بدأ الاستعمار الفعلي لإقليم الصحراء الغربية في ديسمبر 1884 بعد أن صادق مؤتمر برلين وبشكل رسمي على هيمنة إسبانيا على أراضي الصحراء الغربية. و فيه أبلغت اسبانيا الدول الأوربية عن امتلاكها منطقة من ساحل المحيط تقع بين خط عرض 20/51° – 26/18° شمالا و إن كان الامتداد الداخلي لهذه المنطقة لم يحدد تماما، إلا في 06 أفريل 1887 يحدد عمق المساحة التي امتلكتها اسبانيا بحوالي 150 ميلا داخل الصحراء و بعد وقوع الإقليم تحت السيطرة الأسبانية، قامت اسبانيا باحتلال وادي الذهب، حيث واجهت مقاومة عنيفة من السكان المنطقة، و على رأسهم ماء العينين و لم تتمكن اسبانيا من فرض سيطرتها

[1] – فتيحة النبراوي ومحمد نصر مهنا، **قضايا العالم الإسلامي و مشكلاته السياسية**، المرجع السابق، ص 337.

[2] – الشامي علي، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**، دار الحكمة للنشر: بيروت، 1980 ص 34.

على المناطق الداخلية إلا بعد مرور حوالي 50 سنة ذلك بعد سلسلة من و معاهدات ابرمتها مع رؤساء القبائل والعائلات الصحراوية[1] أهمها معاهدتين سنة 1886 الأولى مع القبائل القاطنة في المنطقة الممتدة بين الساحل الأطلسي و أدرار، و الثانية مع أمير أدرار الذي اعترف للإسبان بالسيادة على كل منطقة أدرار[2].

و نتيجة للصراع بين القوتين الاستعماريتين الفرنسية و الاسبانية حول المنطقة شرعت اسبانيا في التفاوض مع فرنسا من اجل رسم حدود الإقليم و الذي جاء عبر 3 اتفاقيات بداية من اتفاقية 27 جوان 1900 بموجبها رسمت الحدود الشرقية و الجنوبية لمنطقة واد الذهب، بحيث تدخل مناجم الملح المعروفة **بمناجم عجيل** في الأراضي الفرنسية[3]،و لم تتم الإشارة إلى الساقية الحمراء في هذه المعاهدة وفي عام 1902 م ضمت مساحات أخرى إلى الأراضي الأسبانية تقع بين **رأس بوجادور ورأس جوير** ثم في 3 أكتوبر 1904 اتفاقية باريس و التي بقيت بنودها سرية حتى نشرت عام 1911 في جريدة **لوماتان** (le matin) الفرنسية، أعيد بمقتضاها التقسيم لصالح فرنسا التي بموجبها تم توسيع حدود اتفاقية 1900 بحيث تمتد إلى الشمال حتى **وادي الدراع و سوس** في جنوب مراكش،كما تعهدت خلالها اسبانيا بالتخلي الجزئي أو الكلي عن المناطق التي تقع تحت السيطرة الفرنسة، كما يكون حق الدولتين التمتع بحرية العمل في نطاق الأراضي الخاضعة لنفوذ لكل منهما في حالة عدم تمكن المغرب المحافظة على الوضع الراهن بسبب ضعف الحكومة أو عجزه عن فرض النظام أو لسبب أخر يقبله الطرفان هذا البند يعتبر ذريعة لفرنسا من اجل التدخل في المغرب مستقبلا وتم ذلك بعد بضع سنوات حيث فرضت الحماية على المغرب عام 1912[4].

---

[1] – عمر صدوق، المرجع السابق، ص 38.

[2] –maurice barbier . op cit. P 55.

[3] – فتيحة النبراوي ومحمد نصر مهنا، **قضايا العالم الإسلامي و مشكلاته السياسية**، المرجع السابق ص 338 .

[4]– عمر صدوق، المرجع السابق، ص 36.

و من خلال هذه الاتفاقيات وسعت اسبانيا سلطتها على الإقليم و أصبحت الصحراء الغربية الحالية كلها تحت إدارتها، رغم ذلك لم تحتلها فعليا إلا بذهاب الجيش الفرنسي سنة 1934[1] بعد فرض الحماية على المغرب في مارس 1912 أبرمت فرنسا و اسبانية **إتفاقية مدريد** و تم بموجبها رسم الحدود إقليم "**الساقية الحمراء وواد الذهب**" بصورة نهائية و على اثر الاتفاقية قامت اسبانيا بإنشاء إدارة مستقلة بمنطقة الريف على رأسها خليفة يمثل سلطان المغرب، بدلالة على أن تلك المنطقة لم تخرج عن السيادة المغربية و إن خضعت للحماية الاسبانية بناءا على الإتفاقيات الثلاثة المذكورة أعلاه، فانفردت اسبانيا فعليا بإقليم الصحراء بعد أن أعلنت عدم وجود سلطة فعليه فيه[2].

هذه الاتفاقية تم فيها تقييد و توضيح حدود افني بحيث تم فيها الاعتراف الفعلي بحق إستلائهم على المنطقة ، ورسمت حدودها نهائيا في 7 افريل سنة 1934 باعتراف الفرنسيون للأسبان بمنطقة احتلالهم و منذ ذلك الوقت أصبحت منطقة سيدي أفني و طرفاية و العيون و مستعمرة وادي الذهب على الشاطئ الأطلسي تابعة لإسبانيا [3].

وبعد استقلال المغرب عام 1956م وعودة الملك محمد الخامس من منفاه في مدغشقر،و استجابة للمطالب المغربية على حسب أطروحة علال الفاسي، أرسلت بعض وحدات جيش التحرير المغربي لقتال القوات الاسبانية و الفرنسية المتمركزة في طرفاية، الساقية الحمراء ووادي الذهب و الجزء الشمالي من موريتانيا بهدف تحرير هذه الأراضي من الاحتلال الأجنبي (حسب الأطروحة)، انتهت بإمضاء بيان علني بين اسبانيا و السلطان محمد الخامس في مدريد 17 افريل 1956 و الذي جاء فيه : تأكيد الحكومة الاسبانية رغبتها في احترام الوحدة الترابية للمغرب، كما تم الاتفاق على إبقاء اسبانيا سيطرتها على السبتة و مليلة

[1]– فتيحة النبراوي ومحمد نصر مهنا ، المرجع السابق، ص 338.

[2]– عمر صدوق، المرجع السابق، ص 36 – 37 .

[3] –*mohamed mazouzi op cit . p 162 _ 163.*

في الشمال و إرجاع ايفني للمغرب (و إن لم تسترجعها المغرب فعليا إلا في سنة 1969) و ضم طرفاية إداريا إلى الصحراء الغربية مما قلص منطقة النفوذ الاسبانية .

و بسبب المعارضة التي واجهتها اسبانيا في افني و الصحراء الغربية سنتي 1957-1958 أرغمتها على إعادة المناطق الشمالية للمغرب و التركيز على الصحراء الغربية [1] وإعلان المنطقة جزء لا يتجزأ من المقاطعات اسبانية حيث يتولى إدارة هذه المقاطعة الحاكم العام التابع لرئاسة الحكومة، و هذا الإعلان جاء بعد اكتشاف المعادن و خاصة الفوسفات[2] الذي اكتشافه بداية من سنة 1947 بمدينة "**بوكراع**" الصحراوية و الذي اعتبر كأكبر احتياطي للفوسفات على سطح الأرض مقدرة حينها بأكثر من 18 مليار طن على اثر هذا الاكتشاف أعلنت الحكومة الأسبانية تطبيق نوع من الحكم الذاتي (طبقا لقانون أفريل 1961 حددت العيون عاصمة للإقليم و كذلك وضع التسيير الإداري للإقليم و الحكومة التي تسيره مباشرة تحت السلطة القضائية لرئيس الحكومة، و العمل بقدر المستطاع على أن يشبه نظام حكم الإقليم الصحراء الغربية النظام الموجود في الأقاليم التابعة للسيطرة الاسبانية . مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التي يتمتع بها شعب الإقليم[3].

1963 تم تسجيل "منظمة الأمم المتحدة " لقضية الصحراء الغربية ضمن قائمة الأراضي التي" يجب "تصفية الاستعمار فيها، وفقا للقرار 1514 الصادر عام 1960 ، و بعد حرب الرمال عام 63 و الذي تم حله بتطبيق مبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة و الذي تبنته منظمة الوحدة الإفريقية بعد إنشاءها في ماي 1960 و سارت وفقه هيئة الأمم المتحدة اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم [2072] سنة 1965 مطالبة إسبانيا بإنهاء استعمارها للصحراء الغربية، و تمكن المغرب بعدها في 1969 استرداد المغرب منطقة "**إفني**" من إسبانيا.

---

[1]– فتيحة النبراوي ومحمد نصر ، المرجع السابق، ص 340.

[2]– عمر صدوق ، المرجع السابق، ص 39.

[3]– مسعود شنان، المرجع السبق، ص 83.

تصاعدت قضية الصحراء في 16 أكتوبر 1964م على أثر قرار لجنة تصفية الاستعمار بمنح الاستقلال للشعوب المستعمرة، وقدمت المغرب الحجج والأدلة القانونية التي تثبت حقها في الإقليم وأنه جزء لا يتجزأ من التراب المغربي و زادت أهمية الإقليم خاصة في عام 1969م بعد اكتشاف مناجم أخرى للفوسفات في بوكراع بإقليم الصحراء على بعد ما يقرب من 170 كم من مدينة العيون وأصبح للإقليم الصحراوي أهمية اقتصادية، بعدها رفضت أسبانيا التخلي عن الإقليم و قسمته إداريا إلى الساقية الحمراء وواد الذهب، وكانت تدير الإقليم باعتباره جزءا من الأراضي الاسبانية من حيث تطبيق القانون و التنظيمات الإدارية و الاقتصادية و حين أدركت اسبانيا أنها مقبلة على صراع بخصوص وجودها في المنطقة، عمدت إلى تكوين حزب موال لها من بعض رؤساء القبائل وقدمت لهم الوعود، ودعتهم لزيارة أسبانيا وذلك لإيجاد قوة تواجه بها الضغوط المغربية والغربية والأفريقية والدولية[1] ، خاصة وأن حركات التحرر الأفريقي كانت في أوجها، والاستعمار بدأ ينحسر تدريجياً عن القارة الأفريقية. في جوان 1970 عقد المغرب مع موريتانيا معاهدة للتعاون و تعهدا الاثنان باحترام كل منهما سلامة الوحدة الترابية للدولتين وقد حاولت المغرب الوصول إلى اتفاق مع أسبانيا لحل المشكلة سلميا، في سبتمبر 1970م اجتمعت الدول الثلاث أسبانيا والمغرب وموريتانيا في نواديبو لبحث الموقف بشأن الصحراء علما أن المغرب لم يعترف بموريتانيا كدولة مستقلة إلا سنة 1972.

المطلب الثاني : من الاحتلال الاسباني إلى الاحتلال المغربي

تطور النزاع حول الإقليم بناءا على طلب المغرب التي أصرت على الرأي استشاري للأمم المتحدة حول المسالة أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها بناءا على سؤالين هل كانت الصحراء أرضا لا مالك لها قبل الأسبان ؟ وما هي طبيعة العلاقة التي كانت تربط بين إقليم الصحراء والمغرب وموريتانيا قبل تلك الفترة ؟

[1]– مسعود الخوند، المرجع السابق، ص 188–189.

كان رأي محكمة العدل مخالفا لتطلعات المغرب بحيث تلخص رأي المحكمة في وجود روابط قانونية – في عهد الاحتلال الإسباني بين بعض القبائل الصحراوية ومملكة المغرب قائمة على "**المبايعة**" فقط دون وجود أي روابط للسيادة الترابية بين أراضي الصحراء الغربية من جهة، ومملكة المغرب أو مجموع التراب الموريتاني من جهة أخرى"، بما لا يتعارض مع مبدأ حق تقرير المصير، واعتبرت الصحراء قضية من قضايا تصفية الاستعمار، وأكدت على صور التصفية الواردة في قرار الجمعية العامة رقم 1514 الصادر في 15 ديسمبر 1960 مؤكدة على حق تقرير المصير كمنطلق لتسوية المشكلة[1] أمام هذا الرد قرر الملك الحسن الثاني في 16 أكتوبر 1975م تنظيم مسيرة سلمية حاشدة عرفت باسم "**المسيرة الخضراء**"، وضمت 350 ألف مغربي ساروا إلى منطقة العيون حتى دخلوا الصحراء، بهدف "إعادة" الأراضي إلى "**الوطن**" الأم، صَاحَبها عقد مجلس الأمن لاجتماع طالب فيه المغرب، ودون اتخاذ أي قرار رسمي في ذلك ولا إجراء أي تصويت.

بـ"توقيف المسيرة فورا"، وتمثل موقف الجزائر حينها بنشر جنودها على الحدود مع المغرب تحسبا لأي طارئ، واصفة السلوك المغربي بـ"**العملية الانتحارية**" حسب بيان صادر عن وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية.

انتهى هذا التصرف من قبل المغرب إلى توقيع اتفاقية مدريد الثلاثية بين المغرب وأسبانيا وموريتانيا التي تم في 21 نوفمبر 1975 م و فيها قسمت الصحراء الغربية كتركة استعمارية بين موريتانيا والمغرب، نالت إسبانيا بموجبها بعض المصالح الاقتصادية بالمنطقة مقابل إخلاء الأرض لهما كاحتفاظها بحق الصيد في الساحل الصحراوي ، تبعها مباشرة دخول الجيش المغربي الأراضي الصحراوية بناحيتها الشمالية – الغنية بالفوسفات– تاركة الجنوب للقوات الموريتانية، أعقب هذا الاحتلال استغلال مفرط للثروات الطبيعية في المنطقة و أمام هذا الاحتلال، صعدت جبهة البوليساريو عملياتها العسكرية ضد القوات الأسبانية رداً على الاتفاقية

[1]– عبد الله الاشعل، **العلاقات الدولية لمجلس التعاون**، ط1 ، الكويت، ذات السلاسل 1990، ص 75.

التي تعتبرها الجبهة ،لاغية وليست لها أي صفة شرعية . هذا الاتفاق الأسباني المغربي الموريتاني لم ينه المشكلة بل بالعكس فجرها من جديد وبعنف وأخذت اتجاها جديدا وأعلنت الجبهة في 27 فبراير 1976 قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وعين "محمد بن عبد العزيز رئيسا للجمهورية و اعترفت بالجمهورية الصحراوية كلا من الجزائر وليبيا، كما عملا على دعمهم.

ركز البوليساريو هجماته على موريتانيا باعتبارها القوة الضعيفة في هذا النضال، و في يوم 12 جويلية 1978 و بعد يومين من قيام مصطفى ولد السالك بانقلاب عسكري على المختار ولد دادة أعلنت موريتانيا موافقتها على إعادة الصحراويين حقهم في تقرير مصيرهم، وانسحبوا من الإقليم لتنحصر المشكلة بعد ذلك بين المغرب والبوليساريو ضاعفت قوات البوليساريو هجومها على القوات المغربية الموجودة في الصحراء، واضطرت القوات المغربية أمام ضغط قوات البوليساريو لتتركز جهودها على حماية مناجم بوكرع، ومدينة العيون وما حولهما، وأخذت هذه القوات تطور في وسائل دفاعها لمواجهة الأخطار الجديدة.

وقد أسهمت النفقات العسكرية الثقيلة جلاء ذلك في تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المغرب[1] ولجأت القوات المغربية لبناء حائطا دفاعيا ضخم لحماية المناطق الهامة، كما بنت الألغام بطول هذا الحائط بالإضافة على نشر أجهزة الرادار وغيرها من وسائل المراقبة والرصد في قمة المنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بنيروبي سنة 1981 أعلن الملك الحسن الثاني عن قبول المغرب حل الاستفتاء كحل للنزاع في الصحراء الغربية، و في القمة المنعقدة يوم 12 نوفمبر 1984 وافقت الدول الأعضاء على انضمام جمهورية صحراء الغربية إلى المنظمة كعضو كامل الحقوق، وهذا ما دفع بالمغرب إلى الانسحاب احتجاجا على هذا القرار ومن هنا نلاحظ أن الصراع تحول من نزاع من أجل تصفية الاستعمار الأوروبي وتحرير

[1] -STORA Benjamin, **Algérie - Maroc :histoire parallèles distin croisés Alger**,éd. Barzakh, 2002.pp 64-65

البلاد إلى نزاع مسلح بين الدول العربية الشقيقة، وبقيت الأوضاع على هذا الحال إلى غاية 1988 تاريخ اقترح كل من هيئة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية لمخطط لحل النزاع.

المطلب الثالث : النزاع من 1988 إلى 2010

في أوت 1988 اقترحت هيئة الأمم المتحدة منظمة الوحدة الأفريقية على طرفي النزاع (المغرب و بوليساريو) مخططا لحل النزاع وفق القرار الأممي رقم 1514 المتضمن حق تقرير المصير للشعب الصحراوي ووقف إطلاق النار و أجراء استفتاء في المنطقة وقد أعلنت المغرب و جبهة البوليساريو عن موافقتهما على المقترح و البدء في عملية التخطيط لإجراء الاستفتاء برعاية الأمم المتحدة، ولكن هذا لم يحسم النزاع فقد تم التزام فعلي بوقف إطلاق النار، لكن تعثر الاتفاق بين المغرب وجبهة البوليساريو عام 1991 في التوصل إلى حل للنزاع من خلال تنظيم استفتاء شعبي و ذلك بسبب عدم اتفاق الطرفين حول تحديد هوية من يحق لهم المشاركة التصويت مما ادخل عملية السلام في مرحلة جمود حتى سنة 1997 تاريخ تعيين جيمس بيكر كمبعوث أممي في الصحراء الغربية،و جرت أولى مراحل المفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع، وموافقتهما على اتفاقية هيوست المتعلقة بتحديد هوية الناخبين في الاستفتاء وتحديد طريقة إجراءه، كما حددت تاريخه في 08 ديسمبر 1998 و لكن الخلاف بين الطرفين حول نفس الإشكال (حق الاستفتاء) حال دون حدوثه في الموعد[1].

عام 2000، عبرت الحكومة المغربية عن رفضها لإجراء استفتاء شعبي واصفة إياه بأنه حل غير فعال ، كما اقترحت فكرة الحكم الذاتي للصحراء الغربية في ظل سيادة المغرب. وقد قابلت كل من جبهة البوليساريو وحكومة الجزائر التي تدعمها هذا الاقتراح بالرفض و من ثم تم تكليف بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (مينورسو) بالإشراف على وقف إطلاق النار وتنظيم الاستفتاء الشعبي الذي لم يتم إجراؤه حتى الآن. وما زالت المشكلة دون حل إلى يومنا هذا.

[1]– بوزيد عمر، **نزاع الصحراء الغربية، ازمة التسوية الاممية و التقاطب المغربي الجزائري** في: elhouriya net ،ttp/www /file // 2306 ....html

- **مختلف المواقف من قضية الصحراء الغربية**

إن مشكلة الصحراء الغربية معقدة ليس فقط من جوانبها التاريخية و القانونية و إنما يزداد الأمر تعقيدا عند محاولتنا لتحديد أطراف النزاع و الذي يظهر في الوهلة الأولى بالأمر السهل و لكن خلال الدراسة نلتمس التشابك بين الأطراف و ذلك حسب دورها ومصلحتها أو أسباب دخولها في نزاع .

و لتجاوز هذه المعضلة التي لا تشكل أساس دراستنا، سنتبنى التقسيم المعروف للأطراف و المتمثل في الأطراف الرئيسية أو المباشرة وهي المغرب وجبهة البوليساريو، وأطراف المؤثرة في الأطراف المباشرة كالجزائر وموريتانيا و اسبانيا و الولايات المتحدة والأطراف التي تدير النزاع دوليا[1] كهيئة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية

و سيكون تركيزنا في المبحث الموالي حول الموقف السياسي لكل من الجزائر و المغرب اللذان يشكلان محور الدراسة ثم المقارنة بينهما من منطلق أن العلاقات الجزائرية المغربية حول هذا الموضوع يتغلب عليها الجانب الصراعي الناتج عن الإختلاف في دوافع الدولتين و في تصوراتهما و أهدافهما حولها هذا النزاع.

- **موقف جبهة البوليساريو من النزاع:**

بعد الانشقاقات التي حصلت داخل الحركة الوطنية الصحراوية ولدت حركة البوليساريو[2] عام 1973 بدعم من الجزائر وليبيا بعد عقدها المؤتمر التأسيسي الأول بتاريخ 10 ماي 1973 ، و استطاعت الجبهة أن تضم إلى صفوفها جميع المناضلين في الصحراء، وكذلك كل التنظيمات السياسية فيها ، و أصبحت جبهة البوليساريو هي التنظيم الوحيد الممثل الشرعي لشعب الصحراء. وقامت على أهداف ومبادئ محددة وواضحة بحيث ركزت في الهدف الرئيسي على الاستقلال التام للصحراء، و إقامة دولة الصحراء الغربية المستقلة بعيداً عن

[1] – موسوعة مقاتل من الصحراء ، نفس المرجع السابق

[2] – تعني الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب

أسبانيا والمغرب وموريتانيا. كما أكدت على انتمائها إلى الوطن العربي و بنت أساليبها النضالية على أساس العمل السياسي والعسكري المنظم([1]).

بعد إعلان محكمة العدل الدولية لرأيها الاستشاري، في 17 أكتوبر 1975،و انسحاب اسبانيا من الصحراء ونقل إدارتها إلى الأمم المتحدة حتى يتم تحديد رغبات شعب الصحراء، و بعد رفض المغرب لذلك، وتنظيم المسيرة الخضراء التي انتهت بتوقيع اتفاقية مدريد،أعلنت جبهة البوليساريو معارضتها لهذا الاتفاق و أكدت على إصرارها على استمرار الكفاح من أجل الاستقلال التام، والحفاظ على وحدته الترابية.

في الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1975 قدمت جبهة البوليساريو مذكرة تطالب فيها المنظمة الدولية :

- تأكيد الحق الثابت للشعب الصحراوي في الاستقلال
- إلزام الدولة المستعمرة بإنهاء وجودها في الصحراء و تسليم السيادة و السلطة إلى جبهة البوليساريو التي تمثل الشعب الصحراوي.
- تحذير الدول المجاورة من أية محاولة غير شرعية للتدخل في الشؤون الداخلية للشعب الصحراوي.
- إعلان المنظمة الإجراءات الممكنة لإعادة سيادته و الدفاع عن وحدة اعترافها بحق الشعب الصحراوي في اتخاذ كافة ترابه.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للنزاع في الصحراء الغربية

إن قضية الصحراء الغربية من النزاعات الإقليمية المعقدة التي تستقطب اهتمام الباحثين وصناع القرار على حد سواء. تكتسب هذه القضية أبعادًا متعددة تتطلب تحليلًا شاملاً لفهم ديناميكياتها. يستند هذا المبحث إلى مجموعة متنوعة من النظريات في العلاقات الدولية لتقديم رؤى مختلفة حول النزاع. تشمل هذه النظريات الواقعية والواقعية

[1] - صلاح الدين حافظ، **حرب البوليساريو**، دار الوحدة، بيروت: 1981، ص281

الجديدة التي تركز على المصالح القومية والقوة، والبنائية التي تسلط الضوء على الهويات والمعايير الاجتماعية، والليبرالية التي تهتم بالدور المؤسسي والتعاون الدولي، والماركسية التي تنظر في العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وأخيرًا نظرية ما بعد الاستعمار التي تفحص آثار الاستعمار وتبعاته المستمرة. هذه النظريات مجتمعة توفر إطارًا تحليليًا غنيًا لفهم تعقيدات النزاع في الصحراء الغربية وتقديم حلول ممكنة.

المطلب الأول: تفسير النظرية الواقعية والواقعية الجديدة للقضية الصحراوية

تعَد النظرية الواقعية والواقعية الجديدة من أهم النظريات في مجال العلاقات الدولية، حيث تركزان على مفهوم القوة والمصلحة الوطنية كعوامل رئيسية في سلوك الدول. تسعى هذه النظريات إلى تفسير النزاعات الدولية من خلال تحليل التوازنات والتهديدات بين الدول. في سياق النزاع في الصحراء الغربية، تقدم النظرية الواقعية والواقعية الجديدة إطارًا لفهم كيف يُسهم التنافس على السلطة والموارد والموقع الجغرافي في تأجيج هذا النزاع واستمراره. هذا المطلب يسلط الضوء على كيفية تطبيق هذه النظريات لفهم وتحليل القضية الصحراوية.

أولا : تفسير النظرية الواقعية للقضية الصحراوية :

النظرية الواقعية في العلاقات الدولية هي واحدة من أقدم النظريات وأكثرها تأثيرًا، تعتمد على عدة فرضيات أساسية حول الطبيعة البشرية، القوة، والمصالح القومية. يمكن استخدام هذه النظرية لفهم النزاعات الدولية الكبرى، ومنها النزاع حول الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو، المدعومة من الجزائر. سنستعرض في هذا البحث كيفية تفسير النظرية الواقعية لهذه القضية، مركّزين على الفرضيات الأساسية للواقعية، مواقف الأطراف المختلفة، وأسباب استمرار النزاع([1]).

1. الفرضيات الأساسية للنظرية الواقعية :

[1] - عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، مطبعة سيكو، بيروت،.2003 ص.52

1.2- **الطبيعة البشرية العدوانية:** وفقًا للواقعية، يُفترض أن الطبيعة البشرية تميل إلى الصراع والعدوان، وهو ما ينعكس في سلوك الدول. يعتقد الواقعيون أن الدول تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة، غالبًا على حساب الدول الأخرى[1].

2.2- **الدولة كفاعل أساسي:** الدول هي الوحدات الأساسية في النظام الدولي، وتتصرف بشكل مستقل عن القيود الأخلاقية أو القانونية التي قد تحد الأفراد أو المنظمات غير الحكومية.

3.2- **السيادة الوطنية والأمن القومي:** تعتبر الدولة ذات سيادة، ومصلحتها الأساسية هي الحفاظ على أمنها القومي وتعزيز قوتها.

4.2- **النظام الدولي الفوضوي:** النظام الدولي يُعتبر فوضويًا، حيث لا توجد سلطة مركزية تفرض النظام، مما يدفع الدول إلى الاعتماد على نفسها من خلال تعزيز قدراتها العسكرية والدبلوماسية لتحقيق الأمن والاستقرار[2].

2. تطبيق الواقعية على القضية الصحراوية :

النزاع حول الصحراء الغربية هو نزاع طويل الأمد يمتد لأكثر من أربعة عقود، منذ انسحاب الاستعمار الإسباني في عام 1975. النزاع يتمحور حول السيادة على الإقليم بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، التي تسعى لاستقلال الصحراء الغربية بدعم من الجزائر.

يمكن تفسير هذا النزاع من منظور الواقعية كالتالي:

- **الصراع على الموارد والقوة:** الصحراء الغربية غنية بالموارد الطبيعية، بما في ذلك الفوسفات والثروة السمكية. السيطرة على هذه الموارد تعزز القوة الاقتصادية لأي دولة تسيطر عليها، مما يجعلها هدفًا مهمًا للمغرب.

---

[1] – جيمس دورتي روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1985، ص14 .

[2] – المرجع نفسه ، ص14.

- **الأمن القومي:** من منظور المغرب، الحفاظ على السيطرة على الصحراء الغربية ضروري لضمان الأمن القومي ووحدة أراضيها. التخلي عن الصحراء الغربية يمكن أن يُنظر إليه كضعف داخلي قد يؤدي إلى مطالب انفصالية في مناطق أخرى.
- **الدعم الإقليمي والتحالفات:** الجزائر تدعم جبهة البوليساريو ليس فقط من منطلق دعم حق تقرير المصير للشعوب، ولكن أيضًا كوسيلة لموازنة القوة الإقليمية مع المغرب. هذا الدعم يعزز من قوة الجزائر الإقليمية ويضعف من نفوذ المغرب[1].

3. استمرار النزاع من منظور واقعي :

1.4- توازن القوى: وفقًا للواقعية، فإن النزاعات تستمر غالبًا بسبب توازن القوى غير المستقر. في حالة الصحراء الغربية، توازن القوى بين المغرب وجبهة البوليساريو، المدعومة من الجزائر، لا يسمح بحل نهائي للنزاع.

2.4- عدم الثقة: الدول في النظام الدولي الفوضوي تميل إلى عدم الثقة في نوايا الدول الأخرى. المغرب والجزائر، رغم كونهما جارتين، لم يتمكنا من بناء ثقة متبادلة تسمح بحل النزاع.

3.4- الأدوار الإقليمية والدولية: الدول الكبرى والقوى الإقليمية لها مصالحها في النزاع. دعم الدول الغربية للمغرب، إلى جانب التأثير الفرنسي، يعقد الأمور أكثر. بالمثل، تلعب روسيا دورًا في دعم الجزائر، مما يعزز من استمرار النزاع[2].

من منظور النظرية الواقعية، فإن النزاع حول الصحراء الغربية يُفسر بشكل رئيسي على أنه صراع على السلطة والموارد والأمن القومي في نظام دولي فوضوي.

---

[1] - Henry Kissinger : **Does America need a foreign policy**?, Toward 3- a Dipomacy for the 21st Centry, New York : Simon and Schuster,.2001, p 12

[2] – جيمس دورتي روبرت بالاستغارف، مرجع سابق، ص 29.

استمرار هذا النزاع يعكس التوازن غير المستقر للقوى في المنطقة، والافتقار إلى الثقة بين الأطراف المتنازعة، والتدخلات الإقليمية والدولية.

ثانيا: تفسير النظرية الواقعية الجديدة للقضية الصحراوية :

تعتبر النظرية الواقعية الجديدة Neorealism إحدى النظريات الأساسية في دراسة العلاقات الدولية، حيث تطورت من النظرية الواقعية الكلاسيكية لتقديم تحليل أكثر عمقًا للسلوك الدولي. تُعزى الواقعية الجديدة إلى العالم كينيث والتز، الذي أبرز أهمية بنية النظام الدولي وتأثيرها على تصرفات الدول. في سياق القضية الصحراوية، يمكن استخدام الواقعية الجديدة لفهم الصراع القائم بين المغرب والجزائر حول إقليم الصحراء الغربية، وهو نزاع يمتد منذ انسحاب إسبانيا من الإقليم في عام 1975.[1]

1. مفهوم الواقعية الجديدة :

تقوم الواقعية الجديدة على فرضية أن النظام الدولي يتسم بالفوضى Anarchy؛ أي غياب سلطة مركزية تضبط تفاعلات الدول. في هذا النظام الفوضوي، تسعى الدول لضمان بقائها من خلال تعزيز قدراتها العسكرية والاقتصادية، مما يؤدي إلى منافسة دائمة بين القوى الكبرى لتحقيق توازن القوى[2] .

2. تحليل القضية الصحراوية من منظور الواقعية الجديدة :

1.2- طبيعة النظام الدولي والفوضى:

وفقًا للواقعية الجديدة، فإن الفوضى في النظام الدولي تعني أن كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها الوطنية بأفضل طريقة ممكنة دون وجود سلطة عليا تفرض قواعد معينة. في حالة الصحراء الغربية، يُعبر النزاع بين المغرب والجزائر عن هذه الفوضى، حيث يسعى كل طرف إلى تعزيز نفوذه في المنطقة لتعزيز مكانته الإقليمية والدولية.

---

[1] - إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات**، طبعة خاصة،المكتبة الأكاديمية، القاهرة: 1991، ص 18.

[2] - عبد الكريم عبد العزيز الصفار، **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، 1994،ص 809

2.2- توزيع القدرات والقوى:

يرى الواقعيون الجدد أن توزيع القدرات العسكرية والاقتصادية بين الدول هو ما يحدد تفاعلاتها وسلوكها. في الصراع الصحراوي، يعتمد المغرب على دعم قوى دولية مثل فرنسا والولايات المتحدة، بينما تستفيد الجزائر من دعم دول أخرى وتستخدم منظمات مثل الاتحاد الأفريقي لتعزيز موقفها[1] .

3.2- معضلة الأمن:

من أبرز المفاهيم في الواقعية الجديدة هو مفهوم "معضلة الأمن"، حيث تشك الدول في نوايا بعضها البعض مما يدفعها لتعزيز قدراتها الدفاعية. بالنسبة للمغرب والجزائر، أدى هذا الشك المتبادل إلى سباق تسلح وتوترات مستمرة، حيث يخشى كل طرف من زيادة نفوذ الآخر في الإقليم.

4.2- دور المنظمات الدولية: تعتبر الواقعية الجديدة أن المنظمات الدولية غير فعالة في السيطرة على سلوك الدول أو الحد من الفوضى. في حالة النزاع الصحراوي، لم تتمكن الأمم المتحدة من فرض حل دائم، مما يعزز فكرة أن القوة الفاعلة في النظام الدولي هي الدول نفسها وليس المنظمات[2].

3. تأثير الصراع على العلاقات الإقليمية :

أدت قضية الصحراء الغربية إلى توترات مستمرة بين المغرب والجزائر. ترى الواقعية الجديدة أن هذه التوترات نابعة من التنافس على الهيمنة الإقليمية والرغبة في تحقيق توازن القوى في المنطقة.

---

[1] - عدنان السيد حسين، المرجع السابق ،ص.52

[2] - Raymond Avon, **Quest ce qulune theorie des relations inter- nationales**, R.F.S.P, 1967, p: 843.

تحاول كل من المغرب والجزائر كسب تأييد دولي وإقليمي لتعزيز موقفها، مما يؤثر على تحالفاتها الإقليمية ويزيد من تعقيد الصراع. تؤكد الواقعية الجديدة أن هذه الديناميكيات تعزز الفوضى والتنافس المستمر بين الدول.

تقدم الواقعية الجديدة إطارًا نظريًا مهمًا لفهم الديناميكيات المعقدة للنزاع في الصحراء الغربية. من خلال التركيز على بنية النظام الدولي، وتوزيع القدرات، ومعضلة الأمن، يمكن تحليل الصراع باعتباره تجسيدًا للفوضى والتنافس على السلطة في النظام الدولي. تبقى الحلول الدائمة بعيدة المنال في ظل التنافس المستمر بين القوى الإقليمية والدولية([1]).

المطلب الثاني: تفسير النظرية البنائية والليبرالية للنزاع في الصحراء الغربية

تقدّم النظريتان البنائية والليبرالية في العلاقات الدولية رؤى مختلفة عن أسباب النزاعات وكيفية حلها. تركز النظرية البنائية على أهمية الهويات والمعايير الاجتماعية في تشكيل سلوك الدول وتفاعلها، مما يساعد في فهم النزاع في الصحراء الغربية من خلال دراسة الهوية الصحراوية والصور النمطية المتبادلة بين الأطراف المعنية. من جهة أخرى، تركز النظرية الليبرالية على دور المؤسسات الدولية والتعاون في تحقيق السلام والاستقرار، مشيرة إلى أن تعزيز الحوار والتعاون الدولي يمكن أن يسهم في حل النزاع. في هذا المطلب، نستعرض كيف تُفسر هاتان النظريتان النزاع في الصحراء الغربية وتقدمان حلولاً محتملة.

أولا: النظرية البنائية والنزاع في الصحراء الغربية

[1] - عدنان السيد حسين، المرجع السابق، ص54 .

تعد النظرية البنائية من النظريات المهمة في حقل العلاقات الدولية، حيث تركز على الدور الأساسي للهويات والأفكار والمعتقدات في تشكيل السياسات الدولية. وتختلف هذه النظرية عن النظريات التقليدية مثل الواقعية والليبرالية التي تركز على القوة المادية والمصالح الاقتصادية. من هذا المنطلق، يمكن استخدام النظرية البنائية لفهم النزاعات الدولية المختلفة، بما في ذلك النزاع في الصحراء الغربية.

1. **تعريف النظرية البنائية:** النظرية البنائية هي نهج في العلاقات الدولية يشدد على أهمية الهويات والأفكار والمعتقدات في تشكيل السياسات الدولية. وهي تقوم على فرضية أن الواقع الاجتماعي يُبنى من خلال التفاعلات بين الأفراد والجماعات، وأن هذه التفاعلات تُشكّل الهويات والمصالح التي تحكم السلوك الدولي[1].

2. **المبادئ الأساسية للنظرية البنائية:**

- **الهويات الاجتماعية:** تعتبر الهويات الاجتماعية أساسية في تشكيل السياسة الدولية. فالأمم والدول تبني هوياتها من خلال التفاعلات مع الآخرين.
- **الأفكار والمعتقدات:** الأفكار والمعتقدات تلعب دورًا محوريًا في تشكيل السياسات والممارسات الدولية. هذه الأفكار يمكن أن تكون بشأن الذات، الآخرين، أو النظام الدولي ككل.
- **البنية والعوامل الفاعلة:** تنظر البنائية إلى العلاقة بين البنية (النظام الدولي) والعوامل الفاعلة (الدول والأفراد) باعتبارها علاقة متبادلة. البنية لا تُشكّل فقط العوامل الفاعلة، بل هذه العوامل تساهم أيضًا في تشكيل البنية من خلال تفاعلاتها.

[1] - الباحثون السوريون، المدرسة البنائيّة في العلاقات الدَّوْليّة – الجزء الأول مدخل إلى المدرسة البنائيّة، تاريخ آخر دخول 13/06/2024 الساعة 20:14

- **التغير والتطور**: تؤكد البنائية على أن التغيرات في الأفكار والمعتقدات يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في السياسة الدولية. وبذلك، فإنها تعترف بإمكانية التغير والتطور في النظام الدولي بمرور الوقت([1]).

يتأثر النزاع في الصحراء الغربية بالديناميات الدولية والإقليمية، بما في ذلك المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا، بالإضافة إلى العلاقات المغربية مع الدول الأفريقية والعربية.

3. تفسير النزاع الصحراوي من منظور البنائيين:

من منظور النظرية البنائية، يمكن تفسير النزاع باعتباره صراعًا هوياتيًا. الهوية المغربية تُعزز الادعاء بأن الصحراء الغربية جزء من التراب المغربي. هذه الهوية تتشكل من خلال الروايات التاريخية والثقافية التي تربط المنطقة بالمغرب. التعليم والإعلام المغربيان يلعبان دورًا كبيرًا في تعزيز هذه الهوية الوطنية التي ترى في الصحراء الغربية جزءًا لا يتجزأ من المغرب.

في المقابل، الهوية الصحراوية ترتبط بشكل وثيق بفكرة تقرير المصير والاستقلال. جبهة البوليساريو تستند إلى هوية الشعب الصحراوي التي تشكلت عبر العقود من خلال النضال ضد الاستعمار ومن أجل الاستقلال. الهوية الصحراوية تُبنى أيضًا من خلال سرديات تاريخية وثقافية تميز الشعب الصحراوي عن المغربي.

تلعب الأفكار والمعتقدات دورًا حاسمًا في تشكيل السياسات والمواقف في هذا النزاع. فالمغرب يعتمد على فكرة وحدة التراب الوطني وضرورة الحفاظ على سيادة الدولة، في حين تعتمد جبهة البوليساريو على فكرة حق تقرير المصير التي تدعمها العديد من القرارات الدولية.

---

[1] - وائل خان، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"Constructivism in International Relations - ، الموسوعة السياسيّة، 01-11-2020، تاريخ آخر دخول: 20-06-2024 18:43، متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/النظرية البنائية في العلاقات الدولية

التفاعلات الدولية تساهم كذلك في تشكيل الهويات والمواقف في هذا النزاع. الدعم الذي تتلقاه جبهة البوليساريو من بعض الدول الأفريقية وأمريكا اللاتينية يعزز الهوية الصحراوية ويساهم في استمرار مطالبها بالاستقلال. في المقابل، الدعم الذي يتلقاه المغرب من الدول الغربية يعزز موقفه الرافض للاستقلال ويؤكد على سيادته على المنطقة.

من خلال منظور النظرية البنائية، يمكن أن يؤدي التغير في الأفكار والمعتقدات إلى فتح آفاق جديدة للحل السلمي. الحوار بين الأطراف، الذي يأخذ في الاعتبار الهويات والمصالح المختلفة، يمكن أن يسهم في بناء تفاهم مشترك وحلول مبتكرة للنزاع.

النظرية البنائية تقدم إطارًا غنيًا لفهم النزاع في الصحراء الغربية، من خلال التركيز على الهويات والأفكار والمعتقدات. هذا النزاع يتجاوز الجوانب المادية ليشمل جوانب هوياتية وثقافية عميقة تتعلق بتعريف الذات والآخر. الحل السلمي يتطلب جهودًا مكثفة لفهم هذه الديناميات وتعزيز الحوار بين الأطراف المختلفة[1].

4. تفسير النظرية الليبرالية للقضية الصحراوية :

النظرية الليبرالية تُعد إحدى النظريات الأساسية في العلاقات الدولية، وتتمحور حول أهمية المؤسسات الدولية، التعاون الدولي، والقانون الدولي في حل النزاعات والحفاظ على السلام. لتطبيق هذه النظرية على النزاع الصحراوي، سنستعرض هذه النظرية بتفصيل أكبر، مع تقديم تحليل شامل لكيفية استخدامها لفهم وحل القضية الصحراوية[2].

[1] – وائل خان، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية، المرجع السابق .

[2] – عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية ، الجزائر : دار الخلدونية ، ط 1، 2007، ص 232.

1.4- تعريف النظرية الليبرالية: النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية تُبرز أهمية المؤسسات الدولية، الديمقراطية، والتعاون الدولي في تحقيق السلام والأمن العالميين. تركز النظرية على دور القانون الدولي والمنظمات الدولية في تنظيم العلاقات بين الدول وتعزيز السلم العالمي[1].

2.4- العناصر الأساسية للنظرية الليبرالية في العلاقات الدولية

- **المؤسسات الدولية:** تُعتبر المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي أدوات حيوية في إدارة النزاعات. فهي توفر منابر للتفاوض وتسهيل الحوار بين الأطراف المتنازعة، وتعزز من احترام القانون الدولي.
- **القانون الدولي:** القانون الدولي يفرض قواعد ومعايير يجب على الدول الالتزام بها. في حالة النزاع الصحراوي، قرارات الأمم المتحدة تشكل إطارًا قانونيًا يجب أن تلتزم به الأطراف المعنية، بما في ذلك حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.
- **التعاون الدولي:** النظرية الليبرالية تؤكد على أن التعاون بين الدول يمكن أن يؤدي إلى حلول سلمية للنزاعات. التعاون يمكن أن يشمل جهود الوساطة، مبادرات التنمية الاقتصادية، والتبادل الثقافي[(2)].

5. تطبيق النظرية الليبرالية على النزاع الصحراوي: منذ اندلاع النزاع، لعبت الأمم المتحدة دورًا مركزيًا في محاولة حله. بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو) هي إحدى الجهود الرئيسية التي تهدف إلى تنظيم استفتاء لتقرير المصير.

الأمم المتحدة نظمت مفاوضات عديدة بين المغرب وجبهة البوليساريو، رغم أن التقدم كان محدودًا. بحيث صدرت عدة قرارات عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة تُشدد

[1] - جورج روبرت وأليستار ادواردز ، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، ترجمة: سمير عبد الرحيم الحلبي، طبعة أولى، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999، ص .386

[2] - ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية ، مرجع سابق، ص.ص.282-283

على حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. القرارات تطالب الأطراف بالامتثال للقانون الدولي والتفاوض بحسن نية[1].

كما أن تعاون الدول الإقليمية والدول الكبرى يمكن أن يسهم في حل النزاع. الدول المجاورة مثل الجزائر وموريتانيا لها دور في تسهيل الحوار بين الأطراف. كذلك، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يمكن أن يلعبا دورًا في تقديم الدعم للمبادرات الأممية.

النظرية الليبرالية تؤكد أيضًا على دور المجتمع المدني في حل النزاعات. منظمات المجتمع المدني يمكن أن تُشجع الحوار بين الأطراف، تُروج للسلام، وتعمل على بناء الثقة بين المجتمعات المحلية.

وهناك عدة تحديات وانتقادات لتحليل الليبيراليين للنزاع الصحراوي، حيث أن أول انتقاد هو عدم تنفيذ القرارات الدولية: رغم وجود العديد من القرارات الدولية، لم يتم تنفيذها بفعالية. هناك تحديات في تحقيق التزام الأطراف بالقرارات الأممية. بالإضافة إلى مصالح الأطراف المعنية: حيث أن مصالح الأطراف الإقليمية والدولية قد تعقد النزاع. دعم بعض الدول لطرف دون آخر يمكن أن يعرقل جهود السلام. كما أن انعدام الثقة بين المغرب وجبهة البوليساريو يُعقد المفاوضات ويجعل من الصعب الوصول إلى حلول وسط.

النظرية الليبرالية تُقدم إطارًا قويًا لفهم النزاع الصحراوي ومحاولة حله من خلال التركيز على دور المؤسسات الدولية، القانون الدولي، والتعاون الدولي. رغم التحديات والانتقادات، تبقى هذه النظرية أداة قيمة لتحليل النزاع وإيجاد حلول[2].

المطلب الثالث: تفسير النظرية الماركسية ونظرية ما بعد الاستعمار للنزاع في الصحراء الغربية:

[1] - حسن السيد سليمان، **أبعاد قضية الصحراء الغربية"، مجلة دراسات الإفريقية**، العدد 13 ، 1995 ، ص58

[2] - حسن السيد سليمان ، المرجع السابق، ص60

تشكل النظرية الماركسية ونظرية ما بعد الاستعمار إطارين نقديين مهمين لفهم النزاعات الدولية، بما في ذلك النزاع في الصحراء الغربية. تركز النظرية الماركسية على العوامل الاقتصادية والاجتماعية، مشيرة إلى كيفية استغلال الموارد الطبيعية وعدم التوزيع العادل للثروة كعوامل رئيسية في النزاع[1]. أما نظرية ما بعد الاستعمار، فتهتم بتفكيك آثار الاستعمار وتبعاته المستمرة، مؤكدة على كيفية تشكل النزاع نتيجة للتاريخ الاستعماري والتقسيمات الجغرافية التي فرضتها القوى الاستعمارية. في هذا المبحث، نستعرض تفسير هاتين النظريتين للنزاع في الصحراء الغربية.

أولا: تفسير النظرية الماركسية للنزاع في الصحراء الغربية:

النزاع في الصحراء الغربية هو أحد النزاعات الطويلة الأمد والمعقدة في منطقة شمال أفريقيا. بدأ النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو، المدعومة من الجزائر، منذ سبعينيات القرن الماضي، بعد انسحاب المستعمر الإسباني من المنطقة. لا يزال النزاع قائماً حتى اليوم، ويتضمن عناصر سياسية، اقتصادية، وجغرافية معقدة. يمكن فهم هذا النزاع من خلال منظور النظرية الماركسية، التي تركز على الصراع الطبقي والاستغلال الاقتصادي كعوامل رئيسية في النزاعات الدولية.

تقوم النظرية الماركسية على فكرة الصراع الطبقي بين البروليتاريا (الطبقة العاملة) والبرجوازية (الطبقة الرأسمالية). وتفترض أن الصراعات السياسية والاقتصادية هي نتيجة مباشرة لهذا الصراع الطبقي، حيث تسعى الطبقات المهيمنة إلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية من خلال استغلال الطبقات الدنيا. بالنظر إلى النزاع في الصحراء الغربية من هذا المنظور، يمكن اعتبار هذا النزاع امتدادًا للصراع الطبقي العالمي ضد الإمبريالية والاستغلال الاقتصادي[2].

---

[1] – أنظر / أحمد عطية الله، **القاموس السياسي**، الطبعة الثالثة ، القاهرة: دار النهضة العربية، 1968، ص61

[2] -Deurtsch Karland J. David Singer, Multipolar Power system and international stability, world politics, voll. 16, n. 3, April 1964, p : 390.

1. النزاع في الصحراء الغربية من منظور ماركسي

من وجهة نظر ماركسية، يمكن اعتبار تدخل المغرب في الصحراء الغربية جزءًا من مشروع إمبريالي يهدف إلى السيطرة على الموارد الاقتصادية في المنطقة. تحتوي الصحراء الغربية على موارد طبيعية غنية، بما في ذلك الفوسفات، الذي يعتبر أحد الموارد الرئيسية التي تثير اهتمام القوى الخارجية. يمكن النظر إلى السيطرة على هذه الموارد كجزء من استراتيجية أوسع للهيمنة الاقتصادية في المنطقة[1].

1.1- مصالح القوى الخارجية :

تلعب القوى الخارجية، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، دورًا كبيرًا في النزاع. تدعم هذه القوى المغرب، غالبًا بسبب المصالح الاقتصادية والجيوسياسية. من منظور ماركسي، يمكن تفسير هذا الدعم كمحاولة من القوى الرأسمالية لتعزيز هيمنتها الاقتصادية من خلال دعم الأنظمة التي تخدم مصالحها.

2.1- النضال من أجل التحرر الوطني:

من ناحية أخرى، يمكن اعتبار نضال جبهة البوليساريو كحركة تحرر وطني ضد الاستعمار الجديد والاستغلال الاقتصادي. تسعى جبهة البوليساريو إلى تأسيس دولة مستقلة تحقق العدالة الاجتماعية والاقتصادية لسكان الصحراء الغربية، وهو ما يتماشى مع المبادئ الماركسية للتحرر من الاستغلال الطبقي والإمبريالي[2].

3.1- تحليل المواقف الاقتصادية والسياسية :

أ- الموارد الطبيعية كعامل محرك :

تلعب الموارد الطبيعية دورًا كبيرًا في فهم النزاع من منظور ماركسي. تعتبر الفوسفات والثروة السمكية من أهم الموارد التي تجعل الصحراء الغربية ذات أهمية

---

[1] - جيمس دروتي روبرت بالستغراف ، مرجع سابق، ص.808

[2] – ناصف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص.ص.282-283.

استراتيجية. يُنظر إلى السيطرة على هذه الموارد كجزء من الصراع بين الطبقات المهيمنة في المغرب والطبقات المستغلة في الصحراء الغربية.

ب- التحالفات الجيوسياسية :

تدعم العديد من الدول الغربية المغرب بسبب مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية. يمكن تفسير هذا الدعم كجزء من الصراع الطبقي العالمي، حيث تسعى القوى الرأسمالية إلى الحفاظ على استقرار الأنظمة التي تضمن لها الوصول إلى الموارد الطبيعية واستمرار هيمنتها الاقتصادية[1].

يقدم المنظور الماركسي تفسيرًا عميقًا للنزاع في الصحراء الغربية كجزء من الصراع الطبقي العالمي ضد الإمبريالية والاستغلال الاقتصادي. يتيح هذا المنظور فهمًا أفضل للدوافع الاقتصادية والسياسية وراء النزاع، ويسلط الضوء على أهمية الموارد الطبيعية والتحالفات الجيوسياسية في استمرار هذا النزاع. من خلال التركيز على العوامل الاقتصادية والاستغلال الطبقي، يمكن تحليل النزاع بعمق أكبر وفهم الجذور الحقيقية للصراع والمواقف المختلفة للأطراف المتنازعة.

ثانيا: تفسير نظرية ما بعد الاستعمار للقضية الصحراوية:

تعتبر نظرية ما بعد الاستعمار إطارًا نقديًا يهدف إلى تحليل وتفكيك آثار الاستعمار وتبعاته على المجتمعات المستعمرة. تنطبق هذه النظرية بشكل كبير على النزاع في الصحراء الغربية، الذي يمكن تفسيره كجزء من إرث الاستعمار الإسباني وتبعاته المستمرة على المنطقة.

تشير نظرية ما بعد الاستعمار إلى أن الحدود التي رسمتها القوى الاستعمارية غالبًا ما تتجاهل الهويات الثقافية والاجتماعية للسكان المحليين. في حالة الصحراء الغربية، رسمت

[1] – ريمون حداد، **نظرية العلاقات الدولية**، بيروت: دار الحقيقة، 2000،ص 205.

إسبانيا حدودًا أدت إلى نزاعات بين المغرب وجبهة البوليساريو، حيث يطالب كل منهما بالسيادة على المنطقة. هذا التقسيم الاستعماري ترك آثارًا عميقة ما زالت مستمرة حتى اليوم[1].

- **الهوية والمقاومة:** تركز نظرية ما بعد الاستعمار على كيفية تأثير الاستعمار على هويات الشعوب المستعمرة. في الصحراء الغربية، سعى الصحراويون للحفاظ على هويتهم الثقافية واللغوية في مواجهة السياسات المغربية التي تهدف إلى دمج المنطقة. تعتبر جبهة البوليساريو مثالًا على حركة مقاومة نشأت من رحم الهوية الصحراوية المستعمرة.
- **الإرث الاقتصادي والاجتماعي:** ترك الاستعمار بصمات عميقة على البنية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. الموارد الطبيعية الغنية في الصحراء الغربية، مثل الفوسفات والثروة السمكية، كانت أحد أسباب الاهتمام الاستعماري والمستمر من قبل القوى الإقليمية والدولية. يعتبر استغلال هذه الموارد جزءًا من ديناميكية الاستعمار الجديدة التي تستمر في تعزيز النزاع.
- **الحلول الممكنة من منظور ما بعد الاستعمار:** يقترح نهج ما بعد الاستعمار حلولًا تعتمد على الاعتراف بالتاريخ الاستعماري ومعالجة التبعات التي خلفها. في حالة الصحراء الغربية، يمكن أن يتضمن ذلك:

✍ الاعتراف بحق تقرير المصير: السماح للشعب الصحراوي بتقرير مستقبله من خلال استفتاء عادل ونزيه.

✍ إعادة توزيع الموارد: ضمان توزيع عادل للثروات الطبيعية بين سكان المنطقة.

✍ الحوار الإقليمي: تشجيع الحوار بين المغرب وجبهة البوليساريو والدول المجاورة للوصول إلى تسوية سلمية.

[1] - أنظر: ستيفن والت، **العلاقات الدولية: الثقافة العالمية**، الكويت، العدد 89، ترجمة: منير كمال ،أوت، 1998.

يوفر تحليل النزاع الصحراوي من منظور ما بعد الاستعمار فهمًا أعمق لتبعات الاستعمار وكيفية تأثيره على النزاعات الحديثة. يمكن لهذا الإطار النظري أن يسهم في تطوير حلول عادلة ومستدامة للنزاعات المتجذرة في التاريخ الاستعماري.

الفصل الثاني:

انعكاسات الأزمة الصحراوية على العلاقات الجزائرية المغربية

❖ المبحث الأول:. : العلاقات الجزائرية المغربية وتأثرها بالأزمة الصحراوية

- المطلب الأول: المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية المغربية
- المطلب الثاني: مفاتيح فهم الخلاف الجزائري المغربي

❖ المبحث الثاني :. الموقف الجزائري والمغربي من العلاقات الجزائرية المغربية

- المطلب الأول: موقف المغرب من قضية الصحراء الغربية
- المطلب الثاني :. موقف الجزائر من القضية الصحراوية
- المطلب الثالث: مفهوم مبدأ تقرير المصير من وجهتى النظر المغربية والجزائرية

❖ المبحث الثالث: العلاقات الجزائرية المغربية في ظل الاتحاد المغاربي

- المطلب الأول: العلاقات المغاربية في ظل الاتحاد
- المطلب الثاني: أهمية التوافق الجزائري المغربي في بناء الإتحاد المغاربي
- المطلب الثالث : مستقبل الاتحاد المغاربي على ضوء العلاقات الجزائرية المغربية

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية المغربية وتأثرها بالأزمة الصحراوية

تمهيد :

لقد كان للنزاع المغربي الصحراوي الأثر البالغ في توتر العلاقات الجزائرية المغربية، ففضلا عن مشكلة الحدود وما تركته من سلبيات وتوترات تأتي القضية الصحراوية في مقدمة الخلاف بين البلدين الأمر الذي انعكس سلبا على مشاريع الاندماج المغاربي، وعطل إلى حد بعيد مستويات التبادلات الثنائية، مع ما تركه من عدم استقرار بالمنطقة.

المطلب الأول : المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية المغربية

العلاقات الضاربة في القدم:

لقد شهدت العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب منذ استقلال البلدين عدة تجاذبات ما تزال آثارها باقية إلى يومنا هذا وذلك على خلفية قضية الصحراء الغربية على وجه الخصوص وصلت أحيانا كثيرة إلى درجة القطيعة الدبلوماسية وغلق الحدود وسبق وأشرنا إلى ذلك في حديث سابق عندما تطرقنا إلى تأثير دعم الجزائر لجبهة البوليساريو والذي خلف علاقة متوترة مع الجارة المغرب، وعلى الرغم من حالات الاحتقان والانسداد والتأزم التي ميزت مسار العلاقات الجزائرية المغربية عبر فترات طويلة من القلق والترقب لإصلاح ما أعوج من تلك العلاقات، غير أننا نلحظ بعض الانفراج والتحسن وهو بمثابة الهدوء الذي يسبق العاصفة، حيث نسجل ثمة تقارب اجتماعي وثقافي بين الشعبين المغربي والجزائري، ويمكن القول، أن قضية الصحراء الغربية في حد ذاتها تشكل محور الرئيسي بين البلدين، حيث نرى أن المغرب تتهم الجزائر بعدم الحياد إزاء القضية، كما يوجه لها أصابع الاتهام بضلوعها في تعطل مسلسل

التسوية ودعم جبهة البوليساريو علنا، في حين تشدد الخلاف الجزائر من جهتها على أنها مجرد طرف ملاحظ في الملف المعتمد من طرف الأمم المتحدة[1].

وقد عرف مسلسل التجاذب هذا عدة حلقات لعل من أبرزها الخلاف الحدودي بين المغرب والجزائر وسبق واشرنا لذلك في حديث ولى، حيث أدخل النزاع البلدان في أتون حرب لا تنفع ولا تضر سميت بحرب الرمال سنة 1963 كما تم في 07 مارس 1976 قطع العلاقات بين البلدين ولقاء بين ملك المغرب الراحل الحسن الثاني والرئيس الجزائري الراحل الشاذلي بن جديد، وفي سنة 1989 تم تأسيس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية.

ولكي نفهم المظاهر الكبرى والأساسية للعلاقات الجزائرية المغربية فضلا عما سلف، خاصة في بعديها السياسي والثقافي خلال القرن 16، تؤكد حقيقة مفادها ((أن التسوية السياسية هي الحلقة المفقودة، وأن مسار العلاقات بين البلدين فقد شكل الصراع والتآمر والتناقض عوامل أساسية وهامة ومفصلية أدت إلى نزع صمام الاستقرار في منطقة شمال إفريقيا، كما أن أشكال التواصل كانت فردية ولم تكن مؤسساتية...)) [2]، وقد عالجت الكاتبة زهراء النظام في كتابها " العلاقات الجزائرية المغربية خلال القرن 16م جملة من المقاربات النظرية في قالب تحليلي مشوق اعتمد على المنهج التاريخي.

الوصفي، كما أن الكتاب وما تضمنه من أفكار ورؤى ومقاربات نظرية متناسقة لمعرفة الواقع النظري لقضية أصبحت الشغل الشاغل للمؤرخين قصد إعادة البناء والتفكير التاريخي في قضية دولتين ضمن سياق ملى بالتفاعلات والتحولات المتسارعة، وعموما فالكاتبة أرجعت تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية التي نحن بصدد دراستها ومعرفة جذورها التاريخية التي تعدو إلى

---

[1]– خالد بن الشريف، **النزاع بين المغرب والجزائر، وكالة الأناضول، الجزائر والمغرب خلافات ولقاءات وحدود مغلقة**، متصفح بتاريخ 04/06/2024، بموقع : comwww.sasapost .

[2]– منو منال وجبالي فريال، **إشكالية المأزق الأمني في العلاقات الجزائرية المغربية**، (مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس)، السنة الجامعية 2015/2016. ص 63.

فترة ظهور مملكتي بني مرين وبني زيان مع بداية القرن 13م ثم فصول الصراع بين الكيانين الجديدين، وانتهاء بمرحلة التفكك الشامل للمغربين الأقصى الأوسط مع نهاية القرن 15م وقد تناولت الباحثة بإسهاب العلاقات الجزائرية المغربية من الجانب السياسي البحت ضمن 11 فصلا نظرا لتشعب وتعقد تلك العلاقات منذ القدم[1].

وعرفت تلك العلاقات منذ القدم عدة أحداث ومنعرجات أثرت سلبا على سلامتها وديمومتها، ولعل متغير الاستعمار الفرنسي الذي عرفته المنطقة بأكملها كان المفجر لتلك العلاقات بين البلدين التي آلت إلى حالة الحرب التي تمثل العقدة التي فجرت الخلافات بين البلدين وأوصلتهما إلى ما هو عليه اليوم .

إضافة إلى الاختلاف في وجهات النظر حول المسألة الصحراوية، مع ما تعيشه المنطقة من تهديدات أمنية اثر الأوضاع التي يحيط بالمنطقة والساحل الإفريقي جراء الأمن غير المستقر بشمال إفريقيا أيضا، فضلا عما يميز توجه البلدان نحو سباق محموم للتسلح وما صاحب ذلك من تعزيز للترسانة الحربية، وكذا الغزو والتهديد المرتبط الجرائم العابرة للقارات والمتاجرة بالسلاح وغيرها من المطبات التي تشكل خطرا محدقا ، كلها عوامل أدت إلى اتساع ملحوظ في حجم النزاع بين البلدين والذي ترك آثارا سلبية على مشاريع الاندماج المغاربي المنشود[2] .

ب–مسألة الحدود : وتعتبر مسألة الحدود الفتيل الذي أشعل نار الخلافات بين المغرب والجزائر، فالمغرب، يتصور الحدود بأنها" حق تاريخي[3] مرتبط به، أما الجزائر فترى موقفا مغايرا للمغرب، وتستند الجزائر في مسألة الحدود على مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار،

---

[1]– زهراء النظام، **العلاقات الجزائرية المغربية**، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، كلية الآداب والعلوم الانسانية)، جامعة الرباط، 2013، ص20.

[2]-[2]- خالد بن الشريف، المرجع السابق ص20.

[3]- موقع ساسة **www.sasapost .com** ، متصفح بتاريخ 22/06/2024.

كما تعتبر قضية الصحراء الغربية الأداة التي فجرت العلاقات الجزائرية المغربية وأوصلتها إلى عنق الزجاجة بينهما، وقد بدأت أزمة الصحراء الغربية كما أسلفنا القول قبل انسحاب اسبانيا إذ طالب المغرب باسترجاع الصحراء الغربية من الاحتلال الاسباني، معتبرا أن الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ من أراضيه، فيما طالبت موريتانيا هي الأخرى بجزء من الصحراء الغربية بحجة أن للسكان تقاليد متشابهة ومشتركة، في الوقت الذي أعلنت فيه جبهة البوليساريو قيام دولة مستقلة لا تربطها أي تقاليد ولا قيم مع المغرب، وعندئذ قررت اسبانيا إجراء استفتاء، ولكن ملك المغرب الحسن الثاني رفض نتائج الاستفتاء وأكد على أحقية المغرب بالصحراء الغربية، وبالتالي أحالت محكمة العدل الدولية بإعطاء حق المغرب وصايته على الصحراء الغربية باعتبارها لم ترقى إلى مستوى السيادة، وأمام هذه الأحداث والمتغيرات قام ملك المغرب بتنظيم المسيرة الخضراء، كما سبق وأشرنا إلى ذلك بالتفصيل، لتقوم بعد ذلك اسبانيا بالتوقيع على اتفاقية مدريد الثلاثية"، فيما تقوم موريتانيا بالانسحاب من السباق نحو تقسيم الصحراء الغربية، وهذا الأمر هو الذي أغضب الجزائر بشكل كبير وأدخلها في نزاع مع المغرب بسبب موقف الجزائر الثابت من ملف الصحراء الغربية وهذا ما سنأتي إليه بالتفصيل لاحق.[1]

ج – السناريوهات المتوقعة : ومن بين مظاهر السيناريوهات المتوقعة للنزاع نذكر :

1) أسباب النزاع : – مشاكل الحدود – دعم الجزائر لجبهة البوليساريو – سباق الزعامة

2) أثار النزاع : سباق التسلح – قضية الصحراء الغربية – إغلاق الحدود بين البلدين منذ 20 سنة.

3) السناريو المتوقع : – صعوبة تحقيق السلم في الوقت الراهن – استبعاد قيام الحرب بين البلدين – الحرب الباردة .

[1]) ويكيبيديا، "اتفاقية مدريد"، تاريخ الاطلاع: 13 ماي 2025، على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/اتفاقية_مدريد.

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أنه من حيث السلم، فلا يمكن تصور أي بوادر له في الوقت الحالي، أما الحرب فهي مستبعدة لان البلدان في غنى عن الدخول في معركة صفرية وغير ناجحة بينما يبقى خيار وسيناريو الحرب البادرة هو الحاضر، فيما تبقى الدبلوماسية هي التي تسير النزاع في ظل غياب أي مؤشرات جديدة وحيوية لإنهاء النزاع.

وبقراءة عميقة ومفصلية للب العلاقات الجزائرية المغربية، نجد أن المغرب يرى أن الجزائر هي السبب الجوهري والمعطل الرئيسي لمسار التسوية وإنهاء أزمة عمرها أزيد من 40 عاما بقيت تراوح مكانها دون أي تقدم يذكر مع العلم أن هذا النزاع أخذ عدة أشكال في سبيل التوصل إلى حل نهائي له في إطار ازدواجية النطاق بين ما هو دولي أممي وإقليمي وإفريقي، كما أن ارتفاع درجة الحرارة لدى العلاقات الجزائرية المغربية جاء في واقع الحال على خلفية قضية الصحراء الغربية، مع ما يتبادله الطرفان من تهم وتهكم أدى في نهاية المطاف إلى تزايد حدة التوتر والخلاف، وحسب ما هو واقع على الأرض نجد أن زيارة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى الأراضي الصحراوية والمتواجدة تحت سيطرة جبهة البوليساريو والتي جاءت في ذروة التوتر الحاد بين البلدين.

إن تبادل التهم والتصريحات المغرضة بين البلدين كان لها الأثر البالغ في تأجيج رياح الخلافات ووصولها إلى طريق مسدود، وهذا ما يجعلنا نقول أن ردة الفعل المغربية من زيارة الرئيس الجزائري للأراضي الصحراوية كان ردا سريعا تمثل في قيام العاهل المغربي محمد السادس بزيارة إلى محافظات الجنوب في العيون والداخلة[1] مع الإشارة هنا إلى أن الزيارتان تتزامنان مع انطلاق الحملة الإعلامية المسعورة، والاتهامات المتبادلة بين البلدين مما أدى إلى دخولهما في دوامة التوتر والتشنج الذي انعكس سلبا على شعبي البلدين من جهة أخرى حملت الحكومة المغربية الجزائر المجاورة مسؤولية الضغط لتمزيق أوصال الصحراء الغربية، وحذرت

[1]- الجزيرة نت، *ملك المغرب يزور العيون لذكرى المسيرة الخضراء*، متاح على الرابط www.aljazeera.net :، نُشر بتاريخ: 1 نوفمبر 2015، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 28 أفريل 2024.

أن أي خطوة من هذا القبيل قد تقوض استقرار المنطقة وتؤدي إلى اندلاع نزاع شمال إفريقي اثر سلبا على مشاريع اتحاد المغرب العربي من خلال بؤرة التوتر الحاصلة بالإقليم، ومن جهة أخرى اتهمت الجزائر جارتها المغرب بتحريف الحقائق وعرقلة خطة الأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية هذا في الوقت الذي مدد مجلس الأمن مهمة المنورصو، بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية وقد سبق وأشرنا إلى ذلك بالتفصيل في حديث سابق .

لقد كان سبب انفجار العلاقات بين الجزائر والمغرب هو ما انكشف في مداولات مجلس الأمن الداعي لي أن الجزائر هي صاحبة اقتراح " التقسيم[*] مما أدى إلى وقوع البلدين في صدام عنيف واتهمت المغرب الجزائر بأنها هي السبب الحقيقي في إفشال مخطط السلام وعدم التوصل إلى حل نهائي للنزاع، واعتبرت المغرب من هذه الزاوية أن فكرة التقسيم تهدد الوحدة الترابية لها.

وحسب المواقف الجزائرية المتداولة في هذا النزاع، تجمع معظمها على أن الجزائر ليست معنية بهذا النزاع، وبأنها ليست لديها أية أطماع في الصحراء الغربية، كما يصب الموقف الجزائري إزاء النزاع هذا في خانة أن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار، كما أن حلها حسب الموقف الجزائري لا يخرج البتة عن الأمم المتحدة ، كما تؤكد الجزائر أنها ملتزمة بمخطط التسوية الأممي الذي صادقت عليه كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما فيها المملكة المغربية، وأن الجزائر مع " اتفاق هيوستن".[1]

[1]) الوكالة الجزائرية للأنباء(APS) ، *الجزائر تؤكد دعمها لحل أممي لقضية الصحراء الغربية*، منشور بتاريخ 20 جانفي 2021، متاح على : www.aps.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 28 أفريل 2024.

المطلب الثاني : مفاتيح فهم الخلاف الجزائري المغربي :

أ – الخلاف ما قبل استقلال الجزائر :

ترجع معظم الدراسات والتحاليل السياسية أبعاد الخلاف بين الجزائر والمغرب تاريخيا إلى تعكر الجو العام بين البلدين على أكثر من سعيد إلى التراكمات التاريخية التي تعتبر من أبرز عوامل ودوافع هذا الخلاف الذي طال أمده وترك انعكاسات سلبية على الجو العام للمجموعة المغاربية وتعود الجذور التاريخية للعلاقات المغربية / الجزائرية إلى فترة الثورة التحريرية (1954–1962) والتي تميزت خلالها العلاقة بين البلدين زمن الحرب مراحل متعددة بدءا من اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية في غرة نوفمبر 1954 إلى مشروع الكفاح المغاربي المشترك 1954 إلى غاية 1956، إلى جانب العلاقات الجزائرية المغاربية في ظل الاستقالات القطرية وتكريس العلاقات الرسمية مابين (1956–1958) ثم العلاقات الجزائرية المغاربية في ظل مشروع الوحدة وظهور الأزمات القطرية خلال الفترة (1958/1960).

ولعل من ملامح الخلاف المغربي الجزائري هو مسألة الحدود بين البلدين والتي عرفت تأزما كبيرا كان له الأثر البالغ في تعثر الاتفاق والتجانس بين البلدين، وبخصوص عملية ترسيم الحدود التي أفاضت الكأس وأدخلت البلدين في دوامة خلاف عميق ما تزال آثاره جاثمة إلى يومنا هذا دبلوماسيا فالمغرب منذ عصر الدولة السعدية كانت تمتد سلطتها طبقا لنظام البيعة إلى بلاد شنقيط (موريتانيا) وجزء من مالي بالإضافة إلى تندوف في الجزائر[1]. لكن الاستعمار الفرنسي أعاد رسم الحدود بطريقته الخاصة واقتطع بعض المناطق وضمها لدول أخرى حسب مطامعه الاستعمارية التوسعية.

[1]- وهيبة بوحلايس، الجزائر والمغرب، صحيفة الرأي العام، منشور بتاريخ 06 ديسمبر 2016،ص55.

فبعد اكتشاف مناجم الحديد والفوسفات قررت فرنسا سنة 1950 ضم كل من كولومب بشار وتندوف إلى مستعمرتها الجزائر ، ما أثار غضب المغرب الذي أراد استرجاع أراضيه من خلال المفاوضات مع فرنسا والتي باءت كلها بالفشل، فقررت المغرب حينها التفاوض. مع السلطات الجزائرية لاستعادة أراضيها المزعومة بعد استقلال الجزائر، وفي 06 جويلية 1961 وقعت المغرب مع رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس اتفاق ينص على حل مشكلة الحدود وترسيمها بين البلدين بمجرد نيل الجزائر استقلالها، وهذا ما رفضه لاحقا الرئيس الجزائري احمد بن بلة جملة وتفصيلا معتبرا أن الأراضي التي تريد المغرب استرجاعها حررت بدماء جزائرية وكان أولى للمغرب أن تحمل السلاح ضد فرنسا لاسترجاع ما سلبه الاستعمار منها، فالجزائر لا تحارب بالنيابة عن أحد وهذا ما اعتبرته المغرب خيانة للاتفاق المبرم مع فرحات عباس.

ومن هنا، بدأت أولى ملامح الخلاف والنزاع بين المغرب والجزائر، وقد وقفت العديد من الدول في العالم لمساندة الجزائر وعلى رأسهم جمال عبد الناصر الذي انتقد النظام المغربي بشدة ووصفه بالرجعي وبأنه يمارس نفس سياسة الدول الامبريالية، وفي مرحلة لاحقة، وبعد تسارع الأحداث هاجمت قوات عسكرية جزائرية احدي المراكز العسكرية المغربية وقتلت عددا من الجنود فجاء رد فعل المغرب سريعا – وكانت النتيجة أن دخل البلدان في دوامة حرب" سميت "بحرب الرمال" سنة 1963 والتي ساهمت كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية في إخمادها سريعا.

ب الطموحات الاقتصادية للبلدين :

ومن بين نقاط الخلاف الكبرى بين المغرب والجزائر قضية الصحراء الغربية التي كانت مستعمرة إسبانية وضم المغرب معظم أراضيها إليه عام 1975. وتدعم الجزائر وتستضيف جبهة البوليساريو التي تنادي باستقلال الصحراء الغربية وهو ما يثير غضب المغرب.

ويرى الكثير من المحللين السياسيين والمهتمين بملف العلاقات الجزائرية المغربية التي عرفت منذ سنوات حالة شد و مد فتراها سليمة مستقرة أحيانا ومتذبذبة متوترة أحيانا أخرى، وقد سبب هذا التحول وعدم الاستقرار في تلك العلاقات في تعطل الكثير من مشاريع الاندماج سواء بين الدولتين أو بين باقي دول المغرب العربي التي باتت في تأخر كبير مقارنة مع باقي التكتلات التي عرفتها بعض الدول العربية .

ويرجع الخلاف الدائر بين الجزائر والمغرب واللتين يرتكز عليهما أي بناء مغاربي كونهما يشكلان قطبا تجاريا وصناعيا ممتاز، ذلك الخلاف الذي أدى إلى تعكر صفو وطبيعة العلاقات بين المجموعة المغاربية وما خلفه من خلافات تعود في الأصل إلى التراكمات التاريخية التي تعتبر من أبرز عوامل ودوافع الخلاف بين البلدين ولعل من أبرزها حقبة ترسيم الحدود المغربية مع الجارة الجزائر فالمغرب منذ عصر الدولة السعدية كانت تمتد سلطتها طبقا لنظام البيعة إلى بلاد شنقيط (موريتانيا) وجزء من مالي بالإضافة إلى تندوف في الجزائر "حسب زعمه" (لكن الاستعمار الفرنسي أعاد رسم الحدود بطريقته الخاصة واقتطع بعض المناطق وضمها لدول أخرى حسب مطامعه الاستعمارية التوسعية[1] فبعد اكتشاف مناجم الحديد والفوسفات قررت فرنسا سنة 1950 ضم كل من كولومب بشار وتندوف إلى مستعمرتها " الجزائر " ما أثار غضب المغرب الذي أراد استرجاع أراضيه من خلال المفاوضات مع فرنسا والتي باءت بالفشل كلها، فقررت المغرب حينها التفاوض مع السلطات الجزائرية لاستعادة أراضيها وذلك بعد استقلال الجزائر، وفي تاريخ 06 جويلية 1961 وقعت المغرب مع رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس اتفاقا ينص على حل مشكلة الحدود وترسيمها بين البلدين بمجرد نيل الجزائر استقلالها، وهذا ما رفضه لاحقا الرئيس الجزائري الراحل أحمد بن بلة جملة وتفصيلا معتبرا أن الأراضي التي تريد المغرب استرجاعها حررت بدماء جزائرية وكان أولى للمغرب أن

[1]- وهيبة بوحلايس،المرجع السابق،ص56.

تحمل السلاح ضد فرنسا لاسترجاع ما سلبه الاستعمار منها، فالجزائر لا تحارب بالنيابة عن أحد وهذا ما اعتبرته المغرب خيانة للاتفاق المبرم مع فرحات عباس ومن هنا، بدأ الوضع يتأجج من خلال ظهور أولى بوادر الخلاف والنزاع بين البلدين، وقد وقفت العديد من الدول في العالم لمساندة الجزائر وفي مقدمتها مصر التي انتقد زعيمها جمال عبد الناصر حينها النظام المغربي بشدة ووصفه بالرجعي كونه يمارس نفس سياسة الدول الامبريالية.

ج – الصحراء الغربية : مفتاح فهم العلاقات الجزائرية المغربية

بقي ملف الصحراء الغربية عالقا في أروقة الأمم المتحدة، ولم تلق المقترحات المطروحة لحل الأزمة بين جبهة البوليساريو أي بوادر تشجع على إيجاد حل للقضية، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل لاحقا وأمام هذا الوضع المتأزم لقضية الصحراء الغربية والذي انعكس سلبا على طبيعة وديمومة العلاقات الجزائرية المغربية حيث اتسعت رقعة الخلاف والأزمات بين الجانبين بعد تفجيرات " فندق أسني بمراكش سنة 1994[1] حيث وجهت السلطات المغربية اتهامات مباشرة للمخابرات الجزائرية وأنها وراء العملية، وقامت مباشرة بفرض تأشيرة دخول على المواطنين الجزائريين "لكن الجزائر كان ردها أعنف بقرار إغلاق الحدود مع الجارة المغرب كإجراء تأديبي استمر لسنوات وما يزال، كما أن من وراء دعم الجزائر لجبهة البوليساريو مواقف تاريخية تتعلق بالتوتر الذي طبع علاقات المغرب بالجزائر منذ السنوات الأولى لاستقلال البلدين، وكذا الفجوة الكبيرة بين الدولتين على الصعيدين السياسي والعسكري، وأمام هذا الوضع وتوتر العلاقة الجزائرية المغربية جندت الجزائر ديبلوماسيتها وفق رؤية خاصة، بحيث تم الاعتراف بقضية الصحراء الغربية من طرف دول الاتحاد الإفريقي وهو ما جعل المغرب يخرج من هذا التكتل الإفريقي.

[1]– حمزة عشبيي، مقال منشور على موقع *بالمغربي*، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 مارس 2018، متاح على : www.belmaghribi.com

وفي هذا الإطار كان للقضية الصحراوية مكانتها داخل أروقة قمة الاتحاد الإفريقي والأوربي المنعقدة بأبيدجان أكتوبر 2017 من جهة أخرى، يرى المحلل السياسي " مصطفى الخلفي" في مقاله المعنون ب:" **أزمة العلاقات المغربية الجزائرية، ومشكلة الصحراء المغربية**[1] ذلك الارتباط الوطيد بين الخلاف المغربي الجزائري من جهة والنزاع المغربي الصحراوي من جهة أخرى وهي المقاربة التي تعكس المستوى الضعيف من التبادلات التجارية بين البلدين وما انجر عنه من سوء العلاقات الثنائية بين البلدين مما أدى إلى تأثر دول المغرب العربي الأخرى بهذا المناخ المضطرب، وحيث أن مستقبل الصحراء وحلها يبقى مرهون بمدى تحسن وانفراج تلك العلاقات المتعفنة بين الجزائر والمغرب وهذا حسب وجهة نظري الشخصية، أما الكاتب فبطرح مقاربات متعددة منها إمكانية معرفة العناصر المؤثرة في العلاقات الجزائرية المغربية وما مدى تأثير تلك العلاقات على عموم بلدان المغرب العربي وقضاياه وفي مقدمتها ملف الصحراء، كما ذهب المؤلف من جهة أخرى إلى فرضية تسوية الخلافات الجزائرية المغربية يكون مفتاح تسوية ملف الصحراء، غير أن الأوضاع والمستجدات التي تطبع المشهد السياسي والدبلوماسي بين البلدين وفجوة التباعد بينهما تجعل من التئام التقارب والانفراج في العلاقات الجزائرية المغربية في الوقت الحالي أمر مستبعد وقد يكون بعيد المنال نتيجة بطء تطبيق لوائح الأمم المتحدة في الصحراء الغربية وتباين وجهات وأطروحات الطرفين المتنازعين وكذا تضارب المواقف الدولية المؤيدة لكل طرف وتغليبه على الطرف الآخر حسب المصالح للأطراف المساندة، وفي هذا المنحى، يذهب المحلل السياسي " مصطفى الخلفي" إلى القول بأن (الوضع العام للعلاقات الجزائرية المغربية يرتهن لعدة عوامل تاريخية وجغرافية وإيديولوجية، ولعل ملف الصحراء من أبرز العوامل التي عقدت العلاقات الجزائرية المغربية).

[1]– مصطفى الخلفي، *أزمة العلاقات المغربية الجزائرية، ومشكلة الصحراء المغربية*، موقع الجزيرة نت، متاح على : www.aljazeera.net، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 7 جويلية 2024.

إلى جانب عوامل أخرى أراها من زاوية شخصية في مقدمتها مسألة الحدود وما انجر عنها من توتر وهو الخلاف الناتج أيضا عن حقبة الاستعمار الفرنسي، حيث نجد الجزائر تدافع عن حدودها التي تركها الاستعمار الفرنسي، وبالمقابل، نجد المغرب حسب المحلل السياسي والكاتب يطالب بحدوده كما كانت قبل مجيء الاستعمار والتي تمثل معاهدة " لآلة مغنية 18 مارس 1845 إطار مرجعيا لها يقول المؤلف وهي المعاهدة التي وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمته بمعركة أيسلي في 14 أوت 1844 بسبب دعمه لثورة الأمير عبد القادر الجزائري، وفي تلك المعاهدة تم النص على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب وتركيا، لتصبح هي الحدود بين المغرب والجزائر، كما تلت تلك الاتفاقية اتفاقيات أخرى عامي 1901/1902 كانت ترتبط بدرجة تقدم التوغل الاستعماري لفرنسا في المغرب وسعيها لتثبيت وجودها في الجزائر.

للإشارة فان أهم الأسباب التي فجرت تفاقم حدة الخلاف بين الجزائر والمغرب هو مشكل الصحراء الغربية الذي سبقته مفاوضات عديدة بين المغرب والجزائر بخصوص مسألة الحدود بين البلدين، نذكر من تلك المفاوضات : مفاوضات ايفران 15 يناير 1972 والتي انبثقت عنها معاهدة حول الحدود المغربية الجزائرية نصت على " اعتراف المغرب بجزائرية تندوف.

وقد صرح الرئيس الراحل هواري بومدين في مؤتمر القمة العربية بالرباط في أكتوبر 1974 بأن مشكلة الصحراء لاتهم سوى المغرب وموريتانيا ، وأن الجزائر مع الدولتين وتؤيد تحرير كل شبر من الأرض، لا فقط في الصحراء الغربية بل أيضا في سبته ومليلة وكل الجزر التي لا تزال تحت الاحتلال الاسباني[1].

ما يمكن استنتاجه من التصريح هو أن الجزائر تؤمن بحق الشعوب في تقرير مصيرها، مع الإشارة إلى أن الجزائر لا ترى مانع في دعم أي حركة تحرر، وأن أي شعب يريد الانعتاق

[1]- مصطفى الخلفي، المرجع السابق.

والتحرر ملمحا على أن الصحراء الغربية هي مستعمرة اسبانية مما يؤكد عدم مغربيتها. ولعل من وراء الدعم الجزائري الذي تحظى به جبهة البوليساريو اليوم ثمة مواقف تاريخية تتعلق أصلا بالتوتر الذي طبع العلاقات الجزائرية المغربية منذ السنوات الأولى لاستقلال الدولتين، بالإضافة إلى التباعد المسجل في مستوى سياسة البلدين وتضارب مصالح دولتي الاستعمار اسبانيا وفرنسا على اعتبار أن هذه المنطقة تعتبر من مناطق نفوذهما التقليدية.

وترى الجزائر أن قضية الصحراء هي قضية تصفية استعمار وهو ما لا يروق للمغرب، ومع مرور الوقت أصبحت القضية الصحراوية جزء أساسي واحد من مسلمات السياسة الخارجية الجزائرية من منطلق أن " قضية الصحراء الغربية مسألة تصفية استعمار وتراها الجزائر آخر المستعمرات الإفريقية".

ويرى الباحث في الشؤون الإفريقية والأمنية سيد أحمد" أبصير " في حديثه لقناة CNN بالعربية أن رؤية الجزائر لمخرجات القضية الصحراوية هي بزاوية أمنية معقدة " فتأزم الأوضاع الأمنية – حسبه – هو " ما أضحى محركا لأهم الملفات التي أضحت تحكم العلاقات الثنائية الجزائرية – الصحراوية دون إغفال المسائل السياسية معا".[1]

ويوضح أبصير نظرته قائلا " التركيز أضحى على مسألة الإدارة الأمنية للحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وكذا الحد من حالة التوتر المتصاعدة بين البوليساريو والمملكة المغربية " معللا حديثه بأن الجزائر تنظر إلى جبهة البوليساريو على أنها " فاعل لا يمكن التنازل عنه كونه جزء من شبكة الحلول الأمنية في المنطقة "[2].

ورجوعا إلى طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية يمكن القول أنها كانت منذ 1975 متوترة خاصة بين زعيمي البلدين الجزائر وموريتانيا بسبب قضية الصحراء الغربية تحديدا، وقد شكل

---

[2]- حمزة عتبي، المرجع السابق،ص77.

[2]- المرجع نفسه ،ص79.

التوقيع على اتفاقية مدريد الثلاثية " في 14 نوفمبر 1975 بين المغرب وموريتانيا واسبانيا والرامي إلى تكريس تقسيم الصحراء بين الرباط وأنو اكشط منعطفا حاسما في تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية، وحتى الجزائرية الموريتانية أين طالب الرئيس الراحل هواري بومدين من موريتانيا الانسحاب من الاتفاقية المذكورة، وجاء في المذكرة التي بعث بها الرئيس الراحل هواري بومدين إلى الرئيس الموريتاني " مختار ولد دادة" آنذاك ما يلي :" أطلب منك أن تنسحب بلادك من هذه المفاوضات وإلا توقع على الاتفاقية التي يجري الإعداد لها، وإلا فان العواقب ستكون وخيمة بالنسبة لبلادك، وبالنسبة لك شخصيا[1]" .

مع الإشارة هنا إلى أن مصالح موريتانيا تلتقي مع المصالح المغربية وليس مع المصالح الجزائرية. وبالعودة إلى خلفيات النزاع المغربي – الجزائري، وكذا آثار النزاع القائم بين جبهة البوليساريو والمغرب، يمكن القول أن النزاع المندلع منذ 1963 بين الجزائر والمغرب بسبب الحدود والذي تم احتواءه بوساطة وتدخلات عربية وافريقية، وتمت معالجة أسباب النزاع خلال القمة العربية بالقاهرة عام 1964، غير أن المشكل المتعلق بالصحراء الشرقية بقي قائما لاسيما بعد اكتشاف الحديد والذي تبعه تجدد المطالب المغربية بضرورة تسوية المشكل[2].

وفيما بعد عرف النزاع المغربي الصحراوي أشكالا متعددة واكتسي طابعا دوليا، حيث اقترن بصراعات الحرب البادرة واصطفاف المغرب وانحيازه إلى جهة الولايات المتحدة الأمريكية وبالمقابل نجد الجزائر تصطف إلى جهة الاتحاد السوفيتي سابقا.

[1]- – حمزة عتبي، المرجع السابق،ص77.

[2]-**https://www.aljazeera.net**

ويرتهن الوضع العام للخلاف بين المغرب والجزائر عموما والتناقض الحاد بين البلدين إزاء قضية الصحراء الغربية خصوصا لعدة عوامل تاريخية وجغرافية وإيديولوجية، فضلا عن العوامل الدولية وهي عوامل تشكلت طوال الأربعين سنة الماضية[1].

والخلاصة التي يمكن الخروج بها من هذا النزاع المغربي الجزائري والذي يعد من أطول النزاعات بين الدول المتجاورة في العالم، والذي تستخدم فيه الأدوات السياسية والإعلامية والمالية وحتى المخابراتية بشكل فعال وقوي، فبالنظر إلى أسباب ظهور النزاع وتجلياته يمكن حصر أهمها في النقاط التالية :

- مشاكل الحدود وإفرازاتها محليا وإقليميا ، ومدى تأثر شعبي البلدين بها.
- دعم الجزائر الواضح لجبهة البوليساريو.
- السباق المحموم نحو الزعامة.

من جهة أخرى، نجد أن هذا النزاع خلف آثارا سلبية يمكن حصرها فيما يلي :

- سباق التسلح، أي لجوء كل دولة منفردة إلى حشد الترسانة الحربية وتدعيم وتقوية ميزانيتها في هذا المجال.
- تأخر التنمية في مناطق عدة بهذين البلدين.
- تعطل مسيرة الديمقراطية والحكم الراشد تأجيج الأحقاد بين الشعبين الشقيقين بسبب السياسة.
- تعقد مشكلة الصحراء بسبب المواقف المتعارضة.

[1]- حمزة عتبي، المرجع السابق،ص77.

- إبطال مشروع الاندماج المغاربي[1]

المبحث الثاني: الموقف الجزائري والمغربي من العلاقات الجزائرية المغربية

تتكون عبارة قضيّة أو مشكلة الصحراء من كلمتين "قضية " و "صحراء" و لفظة قضية تعبير عن الإجراء الشكلي القانوني الناشئ عن قيام دعوى، و الدعوى إنّما هي وسيلة حماية حق، و لا تظهر الحاجة إلى قيام دعوى إلا إذا اعتدى على الحق، وإذا لم تقم منازعة فان الدعوى لا توجد، وأنّ القبول بدعوى المغرب أمام محكمة العدل الدولية ' إقرار لوجود معتدي و معتدى عليه.

إنّ اختلاف التصورات والدوافع والأهداف سيؤدي– كنتيجة – إلى نزاع المواقف وانتهاج سياسات خارجية مختلفة على جميع المستويات حول نفس القضية. فالسّياسة المغربية تهدف إلى الحفاظ على الأمر الواقع بتعزيز مكتسبات اتفاقية مدريد الثلاثية، والسياسة الجزائرية ترفض الوضع القائم والذي لا يتماشى والتصورات التي تدافع عنها وكذا مع مبادئها الثابتة اتجاه القضية الصحراوية.

إن الهدف من هذا المبحث هو عرض مبسط لكل من المواقف الجزائرية والمغربية اتجاه القضية الصحراوية، وكذا وجهة نظرهما لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها. وإذا كان الموقف الجزائري الذي تبلور منذ عهد هواري بومدين يقوم على حصر المشكل في كونه تصفية استعمار وتحرير شعب، فإن الموقف المغربي الذي اتضحت معالمه منذ عهد الملك الحسن الثاني يستند إلى حجج تاريخية واجتماعية تقضي بتبعية الصحراء للمغرب.

[1]- العربي المساري، المفاتيح الستة لفهم العلاقات المغربية الجزائرية، منشور بتاريخ 25 أكتوبر 2014، في **www.alyoum24.com**

المطلب الأول : موقف المغرب من قضية الصحراء الغربية :

تعتبر المغرب مشكلة أو قضية الصحراء الغربية "قضية " وذلك لامتناع المستعمر منتزع الحق من أصحابه عن الاعتراف بأن الصحراء مغربية[1]، وعندما عرضت قضية الصحراء على محكمة العدل الدولية فقد شكّل مبدأ الحق التاريخي القاعدة الرسمية للتحرك المغربي، وهو الإطار المرجعي الذي تبنى عليه مختلف الحجج المغربية في مطالبتها باسترجاع إقليم الصحراء الغربية باعتباره جزءا من المغرب الكبير تماشيا مع الخريطة التي حددها" علال الفاسي والتي تعبر بوضوح عن الحقوق التاريخية وتؤكد على ضرورة توحيد الأراضي المغربية.

كما تشكل قضية الصحراء الغربية قضية وطنية اتفقت حولها مختلف الأحزاب السياسية والذي يعتبر مبدأ مغربية الصحراء الغربية من المبادئ الأساسية التي تدافع عنها. وعموما فالموقف المغربي القائم على الحق التاريخي يستند على مبدأين:

الأول: وجود علاقات بيعة بين السلطان المقيم في بلاد المخزن، وبين القبائل المقيمة في الصحراء.

الثاني: وهو الاعتراف الدولي بحدود سلطة المغرب جغرافيا وبأن البلدان الصحراوية التي ظلت تحت الحماية الفرنسية جزءا لا يتجزأ من أراضيه و باستمرار السلطة و السيادة للعرش الملكي و الذي حكم المغرب طوال القرون الماضية[2]، كما تؤكد ذلك مجموع الوثائق المقدمة محكمة العدل الدولية التي تثبت حق المغرب التاريخي .

وقد استمدت المغرب – حسب وجهة نظرها – سيادتها على المنطقة من خلال نظام البيعة في الإسلام والمتمثل في وجود أمير المؤمنين يتحمل مسؤوليات أمور الدنيا والدين مقابل السمع الطاعة والولاء من قبل المبايعين.

---

[1]- فتيحة النبراوي ومحمد نصر مهنا قضايا العالم الإسلامي و مشكلاته السياسية المرجع السابق ص 320.

[2]- الشامي علي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، بيروت دار الحكمة للنشر، 1980، ص 256.

فمفهوم البيعة بهذا المعنى ينشأ ويترتب عنه علاقات سيادة بالمفهوم القانوني الغرب، أكّد المغرب أن بيعة السلطان تكتسي بحد ذاتها بصبغة سياسية ودستورية ، وأنّ السلطان كان يجمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بالإضافة إلى السلطة الروحية، تلك السلطات التي أوجدت روابط قانونية بين الصحراء والمغرب[1].

وبالتالي فإنّ حدود السيادة هي حدود البيعة، وأنّ الحدود تخطط على أساس وجود المجموعات البشرية التي تدين بالولاء وتبايع السلطان، و لا تحدد على أساس إقليمي أو جغرافي[2]، ذلك أن نظام الحكم الملكي المغربي قبل الاستعمار اعتمد في ممارسة نفوذه على فرض السيادة على الشعب وليس على الأرض : كما أكّد المغرب بأنّ الاستقرار و الأمن الذي ساد منطقة الصحراء كان نتيجة السيادة المغربية عليها، فالدّولة وفق هذا التصور الإسلامي ليست وحدة إقليمية ولكنّها تجمع بشري له خاصية سياسية – دينية، ينتمي إلى مجموعة دينية مشتركة الأمة[3]، أين يصبح لعقد البيعة – والذي هو ديني في جوهره –خاصية سياسية تؤسس لعلاقة سيادة بين الإقليم ومجموع الأمة[4]

وحسب وجهة نظر المغرب حين طرحت القضية أمام محكمة العدل الدولية، أكّدت أنّ بيعة أهل الصحراء لملوك المغرب إنّما هي عقد سياسي ترتب عليه سيادة وممارسة سياسية لأمير المؤمنين دون غيره[5].

يؤكد المغرب على مبايعة بعض القبائل الصحراوية للملك بصفته أميرا للمؤمنين، ولجوء العديد من الشخصيات الصحراوية – بعد إعلان جبهة البوليزاريو الحرب على اسبانيا في 20 ماي – 1973 – إلى ملك المغرب لإعلان بيعتهم، وهذه المبايعة تعد عقدا سياسيا تترتب عنه

---

[1]- فتيحة النبراوي ومحمد نصر مهنا، **قضايا العالم الإسلامي و مشكلاته السياسية**، المرجع السابق، ص 320.

[2]- عبد القادر محمودي، مرجع سابق، ص 245.

[3] -William Zartman,**la résolution des conflits en Afrique**, paris ,l'harmattan, 1990,p,25.

[4] -Abdelkhaleq Berramdane, op, cit, p 34.

[5]– فتيحة النبراوي ومحمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 320 .

ظاهرة السيادة على أرض وسكان الصحراء الغربية،[1] كما أشارت الحكومة المغربية إلى أنّ ممارستها للسيادة قد اتضحت على مستويات أخرى مثل مساهمته في الناحية الإدارية مثل تعيين المسئولين المحليين وضباط الجيش وتحديد المهام المنسوبة فإن تعيين القضاة والقادة في الصحراء يتم من قبل السلاطين المغاربة الذين كانت لهم سلطة كاملة على المنطقة[2] ، كان السلطان المغربي يعين القادة و رجال الدين في الأقاليم الصحراوية، والصلاة التي كانت تقام باسم أمير المؤمنين مثال على ذلك: دور الشيخ ماء العينين كممثل للسلطان المغربي في مقاومته للاستعمار الاسباني من الناحية الاقتصادية والاجتماعيّة إضافة إلى جباية الضرائب، يتمازج شعب المنطقة وحملهم للعادات والتقاليد والحضارة المشتركة خلال أجيال متعاقبة، والتبادل الاقتصادي والتجاري بين الصحراء الغربية والشمال كان نشطا جدا.

أمّا فيما يخص السند الثاني لهذا المبدأ التاريخي، فهو قائم أساسا على مجموعة الوثائق والمراسيم الدّولية التي تبرز اعتراف دول أخرى بسيادة المغرب على الإقليم.

تقدّمت المملكة المغربية بالحجج الكفيلة بإثبات شرعية مطالبها، فبالإضافة إلى الامتداد الجغرافي، الصلات الدينية والحقوق التاريخية المشتركة مع سكان الصحراء الغربية، أكدت المغرب أنّ جميع المعاهدات الدولية بين المغرب والدول الأوربية من جهة وبين الدول الاستعمارية الأوربية من جهة أخرى أكّدت على مغربية الصحراء[3]. كمعاهدتها مع اسبانيا عام 1861 ومع الولايات المتحدة الأمريكية عامي 1782 و 1762 ومع بريطانيا العظمى عام 1756 [4]، ولا سيما المعاهدة الموقعة (مع بريطانيا) بتاريخ 13 مارس 1895 ، والتي تبرز اعتراف بريطانيا بأن الأراضي الممتدة ما بين رأس بوجدور ووادي درعا والتي يطلق عليها "طرفايا"، والأراضي الموجودة جنوبا هي أراض من صميم التراب المغربي، ولا يحق لأحد أن

[1]– إسماعيل معراف غالية، **الامم المتحدة و النزاعات الإقليمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص45 .

[2]- عمر صدوق، المرجع السابق، ص 30.

[3]- اشنان مسعود، المرجع السابق، ص 93.

[4]- http://www.mincom.gov.ma/english/reg_cit/regions/sahara/s_hist.htm.

يتقدم بمطالب من أي نوع اتجاهها، كما جاء في الاتفاق الفرنسي الألماني سنة 1911 حول حدود المغرب ..." مع العلم أنّ المغرب يشمل الجزء الكامل من إفريقيا الشمالية ... حتى مستعمرة اسبانيا بوادي الذهب[1]"إنّ هذا السند هو المرتكز المغربي الرسمي الباحث على تدعيم الحق التاريخي بأسانيد قانونية قوية.

وتلخيصا لما سبق يمكن القول أنّ موقف المغرب الرسمي والشعبي ينطلق من فكرة مغربية الصحراء التي تعني في نظرهم وحدة التراب والأراضي المغربية[2]، قضية الصحراء تندرج بالنسبة للشعب المغربي، في إطار استكمال وحدته الترابية والحفاظ على وحدته الوطنية، ولذلك يرى المغرب أنّ من حقه المطالبة بإنهاء الوضعية الاستعمارية في المناطق الصحراوية التي يعتبرها قسما من التراب الوطني استنادا إلى مبدأ وحدة التراب الذي تضمنه كل المواثيق الدولية.

كما يمكن تحديد أهداف النّظام السّياسي المغربي في الصحراء الغربية والتي نلخصها فيمايلى:

الهدف الأساسي للسياسة المغربية هو الحفاظ على الوضع القائم الذي أفرزته اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 نوفمبر 1975 ، وهو الوضع الذي كان أساسا نتيجة مباشرة لسلسلة من التنازلات قدّمتها المملكة المغربية تجسيدا لمبدأ مغربية الصحراء، لذلك ستتجه المغرب إلى استخدام مختلف الوسائل، وعلى جميع المستويات لمواجهة متطلبات الحفاظ على هذه القيمة المكتسبة منها:

المحافظة على استقرار النظام الملكي المغربي: وإعادة الاعتبار للعرش الذي تزعزع مرتين في محاولات الانقلاب العسكري (10جويلية 1971 و 16 أوت 1972) بحيث سمحت

---

[1]- علي الشامي، مرجع سابق، ص 256

[2]- جهاد عودة، الاطار الدولي والاقليمي لمشكلة الصحراء الغربية، القاهرة، 1987 ، ص20.

له قضية الصحراء الغربية بتوحيد المعارضة حول الملك باسم " الوحدة المقدسة " من أجل المقاطعات الصحراوية إلى الدولة الأم وتوكيل الجيش المغربي نحو العدو الخارجي (اسبانيا، البوليزاريو والجزائر).

الأهداف الاقتصادية : بالإضافة إلى الثروات الطبيعية المختلفة (البترول، الغاز الطبيعي، الحديد الاورانيوم، إضافة إلى السّمك)، تعدّ الصحراء الغربية منطقة غنيّة بالفوسفات، و بضمها إلى المغرب سيجعل منه أول منتج و مصدر عالمي للفوسفات، وبالتّالي أول مسيطر على السوق العالمية، خصوصا إذا علمنا أنّ قيمته ارتفعت بخمسة أضعاف ما بين 1973 – 1975، أي في بداية التحرك المغربي الفعلي لضم الصحراء الغربية .

الأهمية الجيوسياسية للصحراء الغربية بحيث تمثل الصحراء الغربية منطقة أمن للمغرب من الناحية الجنوبية، كما أنّ قيام دولة صحراوية مستقلة أو متحالفة مع جيرانها (الجزائر وموريتانيا) يشكل بالنسبة للمغرب تهديدا لها حيث يضعفها استراتيجيا واقتصاديا، كما أنّ وجود دولة صحراوية موالية للجزائر من شأنه دعم الحصار الجزائري حول المملكة المغربية ويضع الجزائر كدولة قائدة للمنطقة.

ولتحقيق أهدافه، وضع المغرب كلّ الوسائل والإمكانات المالية والعسكرية وذلك من خلال ثلاثة مستويات[1].

المستوى السياسي كخلق التحالفات السياسية والمصلحية مثل التحالفات مع إسبانيا وموريتانيا قبل الانسحاب الاسباني من المنطقة والتي وعدها (في اتفاقية مدريد) وضمان المصالح الإستراتيجية الإسبانية في المنطقة[2]، أما مع موريتانيا فقد كان هناك اتفاق لتقسيم الصحراء الغربية بعد الانسحاب الاسباني.

---

[1]- صايج مصطفى المرجع السابق، ص 79.

[2]- غالي بطرس بطرس و آخرون ، **ملف حرب الصحراء الغربية، السياسة الدولية**، العدد 44 ، أفريل ،1976،ص220.

التحالف المغربي الليبي الاتحاد العربي الإفريقي" الذي تم التوقيع عليه في مدينة وجدة في 12 أوت 1984 والذي كان يهدف منه المغرب تحييد الحليف الاستراتيجي للبوليزاريو والجزائر، و الذي شكل على حد تعبير بول بالطا مثابة جدار بناه المغرب في وقت قياسي[1]، وقد سمح ذلك الاتفاق بخلق أزمة تمويل للحركة التحريرية و تحويل أعبائها على الطرف الجزائري، وهذا ما انعكس بشكل ايجابي على الإستراتيجية الأمنية المغربية. كما لجأ إلى ممارسة الضغوطات على المستوى الإفريقي والتهديد بالانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية في حال قبول عضوية جبهة البوليساريو و الذي أعلنه سنة والتخلي عن التزاماته تجاهها، الأمر الذي وضع المنظمة الإفريقية في أزمة حقيقية (أدّت إلى فشلها في تسوية هذه القضية[2]، و كان قبل ذلك يسعى كل السعي إلى مواجهة المحاولات الجزائرية للحصول على تأييد الدول الإفريقية لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وتحقيق الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية داخل منظمة الوحدة الإفريقية، كما كان التحرك السياسي المغربي على المستوى الدولي بمثابة استراتيجية جلب الدّعم للنظام المغربي من أجل إعطاء شرعية أكبر لطروحاته الأساسية، ولسياسة الأمر الواقع المفروضة على إقليم الصحراء الغربية.

ومع تصاعد النزاع انسحبت موريتانيا ليملأ المغرب مكانها وهذا ما أدى إلى زيادة نفقاته العسكرية ودخوله سباق تسلح شكلت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مصدره الرئيسي، بحيث ينفق المغرب ما يعادل 10 ملايير دولار سنويا على النفقات العسكرية[3].

وقد وضعت المملكة المغربية إمكانات اقتصادية هامة لإدماج سكان الصحراء الغربية وربط مصالحهم الاقتصادية بالدولة المغربية، حيث وصلت قيمة الاستثمارات المغربية ما بين

---

[1] -BALTA Paul, le grand Maghreb des l'indépendance à l'an 2000, Paris, la découverte 1990.,p 231.

[2]- محمد رضوان، المرجع السابق، ص234

[3]- بوقارة حسين، **اتحاد المغرب العربي بين الواقع و الافاق**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، العدد الثاني، الجزء 01، 1991، ص128.

1976-1986 إلى أكثر من مليار دولار[1] ، كما عمل على تنمية الإقليم بعد ضمه في 1975 من خلال وضع شبكة اتصالات توفر الاحتياجات الأولية لسكان الصحراء وتعزيز بناء المشاريع الاجتماعيّة مثل بناء المستشفيات والمركبات الرياضية والمدارس، وحرص على خلق مصالح مشتركة بين سكان الصحراء الغربية والمملكة المغربية.

أما على المستوى العسكري وبعد ضم الصحراء الغربية بالقوة، وفرض الأمر الواقع باحتلال أهم المناطق الاستراتيجية في الإقليم، قامت بإدماجها إداريا تحت السلطة المغربية، وبعد تحقيق الجيش الصحراوي نجاحات عسكرية كبيرة أهمها هجومات جانفي 1979 داخل الحدود المغربية المعترف بها دوليا[2]، تبنت المغرب سياسة عسكرية أمنية مشددة أجبرت الحكومة المغربية على رفع نسبة الإنفاق العسكرية أكثر كما سيتضح من خلال النقاط التالية:

- تضاعف عدد أفراد الجيش المغربي من 60 ألف إلى 200 ألف عسكري، كلف الخزينة المغربية عجز مالي سنة 1977 يقدر ب 7.7 مليار درهم، خاصة مع تراجع أسعار الفوسفات في الأسواق العالمية.
- تضاعف النفقات العسكرية المغربية من 222 مليون دولار سنة 1974 إلى 830 مليون دولار سنة 1979 ، كما ارتفعت القيمة المالية المخصصة لاستيراد الأسلحة من 20 مليون دولار سنة 1974 إلى 480 مليون دولارا سنة 1979[3] كما لجأت إلى استراتيجية أمنية قائمة على بناء الجدران الأمنية كخط دفاعي يحمي المناطق التي احتلتها المغرب من الهجومات التي يقوم بها البوليزاريو، حيث تم بناء ستة جداران بين مارس 1981 وأفريل 1987 [4].

[1] -Attilio Gaudio, **guerre et paix au Maroc**, Paris, Karthala,1991.p 376.
[2] -Mohamed Selah Tahi, op, cit, p 32
[3] -Berramdane Abdelkhaleq, **le Sahara occidentale** : enjeu magrébin Paris, Khartrala**,** 1992,op, cit p 115.
[4] -K.M. Finane, op, cit, p 63.

إذن مما سبق نستنتج أنّ المغرب، بعد ضمان الاعتراف الاسباني بالسيادة المغربية على الإقليم الصحراوي مقابل التوقيع على اتفاقية مدريد وضمان المصالح الإستراتيجية الاسبانية المنطقة[1] قامت بتتبع سلوكات معينة تجاه الإقليم الصحراوي لتكريس هذا الاحتلال من التحالفات الظرفية المصلحية المشكلة مغاربيا لمحاصرة جبهة البوليزاريو، وأيضا التحرك الدبلوماسي المغربي على مستوى القارة الإفريقية، لمواجهة الإرادة الجزائرية المتجهة إلى جلب الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية، ومحاولاتها المستمرة لتفعيل علاقاتها الخارجية مع الدول الغربية بالشكل الذي يجلب لها الدعم الكفيل بإعطاء الشرعية لتواجدها بالمنطقة كموقف الجزائر النهائي.

المطلب الثاني : موقف الجزائر من القضية الصحراوية

رغم ادعاءات المغرب بكون الجزائر طرفا في النزاع ، القائم بين المغرب وجبهة البوليزاريو، فقد أعلنت الجزائر مرارا و في عدة مناسبات أنّها ليست – بأي شكل من الأشكال – طرفا فيه ، وإنما هي مجرد طرف مهتم بالقضية وهذا الموقف كان ولا يزال واضحا وقد أعلنت عنه الحكومة الجزائرية في عدة مناسبات، مؤكدة على تأييدها لتقرير مصير الشعوب المناضلة من أجل الاستقلال، بل يعتبر هذا الموقف أحد مسلّمات سياستها الخارجية المعتمدة منذ الاستقلال اعتبارا من أنّ هذا الحق يشكل القاعدة الأساسية في القانون الدولي و من القواعد الحتمية المطلقة.

وينبع موقف الجزائر من قناعتها لمبدأ تصفية الاستعمار الذي ناضلت من أجل تحقيقه، اعتقادا منها أنّه مثلما تجرّع الشعب الجزائري وذاق مرارة الاستعمار وناضل في سبيل حريته وتلقى دعم الدول، فلا بد عليها أيضا أن تنتهج هذا المسار وتدعم جميع الحركات التحررية. وعلى غرار العديد من الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، تعتبر الجزائر كل محاولة

[1]- أنظر الخطاب الكامل " بطرس غالي وآخرون ، **ملف الصحراء الغربية**، المرجع السابق، ص 220.

أحادية الجانب تخرج عن لوائح الجمعية العامة ومجلس الأمن الأممي غير مجدية، بحيث أنّها ترمي إلى إقرار علاقة سيادة لا وجود لها في الواقع.

فالجزائر باعتبارها دولة ذات وزن في المنطقة، كانت تحمل حساسية كبرى لأي تغيير إقليمي يحدث دون استشارتها، و كان هذا واضحا منذ اللحظات الأولى للمبادرة المغربية فيما يتعلق بالمسيرة الخضراء و التي اعتبرتها الحكومة الجزائرية حينها ، زحفا موجها ضد أراضي الغير و أن اتفاقية مدريد لاغية وطالبت إسبانيا بالمكوث في الصحراء و تحمّل مسؤوليتها كسلطة إدارية في انتظار إقامة إدارة دولية أو إدارة محلية[1]، و بهذا الشكل أكّدت الجزائر أنّها تعارض هذا الاقتسام على أساس أنّه لم يتم إجراء استفتاء السكان الصحراويين لتقرير مصيرهم كما كان مزعم القيام به قبل الانسحاب الإسباني.

وترى الحكومة الجزائرية أنّ المملكة المغربية لها مطامع توسعية على حساب الشعوب الأخرى، لهذا فهي مصرّة على تصنيف إقليم الصحراء الغربية ضمن الأقاليم المستعمرة التي لم تحكم ذاتيا والمنصوص عليها في الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة وعلى هذا الأساس يجب على السلطة المديرة للإقليم أن تمنحه الاستقلال عبر مبدأ تقرير المصير.

ونفس الموقف أكّدت عليه طول فترة النّزاع، بداية من التعبير من وجهة نظر سياسية وايديولوجية كما جاء ذلك في البيان الصادر من جبهة التحرير الوطني الجزائرية في كانون الأول عام 1975 والذي أكّد على مساندة حركات التحرر ويرى أنّ النضال في الصحراء هو بين التقدمية والإقطاع أي بين جبهة البوليساريو التي تدعمها (الجزائر) وبين كل من المغرب وموريتانيا وأنّ حل هذه المشكلة لا يمكن أن يحصل إلا بحصول شعب الصحراء على استقلاله[2].

[1] - فتيحة النبراوي ومحمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 387.

[2] - مجلة العلوم الاجتماعية، عدد خاص عن المغرب، المغرب، 1996، ص 50.

وجددت الجزائر التأكيد على أنها وفية لمبادئها تتحمل مسؤولية وضعها كأرض للاجئين المضطهدين والطامحين إلى الحرية، وتتمسك بمواصلة تقديم المساعدة والحماية والعون للاجئين الصحراويين ونفس الرأي أكّده رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في خطابه في كمبالا، خلال الدورة الـ35 للتنسيقية الأوروبية للتضامن مع الشعب الصحراوي, والذي جاء فيه تأكيد تمسك الجزائر الثابت ببناء مغرب عربي قوي وأمن يضمن السلام والحقوق الأساسية لكل شعوب المنطقة..

و مما سبق فالموقف الجزائري المناهض للموقف المغربي كان واضحا منذ اتفاقية مدريد والمسيرة الخضراء، ولهذا اتجهت المجهودات الجزائرية منذ بداية النّزاع إلى مناهضة سياسة الأمر الواقع من خلال العمل على:

1- **تفكيك الجبهة المغربية الموريتانية:** و لتفكيك التحالف الاستراتيجي بين موريتانيا والمغرب، اتجهت السياسة الجزائرية إلى ضرب الحلقة الأضعف (موريتانيا) في التحالف الثلاثي عن طريق تقديم الدعم العسكري والمالي لجبهة البوليزاريو. و مع بداية سنة 1976، أصبح جيش تحرير الشعب الصحراوي أكثر فعالية وعملية، حيث نجح في تحقيق عدّة انتصارات متبعا أسلوب الحرب الخاطفة كاستراتيجية، مركزا هجماته العسكرية على المراكز الحيوية الموريتانية مثل عملية ضرب خط السكك الحديدية" زويرات نواديبو[1]". و واصل هجماته حتى العاصمة نواكشوط الأمر الذي ألحق خسائر مادية كبيرة مست العديد من القطاعات الاقتصادية وساهمت في زيادة الأعباء المالية لمواجهة متطلبات الدفاع، حيث خصص لقطاع الدفاع سنة 1977 بنسبة 60% من ميزانية الدولة، كما تمّ فرض ضريبة حرب قدرها 25% على أجور العمال[2].

[1] - A.Berramdane, op,cit ,p 63.
[2] - ZARTMAN William, la résolution des conflit en Afrique, Paris, l'Harmattan, 1990., p 36.

هذا الوضع ساهم في خلق وضعية غير مستقرة سياسيا أدّت إلى نجاح جناح من المؤسسة العسكرية يقوده" مصطفى ولد السالك في 10 جويلية 1978 في قلب نظام ولد دادة، وتشكيل "لجنة عسكرية للإصلاح الوطني" قامت باقتراح انسحاب موريتانيا من الحرب في الصحراء الغربية لتجنب الانهيار المادي للدولة ومباشرة بعد استلام القيادة الجديدة للحكم حدث تغيّر نوعي في الموقف الموريتاني تمثل في مطالبة المغرب بسحب قواته من أراضيها، كما باشرت مفاوضتها السرية مع جبهة البوليزاريو ، أدّت إلى إعلان وقف إطلاق النار يوم 12 جويلية 1978، وفي 5 أوت 1979 عقدت بالجزائر معاهدة للسلام بين موريتانيا وجبهة البوليزاريو تضمنت أساسا الخروج النهائي للجمهورية الإسلامية من الحرب غير العادلة في الصحراء الغربية[1]، وقد أدّى الانسحاب الموريتاني من اللعبة ثم الاعتراف بجبهة البوليزاريو في فيفري 1984 إلى التساؤل والطعن في أهمية الحجج التاريخية القانونية التي أسست لاحتلال واقتسام إقليم الصحراء الغربية، مما أفقد المغرب حليفا كانت له أهميته المركزية في الاستراتيجية الدبلوماسية والعسكرية المغربية .

2 – الاعتماد على سياسة المحاور على المستوى المغاربي وإن كانت هذه المحاور و التحالفات تتميز بمرونتها أو تشكيلها وتفكيكها[2]، إلّا أنّها كانت تعكس الطابع النزاعي الذي ميز العلاقات السياسية المغاربية على خلفية قضية الصحراء الغربية التي أصبحت القضية المركزية التي تدور حولها عملية تشكيل التحالفات والتحالفات المضادة.

أما بالنسبة للجزائر فقد دخلت في تحالفات مغاربية من أجل تحقيق توازن القوة، وإعادة تشكيل الخريطة المغاربية بما يتماشى و الأهداف الجزائرية المتجهة إلى تدعيم موقفها اتجاه قضية الصحراء الغربية، لقد وجدت الجزائر في النّظام الليبي الحليف الطبيعي القادر على تعديل ميزان القوى مع الجانب المغربي، ومواجهة الحلف الثلاثي، و ذلك بكسب موقف مساند

[1] -A.Berramdane, op,cit,p 63.

[2] - عمرو هاشم ميزان القوى في المغرب العربي 1983 – 1987 السياسة الدولية عدد 89 (يوليو 1987)، ص192

للتصور الجزائري، وهذا ما أعلنه العقيد معمر القذافي قائلا ": إنّه لن تظل ليبيا مكتوفة الأيدي إذا جرى تقسيم الصحراء الغربية بين جيرانها من الدول، وإذا وجد شعب الصحراء نفسه بلا أرض[1]، كما صرح القذافي بيان آخر، باحتمال قيام تنسيق عسكري بين الجزائر وليبيا في مواجهة المغرب وموريتانيا، وتتحول سياسة الدولتين من الدفاع إلى الهجوم[2].

و عبّرت ليبيا عن موقفها هذا بعقد اتفاقها مع الجزائر اتفاق حاسي مسعود، وذلك بتاريخ 28 ديسمبر 1975 [3] الذي تم بعده إصدار بيان مشترك جاء فيه: إنّ أي مساس بإحدى الثورتين سيعتبر مساسا بالأخرى[4]، كما تحمّلت ليبيا مهمة الدعم المالي واللوجستيكي للجيش الصحراوي، في حين أنّ الجزائر تحملت نفقات البنى التحتية والتكفل الاجتماعي بالشعب الصحراوي[5].

أما مع تونس فقامت الجزائر بالتحالف معها في معاهدة" الإخاء والوفاق " المبرمة بتاريخ 19 مارس 1983 ، وهي المعاهدة التي انضمت إليها موريتانيا في ديسمبر 1983 من نفس السنة، حيث تعهدت الأطراف بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل يكتسي صبغة عسكرية أو سياسية مع دولة أو عدة دول أخرى موجهة ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية لأي طرف، كما يتعهدان" بعدم السماح فوق ترابه بأية مبادرة أو أي عمل ينجز عن موقف معاد قد تتخذه دولة أو عدة دول أخرى ضد الطرفين.

لقد أدت هذه المعاهدة إلى إعادة طرح قضية الصحراء الغربية من جديد، وذلك من خلال الموقف الليبي القائم على وقف الدعم المالي والعسكري لجبهة البوليزاريو، بعد التوقيع على

[1] - بطرس بطرس غالي و آخرون ، ملف الصحراء.. الغربية, المرجع السابق، ص222

[2] - المرجع نفسه ، ص224.

[3] -P.Balta,op,cit,p 221.

[4] - بطرس بطرس غالي و آخرون، المرجع السابق، ص222.

[5] - Nicole Grimaud, la diplomatie sous Chadli, annuaire de l'Afrique du nord, 1994, p 407

اتفاقية "وجدة" مع المغرب الأمر الذي يعكس محورية القضية الصحراوية ضمن شبكة التحالفات المغاربية، التي تعكس بالأساس توجهات السياسة الجزائرية والمغربية المتضاربة .

و مهما كان شكل أو طبيعة التحالفات فالشيء الثابت وسط دوامة فك وإعادة تركيب التحالفات بين أعضاء المنطقة ، هو عدم تصلب الموقف الجزائري و المغربي حول القضية, مهما كان موقف طرف المتحالف معه.

و يجب أن نذكر هنا أن الجزائر وجهت الحكومة الجزائرية مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوم 1976/02/12 كرد فعل على اتفاق مدريد الثلاثي، وتضمنت النقاط التالية: (1)

- رفض اتفاقية مدريد التي سلبت الشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير.
- إنّ الجزائر لا تزال تعتبر إسبانيا هي القوة المسؤولة أمام الأمم المتحدة.
- تسوية قضية الصحراء تتقرر بموافقة ومشاركة جميع الأطراف المعنية والمهتمة وفقا لقرارات مجلس الأمن.

ومع وجود محاولات دولية لحل المشكلة فإن مستقبل النزاع يظل مطبوعا بالتأزم نظرا لالتزام كل طرف بموقفه وعدم الاستعداد لتقديم تنازل للآخر، لكن هذا لا يعني أنّ الجزائر سوف يتم تجاهلها في البحث عن أي حل سلمي لمشكلة الصحراء الغربية (التقرير الخاص لبعثة الأمم المتحدة لسنة 1975 ص 35 الفقرة (112)) وهذا ما أقرّت عليه المنظمات الدولية، فمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية تعاملان الجزائر على أساس كونها دولة مجاورة للصحراء الغربية ذلك بدعواتها المتكررة لحضور جلساتها وتقديم الاقتراحات[2].

[1] - بطرس بطرس غالي وآخرون، المرجع السابق، ص ص234 – 236

[2] - عمر صدوق، المرجع السابق، ص 198

وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود وما عرفته من تحوّلات وتطورات في العلاقات الثنائية أو الإقليمية أو التحولات الدولية، بقي موقف الرباط والجزائر، يغيب أحيانا عن الخطاب الرسمي، لكنه لا يتغيّر بل يبقى في جوهره ثابتا.

كما يمكن تلخيص الموقف الجزائري حسب تقرير البعثة الأممية من أجل تقصي الحقائق المرسلة إلى الصحراء الغربية في النصف الأول من سنة 1975 وفق النقاط التالية: [1]

- إنّ مساندتها للشعوب الراغبة في تقرير مصيرها يستمد شرعيته من التجربة الثورية والمواثيق الرسمية للدولة الجزائرية.

- الجزائر ليس لها ادعاءات وأطماع إقليمية تجاه إقليم الصحراء الغربية وما حكاية الممر عبر الصحراء إلا نكتة سخيفة لأن الجزائر بلد متوسطي ليس له اهتمامات أطلسية، وهذا ما صرحه البشير الإبراهيمي لقناة الجزيرة مشيرا إلى أنّه في الواقع كان هناك فكرة ممر عبر الأرض المغربية نفسها لنقل خام الحديد المستخرج من غار" جبيلات" في الجزائر إلى الشمال وذلك باتفاق جزائري مغربي كانت نظرة الجزائر له أنه سيدعم العلاقات بين الشعبين. وكان موقفنا اتجاه قضية الصحراء، سابقة لأنبوب الغاز الجزائري الذي يجتاز المغرب حاليا نحو إسبانيا ويستفيد منه الجميع، تماما مثل أنبوب الغاز الجزائري الذي يجتاز تونس نحو إيطاليا وأرجو أن يكون هذا الموقف بعيدا كل البعد عن العداء للطموح المغربي المشروع خصوصا في سبتة ومليلة، لكنّنا نرفض منطق الحقوق التاريخية في ضم أراض ما بدون قبول سكانها"[2].

تطبيق استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي هو الوسيلة الحقيقية لتسوية قضية احترام إرادة الشعب الصحراوي في الاختيار الحر، وحق تقرير المصير هو الآلية الأكثر ضمانا لحق

---

[1] - غالية إسماعيل معراف، **الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية**، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995 ص 100.

[2] - تصريح البشير الإبراهيمي لقناة الجزيرة.

الشعب الصحراوي، كل حل لا يحترم إرادة الشعوب ولا ينسجم مع الشرعية الدولية يعقد الأوضاع ولا يضمن حلولا نهائية تحقق الأمن والاستقرار – تمسكت بضرورة خروج الاستعمار الإسباني من المنطقة وفق مبادئ الأمم المتحدة ومقررات منظمة الوحدة الإفريقية.

- إشراك البوليزاريو كمفاوض أصيل في النزاع وتكون الجزائر بمثابة وسيط، بحيث تعتبر الجزائر نفسها طرفا مهتما بالموضوع، والمنظمات الدولية تعامل الجزائر على هذا الأساس، تواصل دعمها المادي والمعنوي لجبهة البوليزاريو مع استنكار كل المسلوكات المغربية التي تتعلق بالصحراء.

- المغرب العربي هو الإطار الملائم لاستغلال خيرات المنطقة.

إذن، جعلت الجزائر من قضية الصحراء الغربية محورا أساسيا لتحركاتها الدبلوماسية إقليميا و دوليا، حيث تمكنت من جعل المنظمة الإفريقية تتبنى مبدأ حق تقرير مصير الشعب الصحراوي، كما طرحت ملف ترشح جبهة البوليزاريو من أجل الاعتراف بها كحركة تحررية[1]، و حشد الدعم لصالح مبدأ تقرير المصير مستغلة حساسية الأفارقة لقضايا الاستعمار، بل أنّها جعلت من قضية الصحراء الغربية كمعيار حاسم لتحديد طبيعة ونوعية علاقات دول القارة معها[2]، ولتأكيد تفوقها الدبلوماسي على الجانب المغربي، قامت بمضاعفة عدد سفاراتها في إفريقيا و التي وصل عددها إلي 27 سفارة جزائرية في مقابل 13 سفارة للمغرب، كما أنها تستقبل 21 تمثيلية إفريقية مقابل 08 للمغرب، إضافة إلى تكثيف عدد الزيارات الرسمية، حيث أن الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد قام ب 11 زيارة دولة بين شهري مارس و أفريل سنة 1981 [3].

1 - A.Berramdane, op,cit,67.
2 - CHIKH Slimane, l'Algérie porte de l'Afrique, Alger, Casbah édition, 1999.,p 225.
3 - N.Grimaud, la diplomatie sous Chadli,op cit,p413.

و في نفس السنة تقدمت الجزائر بمذكرة إلى لجنة تطبيق الاستفتاء التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية خلال اجتماعها بـ نيروبي في شهر أوت 1981 كمساهمة منها في حل النزاع المغربي–الصحراوي، وقد تضمنت ثلاث نقاط مفصلة متعلقة بـ: [1].

– الخصائص الأساسية للاستفتاء المقترح من طرف المغرب.

– اختصاص اللجنة التنفيذ التابعة للمنظمة ووظائفها، والتركيز أساسا على ضرورة وقف إطلاق النار قبل إجراء الاستفتاء. شروط تنظيم الاستفتاء المقترح:

بما يعني الأسس التي يقوم عليها الموقف الجزائري من الصراع في الصحراء الغربية هي أسس الشرعية الدولية وقد دعمت الحكومة الجزائرية بصورة دائمة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي منذ 1966 و هي تنادي إسبانيا من أجل إجراء استفتاء في الإقليم تحت مراقبة الأمم المتحدة، وحتى 1974 صوتت الجزائر على كل اللوائح التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة و الخاصة بمسألة الصحراء الغربية التي أشارت بإقامة استفتاء حر وديمقراطي يخيّر الصحراويين بين الانضمام إلى المغرب أو الاستقلال.

مما يبرر تمسك الحكومة الجزائرية بضرورة تأكيد حق تقرير المصير، ومحاولة إقناع المجتمع الدولي، وأخيرا يمكن القول أنّ الموقف السياسي الجزائري اتجاه قضية الصحراء الغربية المختلف جذريا مع موقف المغرب، كانت تحكمه عدة أهداف من أهمها:

- حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن الوطني.
- الحفاظ على توازن القوى في منطقة المغرب العربي.

الدفاع عن الايديولوجية التحررية والتي هي إحدى المبادئ الهامة في السياسة الجزائرية تحقيق المصلحة الاقتصادية انطلاقا من أهمية الموقع الجيوسياسي لإقليم الصحراء الغربية

[1] - عمر صدوق، المرجع السابق، ص ص 204 – 205

اعتبار القضية الصحراوية هي قضية المحورية التي حدّدت حجم و نوعية التفاعلات في العلاقات الجزائرية المغربية، حيث يمكن بالوصول إلى حل لها أن يؤدي إلى انعكاسات إيجابية على تطور علاقات بين البلدين. و مع هذا و رغم الصدمات و التوترات التي حدثت بين البلدين حول ملف الصحراء الغربية فإنّها لم تتطور إلى حرب مباشرة بينهما و يرجع ذلك إلى أنّ الجزائر كانت تعتبر جبهة البوليزاريو و قوّتها العسكرية التي تدعمها ماديا و معنويا كفيلة لمواجهة الجيش الملكي المغربي، إضافة إلى أنّ كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بإعتبارهما قوتين عظيمتين – انتهجتا سياسة متوازنة اتجاه كل من المغرب و الجزائر بسبب ارتباطهما مصلحيا بالبلدين[1].

المطلب الثالث : مفهوم مبدأ تقرير المصير من وجهتى النظر المغربية و الجزائرية

يعني مبدأ تقرير المصير: "إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، أي هو حق الاستقلال بالنسبة للشعوب التي تطمح إليه و لكنّها لا تملكه، وقد ظهر هذا المبدأ قبل ميلاد هيئة الأمم المتحدة التي كرسته فيما بعد كمبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي و أصبح بالتالي أساسا لحركة إزالة الاستعمار[2] .

صنف ميثاق الأمم المتحدة تقرير المصير في تعداد الحقوق واعتبره في نفس الوقت كمبدأ من مبادئ القانون الدولي، وبالتالي فهو يحمل صفتين : صفة مبدأ ، وصفة حق، بحيث ترفض كل اتفاق دولي يعقد بين الدول يتنافى مضمونه مع هذا المبدأ، مثلما هما هو الحال بالنسبة لاتفاقية مدريد، والتي لا تتماشى مع حق الشعوب في تقرير مصير.

إنّ عبارة حق الشعوب في تقرير مصيرها واردة بوضوح في المادة الأولى و المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة كالتالي " على أساس احترام مبادئ تساوي الشعوب في الحقوق و

[1] - صايج مصطفى، المرجع السابق، ص80.

[2] - سعد الله عمر، **اراء في تقرير المصير السياسي للشعوب**، دار الهومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2014، ص 11

تقرير المصير تعني إلغاء السيطرة الأجنبية على الشعوب التابعة و تمكينها من الاستقلال، و لقد تمّ التأكيد على هذا المعنى فيما بعد من خلال قرارات الأمم المتحدة، خاصة قرار الجمعية العامة رقم 1514 (د-15) المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 الذي أعلنت فيه صراحة و بشكل قاطع عة عن ضرورة وضع حد بسر و بدون قيد أو شرط للاستعمار بجميع صوره و مظاهره [1].

وقد أعيد التركيز على هذا الشأن في التوصية 2625 (د-25) لسنة 1970 المتعلقة بمبادئ القانون الدّولي المنظمة للعلاقات الدولية بين الدول ومنها مبدأ حق تقرير المصير، وتنص هذه التوصية على أنّها لا تتضمن ما يمكن أن يفسر بمثابة تشجيع أو ترخيص لأي عمل كيفما كان نوعه قد يفكك أو يهدد كليا أو جزئيا الوحدة الترابية والسياسية لكل دولة

مستقلة وذات سيادة.

رغم أنّ المادتين الأولى و 55 من ميثاق الأمم المتحدة نصتا على حق الشعوب في تقرير مصيرها نصا صريحا، إلا أنهما لم يفحصا عن المستفيد من هذا الحق، وتعيين صاحب هذا الحق مسألة ذات أهمية حيوية على كل من صعيدي تطبيق هذا الحق و محتواه القانوني، ومهما يكن الأمر فإنّ صعوبة الوصول إلى تعريف دقيق لكلمات شعوب وأمم و دول لا يحول دون الاعتراف بأن حق الشعوب في تقرير مصيرها ممنوح لجميع الشعوب، إذ إنّ ميثاق الأمم المتحدة يستخدم تعبير "شعوب" عددا من المرات، ولا سيما في ديباجته كمرادف "الأمم " أو "دول" و بالتالي من ذات الصياغة هذا الحق في الميثاق، أنّ الشعوب سواء كانت متكونة على شكل دولة أم لم تكن، قد أصبحت في مستوى الأمة أم لم تكن، فهي صاحبة الحق في تقرير المصير [2]،

[1] - المرجع نفسه، ص – ص 83 – 91.

[2] - سعد الله، المرجع السابق، ص- ص 97 – 112.

إنّ إدراج قضية الصحراء الغربية في إطار منظمة الأمم المتحدة تحت بند تصفية الاستعمار استنادا إلى المادتين المذكورتين، فهذا يعني ضرورة القضاء على كافة أشكال الاستعمار وتحويل السلطة في البلدان غير المستقلة في أقرب الآجال إلى شعوب هذه البلدان دون تقييد إرادتهم[1].

وإذا كانت دول المغرب العربي المحيطة جغرافيا بالصحراء متفقة على ضرورة خروج إسبانيا فإنها لم تكن متفقة على مصير الإقليم بعد ذلك، ففي الوقت الذي رأت فيه الجزائر وأن مساعيها تلك تتماشى ومبادئ سياستها الخارجية الداعمة لحق الشعوب في التحرر، رأى كل من المغرب وموريتانيا في ذلك استعادة لجزء من أراضيهما، وعليه سعا إلى تقاسم إقليم الصحراء الغربية بينهما بعد خروج إسبانيا[2]

مع نهاية الستينات وبداية السبعينات حصل تنسيق مغاربي ثلاثي بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا لتكوين جبهة مشتركة تطالب بحق تقرير المصير في الصحراء الغربية[3]، وهذا كترجمة فعلية لعودة العلاقات الدبلوماسية بين هذه البلدان بعدما تم حل الخلافات السياسية بينها كما تؤشر لذلك معاهدات" إفران "في 15 جانفي 1969 و"الرباط "في 15 جوان 1972، والتي أنهت النّزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب، إضافة إلى معاهدة" الدار البيضاء في 8 جوان 1970 بين المغرب وموريتانيا، التي نصت على تخلي المغرب عن مطالبه الإقليمية في موريتانيا، هذا التقارب تجسد أكثر أثناء القمة الثلاثية بأغادير المغربية في جانفي 1973، حيث عبر القادة الثلاث الحسن الثاني، هواري بومدين ولد دادة عن تمسكهم بمبدأ حق الشعوب

[1] - إسماعيل معراف غالية، **الامم المتحدة و النزاعات الاقليمية**, المرجع السابق ، ص84.

[2] - عمر صدوق المرجع السابق, علي شامي, المرجع *السابق وكذا:*

A.Berramdane, 1992, **Sahara occidental enjeu maghrébin**. Paris Ed. Karthal

[3] - Berramdane A op cit,p19.

في تقرير مصيرها، وحرصهم على تطبيقه في إطار يضمن لسكان الصحراء التعبير الحر والحقيقي عن إرادتهم، طبقا لقرارات منظمة الأمم المتحدة[1].

- **تقرير المصير من وجهة النظر المغربية:**

أكّدت المغرب دوماً، أنها كانت صاحبة المبادرة الأولى لإدراج المشكلة الصحراوية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، و قد أكدت على سيادتها على الصحراء الغربية و اعتمدت مجموعة من الوثائق و المعاهدات و المراسلات و اعتبرتها دليلا على ذلك، لهذا و انطلاقا من منظور القانون الدولي فإنّ المغرب أبدى اهتماما كبيرا في المطالبة بالصحراء الغربية بالاعتماد على العوامل الجغرافية و التاريخية و العرقية و الثقافية التي تربطها بالإقليم، في إطار المسعى الهادف إلى استرجاع الحدود التاريخية ومحاولة دعم المبدأ المرجعي بحجج قانونية، لجأت المملكة المغربية إلى تأييد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ولكن في الإطار الذي يضمن لها عودة الإقليم الصحراوي إلى الوطن الأم بعد أن يتحرر من الاستعمار الإسباني ولذلك فهي لا ترى وجود تناقض بين فلسفة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار بصورة عامة، وفي الصحراء الغربية بصورة خاصة، وبين السياسة التي دعت إليها المملكة المغربية من أجل تحرير الصحراء الغربية من الاستعمار الإسباني، كما ترى الحكومة المغربية أنّ إقرارها بحق تقرير المصير للصحراء الغربية لا يعني التخلي عن جزء من أراضيها، بل هو إصرار على استرداد كل أراضيها، ومن ثم فإن مساهمتها في صياغة قرارات الأمم المتحدة، منذ عام 1965 والخاصة بحق تقرير المصير، تعني إعادة دمج الصحراء الغربية بأراضي المملكة المغربية.

[1] - Mohamed Salah Tahi, **the western Sahara conflict and its repercussions on the Algerian-Moroccan relationship**, submitted for the degree of master in the department of politics, university of warwich, 1982, p20.

فالمغرب يرى بأن السياسة الحكومية وكذا سياسة كل الأحزاب المغربية عليها أن تنتقد باستمرار المشروع الانفصالي للبوليزاريو وتعتبره مشروعا سياسيا عرقيا وعنصريا يحاول تشويه هوية القبائل الصحراوية التي يريد أن يجعل منها شعبا عربيا بانتماء جنسيتها إلى جمهورية عربية، ولا بد من العمل على تعبئة الشعب المغربي بكل مكوناته لا من الدولة ولا من طرف المجتمع المدني والسياسي للدفاع عن هوية المغرب وصحرائه، وعليه اتجه السلوك المغربي إلى تشكيل جبهة مغاربية بعد أن أنهى خلافاته مع الجزائر وموريتانيا لضمان الدعم الكافي لتحقيق مطلبه الرئيسي، كما عمل على تأييد قرارات الأمم المتحدة، مثل القرار الصادر سنة 1973 حين صادقت الجمعية العامة على اللائحة 3162، والتي أكدت أن إدامة الوضع الاستعماري في الصحراء تحت المراقبة الاسبانية يشكل خطرا على الاستقرار والأمن في شمال غرب إفريقيا، وهي اللائحة التي تم المصادقة عليها بـ 91 صوتا بما فيها المغرب، الجزائر وموريتانيا[1]، مع تأكيد المغرب المستمر على كونه معني بمصير الإقليم الصحراوي، بمعنى ضرورة استقلال الإقليم عن إسبانيا ليدمج في المملكة المغربية، وذلك بالاعتماد على نفس القرار 1514 الذي ينص على حق الشعوب في تقرير مصيرها.

إن التأويل القانوني المغربي لمبدأ حق تقرير المصير هو الدليل الموجه لكل فعل سياسي ودبلوماسي مغربي، حيث يطالب المغرب بتطبيق القرار 1514 استنادا إلى البند السادس الذي يعتبر أن كل محاولة تستهدف تحطيما جزئيا أو كليا للوحدة الوصية أو الوحدة الترابية للبلد المستعمر متعارضة مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة[2] وبالتالي فإنّ الطرح المغربي لايشكل طعنا في حق تقرير المصير، بل بالعكس يطالب بتطبيق المبدأ بشكل صحيح، والذي ينتهي بالمحافظة على الوحدة الترابية المغربية، وباندماج أقاليم وادي الذهب والساقية الحمراء

[1] - إسماعيل معراف غالية، مرجع سابق ص 91

[2] - Abdelkhaleq Berramdane,op, cit, p:. 25

في الإقليم الوطني المغربي، ولهذا فالسلطات المغربية استنادا إلى حقها التاريخي، تعتقد أنّ حق تقرير المصير لا يجب أن يطبّق ضد الدولة الوطنية، ولكن فقط ضد الدولة الاستعمارية[1].

كما إنّه لا يوجد شك، من وجهة نظر المغرب, في أن أطرف النزاع في هذه المشكلة هما إسبانيا والمغرب فقط، ولذلك فهي ترى أن التطبيق السليم لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم 1514/15 ، والقرارات الأخرى التالية لها، وذات الصلة بالمشكلة، يكمن في الجمع بين مبدأي إنهاء الاستعمار واحترام وحدة المغرب وسلامتها الإقليمية.

ساهمت الأحداث الدولية المتسارعة خاصة في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي على مساعدة مجلس الأمن في بلورة مخطط سلام يرتكز على مبدأ الحق في تقرير مصير الشعب الصحراوي نتج عنه التوصل إلى وقف إطلاق النار في سبتمبر 1991 وإرسال بعثة أممية (المينورصو) للأراضي الصحراوية للإشراف على عملية إعداد قوائم الأشخاص المعنيين بالاستفتاء، غير أنّ الاختلاف في وجهات النظر حال دون ضبط قوائم الأشخاص المعنيين بالاستفتاء، ونتج عن ذلك فتح مفاوضات أخرى بين أطراف النزاع وبإشراف الأمم المتحدة، حيث توجت باتفاقيات هيوستن (سبتمبر 1997) والتي تؤكد على حق تقرير المصير للشعب الصحراوي[2]، ولقد حددت المغرب أربعة شروط لإجراء الاستفتاء لتحقيق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، و تمثلت في الآتي:

أ- انسحاب القوات الإسبانية وجهازها الإداري.

ب- وجود قوات الأمم المتحدة في الإقليم.

ج-إدارة الأمم المتحدة للإقليم.

1 - Abdelkhaleq Berramdane,op, cit, p:. 25

2 - ONU, **Rapport du secrétaire général sur la situation concernent le sahara occidental**, extrait du document des nations unies, s/1997/742. daté le 24 septembre 1997

وأضافت المغرب شرطاً أساسياً لصيغة الاستفتاء، وهو أن يكون هذا الاستفتاء بهدف تحديد رغبة شعب الصحراء في البقاء تحت سلطة إسبانيا أو الاتحاد مع المملكة المغربية، ولذلك كانت موافقة المملكة المغربية على إجراء الاستفتاء في إقليم الصحراء الغربية لا تعبر عن تغيير في السياسة المغربية، بقدر ما تعبر عن الاستجابة لظروف خارجية، أدّت إلى الموافقة على إجراء الاستفتاء، وكان من أهم هذه الظروف تأخير قبول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في منظمة الوحدة الإفريقية، حيث كانت مغربية الصحراء لا رجعة فيها.

يلاحظ في هذا المشروع أنّه لم يتحدث بالتفصيل عن محددات الحكم الذاتي بقدر ما حدد توجيهاته العامة، وإن كان يؤكّد على سيادة المغرب في الأقاليم الصحراوية، من خلال احتفاظ الدولة بمجموعة من الصلاحيات السيادية المرتبطة بالعلم والنشيد الوطني والعملة والاختصاصات الدستورية والدينية للملك والدفاع والعلاقات الخارجية، فهو يعطي للسكان المحليين حسب الجانب المغربي مجموعة من الصلاحيات التي ستخوّل لهم تسييرا ذاتيا لشؤونهم المحلية، وذلك بتخصيص حصة من الموارد المالية، وعبر مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية خاصة[1].

المفهوم الجزائري لحق تقرير المصير:

يؤكّد الموقف الرسمي الجزائري أنّ أي تسوية مرضية للمشكل لا يمكن الوصول إليها إلّا بتطبيق قرارات الأمم المتحدة و التي اتخذت في هذا الشأن[2]، فقد استند المفهوم الجزائري لحق تقرير المصير إلى قرارات الأمم المتحدة، المذكورة أهمها قرار الرقم 1514، الصادر عن الدورة الرقم 15 للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها، والإقرار

[1] - إدريس لكريني، من هنا نبدأ : حل قضية الصحراء يفتح آفاقا غير محدودة للازدهار في الإقليم المغاربي، مرجع سابق، ص 14.

[2] - فتيحة النبراوي ومحمد نصر مهنا ، المرجع السابق، ص 412.

كما تجلّت مبادؤها الثابتة والداعمة لحق الشعوب في تقرير مصيرها وخاصة الشعب الصحراوي، عبّرت عنها خلال موقفها الرافض لحل لجنة تصفية الاستعمار التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية على اعتبار أنّ في إفريقيا أرضا محتلة وأنّ شعبها ينتظر دائما ممارسه حقه في تقرير المصير والاستقلال.

و كانت جلّ نشاطاتها في إطار منظمة الوحدة الإفريقية داعية لفتح ملف الصحراء الغربية والاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره خاصة خلال القمة 13 لمنظمة الوحدة الإفريقية" بجزر موريس "في جويلية 1976، والقمة14 بالغابون في جويلية 1977، حيث أكدت الجزائر على ضرورة عقد قمة طارئة لمعالجة الملف الصحراوي، وفي القمة 15 بالخرطوم في 22 جويلية 1978 قدمت الجزائر لائحة ممضية من طرف الدول التقدمية تؤكد الاعتراف بالبوليزاريو كحركة تحررية ، ومن ثم تم تكوين لجنة مؤقتة مهمتها دراسة الملف وبالخصوص حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، حيث توصلت هذه اللجنة (تسمى أيضا لجنة العقلاء) إلى أربع توصيات مهمة، منسجمة تماما مع الطرح الجزائري:

– وقف إطلاق النار الفوري.

– استفتاء الشعب الصحراوي لتحديد إن كان يريد الاستقلال التام أم الحفاظ على الوضع القائم.

– اجتماع كل أطراف النزاع المهمة والمعنية من أجل تنفيذ هذه التوصيات.

– تنظيم الاستفتاء تحت الرعاية الأممية.

بعد تحقيق الاعتراف بمبدأ حق تقرير المصير كأساس للتسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية، انتقلت الدبلوماسية الجزائرية إلى دفع المنظمة الإفريقية للاعتراف بالجمهورية الصحراوية، ومواجهة الدبلوماسية المغربية من خلال التأكيد على ضرورة التفاوض المباشر بين

المغرب وجبهة البوليزاريو[1]، و توجت المجهودات الجزائرية أثناء انعقاد قمة (فريطاون) سيراليون في جويلية 1980 ، حيث اعترفت 26 دولة افريقية بجبهة البوليساريو، ، الأمر الذي أعطاها حق العضوية، و هو ما دفع المغرب إلى التهديد بالانسحاب من المنظمة [2] مؤكدا على أن جبهة البوليساريو لم تستوف شروط العضوية استنادا إلى البندين (04) و (28) من ميثاق المنظمة والخاصين بشروط الانضمام ، حيث أن البندين يؤكدان على شرط الاستقلال والسيادة[3].

في 22 فيفري 1982 تم دعوة الجمهورية العربية بقيادة جبهة البوليساريو إلى عضوية منظمة الوحدة الإفريقية بناء على قرار اتخذه آدم "كودجو" السكرتير العام الإداري للمنظمة "، الذي أكّد على صلاحية القرار انطلاقا من اعتراف 26 دولة من دول المنظمة الخمسين 50 (بجبهة البوليساريو)[4] ، وهو القرار الذي كاد يؤدي إلى انهيار المنظمة الإفريقية.

وتفسر الجزائر سياسة المملكة المغربية تجاه مشكلة الصحراء الغربية في أنّها سياسة التوسع على حساب الشعوب الأخرى، وإعطاء تفسيرات خاطئة لمسألة تصفية الاستعمار، وتطبيق مبدأ تقرير المصير.

ومن هذا المنطلق ركّزت الجزائر سياستها اتجاه الملف على محورين أساسيين:

– الأول: إقناع المجتمع الدولي بحق تقرير المصير والاعتراف بالجمهورية الصحراوية.

– الثاني: تقديم الدعم المادي والعسكري لجبهة البوليزاريو، لإرغام موريتانيا على العدول عن موقفها المؤيد للمغرب في قضية الصحراء.

---

[1] - محمد رضوان، المرجع السابق، ص 231

[2] - M.Salah Tahi, op, cit,p 44.

[3] - A.Berramdane, op.cit, 69.

[4] - محمد عيسى الشرقاوي ، أزمة منظمة الوحدة الإفريقية و قضية عضوية البوليساريو، السياسة الدولية، عدد 69 ، جوان 1982 ،ص 162.

وعموما وإن كان لكل طرف من أطراف النزاع مصالحه السياسية والاقتصادية ويقدم تأويلات مختلفة حول المفهوم، مرتكزا على الأسباب والحجج التي تدعم مواقفه، لابد من الإشارة إلى أنّ ملف الصحراء الغربية عرف منذ بروزه تحركات دبلوماسية قوية على المستوى الدّولي وهي تحركات في عمومها صبت في اتجاه إيجاد حل سياسي للقضية يرضي جميع الأطراف وفي إطار الشرعية الدولية وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

المبحث الثالث: العلاقات الجزائرية المغربية في ظل الاتحاد المغاربي

كلما هدأت العلاقات الجزائرية – المغربية، استبشر المهتمون بمشروع الاتحاد المغاربي، لكن سرعان ما تأتي الأخبار بتوتر العلاقات حتى يقفل ملف الاتحاد المغاربي ويعود إلى سابق تجمده، فهل يعني هذا المد والجزر بأن الآمال المعلقة على الاتحاد المغاربي، ليست أكثر من أوهام؟ أم أنّ الواقع يخفي حقيقة غياب قناعة مغاربية متساوية ومشتركة بأهمية القطب المغاربي لشعوب المغرب العربي الكبير في سياق دولي لا يتعامل إلا مع التكتلات والقوى الكبرى؟

لم يخلو "الاتحاد" من مواجهة التحديات منذ قيامه سواء على مستوى التفاعل والعلاقة بين أعضاء الاتحاد، أو على مستوى طبيعة العلاقات المغربية الجزائرية التي ظلت تعتبر من أهم الأسباب المؤثرة على مسار المغرب العربي، لاسيما وأنّه لا يمكن تصور بناء مغرب عربي يدون المغرب أو بدون الجزائر بحكم أهميتهما ولما تمتلكه من مكانة جيواستراتيجية في المنطقة وإمكانيات بشريّة واقتصاديّة، وباعتبارها كذلك الأكثر نفوذا في المنطقة. وبسبب هذا الخلاف ألغيت اجتماعات بين دول الاتحاد كما حدث عام 1994م، كما إنّ الاتحاد يواجه ضغوطات من الاتحاد الأوروبي بقصد التحكم بالهجرة التي أصبحت تقلق أوروبا بشكل كبير خصوصا

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وهذا يشكل تحدي خارجي يصعب على دول المغرب العربي مواجهته [1].

تتميز العلاقات المغربية – الجزائرية بكثير من الاضطراب والتصادم بل والتوتر الذي استمرّ أزيد من ربع قرن بسبب تداعيات أزمة الصحراء الغربية وما أفرزته من تعقيد في المشهد السياسي المغاربي عموما.

المطلب الأول: العلاقات المغاربية في ظل الاتحاد

إن طبيعة العلاقات المغربية الجزائرية ظلّت تعتبر من أهم الأسباب المؤثرة على مسار المغرب العربي، لاسيما وأنّه لا يمكن تصور بناء مغرب عربي بدون المغرب أو بدون الجزائر بحكم أهميتها وثقلها الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي، باعتبارهما الأكثر نفوذا في المنطقة، فكانت من حين لآخر تبرز أحداث تزيد من تعقيد العلاقات بين الجارتين، ففي سنة 1994 كانت أحداث فندق اسني بمراكش وهي الأحداث التي شارك فيها فرنسيون من أصل جزائري ومغربي. وآنذاك بدأ العمل بالتأشيرات بين البلدين بعد إغلاق الحدود في غشت 1994.

إنّ الاتحاد المغاربي كان ولا يزال رهين التقلبات السياسيّة، وعدم وضوح الخيارات الاستراتيجية والسياسية للدول المشكلة له بالإضافة إلى الهاجس الأمني القطري واختلاف طبيعة الأنظمة السياسية وطبيعة العلاقات بينها.

و لوصف العلاقات بين دول المغرب العربي، يمكننا الحسم بأن هذه العلاقات تلازمها صفتان متناقضتان: الأولى "انقسامية" والثانية، "التحامية"، ومن الواضح أن الصفة الأولى هي السائدة، ولهذا فإن حالة التعثر الموجودة تاريخيا في المغرب العربي هي التي تعيق حالة الوحدة

[1] - ادريس الكنبوري، *من يخرج اتحاد المغرب العربي من غرفة الإنعاش*، مجلة العصر، متاح علىwww.alasr.ws :، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 16، 2024سبتمبر .

بشكل عملي[1].بداية من الوضعية الصعبة التي ورثتها عن الإستعمار الذي مزق كياناتها مما سبب وقوعها في صراعات بعد استقلالها كالصراع الحدودي المغربي الجزائري 1962 (حرب الرمال)، كما عمل هذا الاستعمار على خلق مشكلة الصحراء الغربية التي لازالت تشكل حجر عثر في العلاقات بين دوله و اختلاف الرؤى حول كيفية حلها، مما يجعل العلاقة بين البلدان المغربية لا تستقر على حال، يضاف إلى كل ما سبق عدم التنسيق بين الدول المغاربية بخصوص القضايا الأمنية المطروحة، كما لا زالت هذه الدول تعرف تبعية للقوى الخارجية خاصة من الناحية السياسية والاقتصادية حيث تؤثر تلك التبعية على حرية النخب في ممارسة سلطتها داخليا وخارج.

إنّ مضمون فكرة وحدة المغرب العربي اتضحت اكثر بانعقاد مؤتمر طنجة في عام 1958م، تم التركيز خلالها على عدة قضايا من أهمها ، مساندة الثورة الجزائرية، وكذلك إصدار قرار يوصي " بتصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي"، كما تمّ إصدار قرار يختص بالجانب الوحدوي للمغرب العربي وقد جاء ذلك من خلال التأكيد على أنّ " إجماع شعوب المغرب العربي بتوحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين لمصالحها كما أوصى المؤتمر حكومات أقطار المغرب العربي بأن لا ترتبط منفردة مصير شمال إفريقيا بميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفدرالية"[2]. لكن وكما ذكرنا سابقا بأنّ الوحدة كانت مرتبطة بالاستقلال، وكما وضحنا سابقا، تواصلت المبادرات وحدوية لدى الأقطار المغاربية عند تخلصها من الاستعمار، ففي عام 1964م كان هناك مشروع يشمل أربعة بلدان مغربية باستثناء موريتانيا، ثم انحدر إلى ثلاثة بانفصال ليبيا من بداية عهدها الجديد عام 1970م، ثم عاد إلى أربعة دول عام 1975م بانضمام موريتانيا، ومنذ عام 1979م لم يعد

[1]- سعد الدين إبراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ط1، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1988،ص 111.

[2]- محمد تاج الدين الحسيني" **المغرب العربي بين واقع التجزئة وأمال الوحدة** ، مجلة الوحدة، عدد 53، 1989. ص 130 ، انظر أيضا محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص 22 .

يشمل إلّا ثلاثة دول، وذلك بسبب تجميد الجزائر ومنعها من المشاركة في المؤسسات المغاربية، ويعود ذلك إلى النزاع على الصحراء الغربية ودور الجزائر فيه. من هنا، فإننا نرى أن مشروع البناء المغاربي كان محاطا بالإبهام في تركيبة وفي عدد الدول المشاركة وخريطة الأحلاف المتغيرة[1].

لكن الثابت في كل هذه التوترات والتحالفات، هو الخلاف الجزائري – المغربي فيما يتعلق بحل النزاع في الصحراء الغربية فالجزائر تعتبر أنّ مصير المستعمرة الإسبانية السابقة من اختصاص الأمم المتحدة بوصفها قضية تصفية استعمار" ، والمغرب يتمسك بسيادته عليها كجزء لا يتجزأ من وحدته الترابية ."

وتعتبر العلاقات بين هاتين الدولتين ذات أهمية كبيرة لاستمرارية مشروع البناء المغاربي بدليل أنّ أي إشكال أو توتر في العلاقات بينهما يؤثر على مصداقية تلك التحالفات، وعادت فكرة بناءه بمجرد عودة العلاقات سنة 1988 حين تم التوقيع على اتفاقية بين الجزائر والمغرب تم بموجبها إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وقد ركّزت الاتفاقية على " وحدة المصير والرغبة في بناء المغرب العربي وتوحيد الصف العربي" كما تم التركيز على العمل على إنجاح الجهود المبذولة لإنهاء النزاع على الصحراء الغربية[2]. وتلى هذه الاتفاقية عودة فكرة تأسيس الاتحاد المغاربي الذي تم في فبراير 1989 ، إلا أنّ الوثيقة المؤسسة للاتحاد، ما هي في واقع الأمر الا حبر على ورق، وأهم مثال لذلك أنّ تلك الوثيقة أقرّت تنظيم قمة كل سنة، لكن لم تعقد مند قمة تونس 1994، كما أنّ ليبيا رفضت سنة 1995 تسلّم رئاسة الاتحاد احتجاجا على تقيد الدول المغاربية بالحظر الدولي المفروض عليها.

[1]- عبد الاله بلقزيز الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1992). ص 16_22 .

[2]- محمد الحسيني : مرجع سابق، ص 151.

كما فشل الاتحاد في حل الخلافات التي كان من المفترض أن يتم حلها بعد تأسيسه، لكنّ المشاكل البنيوية تغلبت على مساره وأدّت إلى التجميد المؤقت لمؤسساته عام 1994 بطلب من المغرب بعد تبادل التذهم بينها وبين الجزائر حول تمويل الجماعات المسلحة في الصحراء الغربية.

واستمرّت مرحلة التجميد الإرادي إلى حدود مارس 2001، إلى أن عقد اجتماع وزراء الخارجية بالجزائر وأكّد ممثل المغرب على رفض بلاده وضع ملف الصحراء جانبا وهو الملف الذي استمر ظله يخيم على كل اللقاءات المغاربية لتجمد مؤسسات الاتحاد نهائيا قبل الشروع فعلا و فعليا في عملها، ثم ما لبث التجميد المؤقت أن أصبح دائما حتى اليوم.

ولكنّ من الواضح أنّ أزمة الاتحاد في أغلبها، " تكمن في قضية الصحراء الغربية التي يجب حلها بطريقة قانونية وشرعية، فلا يمكننا تصور اتحاد ناجح بينما النزاع الداخلي مستمر، الجديد في هذا السياق أنّ مواقف أطراف الاتحاد لم تعد متناقضة كما كان عليه أمرها في الماضي، الأمر الذي نجم عنه باستمرار تعثر محاولات بعث مشروع المغرب العربي وإخراجه إلى الوجود بل أصبحت ذات قابلية للالتفاف حوله أو على الأقل لتحييده في علاقاتها، وهذا ما يقلل الدّليل على وجود نوع من الاستقلالية لملف اتحاد المغرب العربي عن ملف الصحراء، ولكن عملية التحييد هذه يمكنها تشكيل حالة استقرار مؤقتة، ولكن لا تمنع تجدد الخلاف بين الدول الأعضاء مستقبلا[1].

إنّ تجارب التاريخ التكاملية تؤكد أنّه من شروط العملية التكاملية التكامل السياسي) وجود الدولة القائد التي تمتلك من المقومات ما يجعلها قادرة على جمع عدد من الدول حولها بحيث تذوب هذه الأخيرة فيها.

[1]- بلقزيز (وآخرون) : اتحاد المغرب العربي إلى أين، المرجع السابق، ص 69.

فحسب المحللين تعتبر الجزائر – بحكم أهميتها الاقتصادية وثقلها السياسي والاستراتيجي وباعتبارها الأكثر تأثيرا في المنطقة الطرف المهم والفاعل في الأبعاد التالية:[1]

- البعد الجيوسياسي: géopolitique
- السياسي الأمني: politico-securitaire
- البعد الطاقوي: dimension énergétique
- القوة السياسية: puissance diplomatique

وإن كان الوضع في السابق شبه محسوم لصالح الجزائر كقوة أولى في المنطقة خاصة على الساحة الدولية، فإنّ الوضع الذي ميّز العشرية الأخيرة من القرن العشرين وانعكاساته السلبية .

كذلك أدى إلى بروز قضية الزعامة من جديد في المنطقة، لذا يستوجب على الجزائر و المغرب باعتبارهما أقوى دولتين في المنطقة تجاوز التنافس الشديد بينهما من أجل الزعامة، والابتعاد على هذا النوع من السلوك، لأنّ هذا الموضوع يعرقل العمل المشترك أكثر مما يخدمه.

ألا إنّ هذا الشرط (الدولة القائد) لم يعد هناك ما يبرره خاصة إذا كان الحديث عن التكامل الاقتصادي، بل أصبح شرطا يستوجب تجاوزه لخلق علاقات متكافئة بين الأقطار في علاقاتها المشتركة، باعتبار أن التكافؤ في العلاقات هو الذي يسمح باستمرار التعاون والتنمية على قاعدة المصلحة العامة.

ونفس الطرح نؤكده على فكرة الدولة القطرية، فهي كذلك لم يعد هناك ما يبررها – على الأقل في المجال الاقتصادي – مقارنة بفترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، أين

[1]- Revue transition et perspectives, N° 2, INESG, Alger, 2001.

لم يخلو " الاتحاد" من مواجهة التحديات منذ قيامه فعلى مستوى التفاعل والعلاقة بين أعضاء الاتحاد كانت الخلافات تنشب والاتهامات تظهر مع ظهور الإشكاليات التي تواجه الاتحاد، فبعد تأسيس اتحاد المغرب العربي سنة 1989 ظهرت الكثير من المستجدات والتغييرات على الساحة الداخلية والإقليمية التي تتطلب منه مواجهتها والتعامل معها ككتلة وفق ما نصت عليه بنود المعاهدة خاصة المادة الرابعة عشر التي تؤكد على أنّ أي اعتداء تتعرض له دولة عضو يعتبر اعتداء على بقية الدول الأعضاء ، لكن كانت هذه القضايا كمؤشر واضح لتشتت مواقفها و هشاشة علاقاتها في توحيد الرؤى لمعالجة المشاكل، ويمكننا الاستدلال بالأمثلة التالية: يعتبر النزاع الموريتاني– السنغالي الذي نشب في أفريل 1989[1] أول امتحان يعترض دول المغرب العربي كاتحاد من جهة ومن جهة أخرى قرب المنطقة من بؤرة النزاع علما أنّ هذا النزاع حظي منذ بدايته باهتمام كبير على المستوى الدولي وتعدّدت مظاهر الاهتمام من خلال النداءات التي صدرت عن عدد من الدول لضبط النفس والتهدئة، وكانت الوساطة الإفريقية أهم الوساطات إذ حاولت إرجاع الأمور إلى نصابها على الرغم من فشل مساعيها"[2].

أما دول المغرب العربي، فاختلطت عليها الأوراق حول كيفية التعامل معه، ووجدت نفسها حائرة بين موقفين هل تلتزم الحياد بفعل العلاقات الحسنة التي تربطه بطرفي النزاع؟ أم الانحياز

[1] - تعود بوادر النزاع إلى يوم 9 أفريل 1989 عندما دفعت مواجهة بين مواطني البلدين حول بعض حقوق الرعي ، أدت إلى مناوشات كانت نتيجتها سقوط بعض الأشخاص في الجانب السنغالي وكانت هذه المواجهة إيذانا بانتشار سلسلة أخرى من المجابهات في بقية المناطق كردود فعل ،انتقامية، هذه تبدو الأسباب المباشرة للنزاع لكن هناك أسباب أخرى خفية وهي الأسباب الحقيقية وتتمثل – أسباب تاريخية وعرقية و اخرى سياسية واقتصادية ..... للمزيد من التفاصيل حول خلفيات الصراع يراجع) سفيري عبد السلام، "اتحاد المغرب العربي ومناطق الجوار الإفريقي دراسة لأهمية تأثير العامل الإستراتيجي"، مجلة الميادين، العدد الأول، (1990)، ص189 عدلي رومان هويدا ، أبعاد الصراع الموريتاني السنغالي". السياسة الدولية، العدد 98 أكتوبر (1989 ص ص 167–168 و صالح بكتاش، النزاع السنغالي الموريتاني بين المأزق العرقي والمخرج الوطني الشعبي، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1992، ص ص 20–30.

[2]- حول الوساطات في هذا النزاع يراجع:
In: Monde "**le Sénégal et la Mauritanie et leurs boucs émissaires**"- Sophie Bessis, Diplomatique, N°424, (juillet 1989)- Chronique Mauritanienne, In: A.A.N, 1989, p 670.

إلى موريتانيا تماشيا والمادة الرابعة عشرة من معاهدة مراكش؟ وجاءت أول مبادرة من المغرب والجزائر اللتين تحركتا لتهدئة الأوضاع والتوسط بين البلدين، بناء على مبدأ الحفاظ على الأمن والسلم في المنطقة والذي يشكل إحدى الأسس التي قام عليها الاتحاد.

أما عن موقف اتحاد المغرب العربي كتكتل فقد عكسه تصريح الملك الحسن الثاني باعتباره رئيس الاتحاد آنذاك إذ قال: "إنّ الاتحاد هو تجمع سياسي واقتصادي ولن يكون أبدا محورا عسكريا أو دفاعيا ضد أي كان وبالأخص في المنطقة"[1].

ما يؤكد الدور السلمي الذي أراد اتحاد المغرب العربي القيام به في هذا النزاع هو التصريح الذي أدلى به رئيس الوفد بعد استقباله من قبل الرئيس السنغالي إذ قال: "إن اتحاد المغرب العربي اتحاد سياسي واقتصادي يهدف إلى المساهمة في تحقيق تنمية شعوب المنطقة والتي تعد البلدان المجاورة لها من ضمنها السنغال الشركاء الطبيعيين ".

و الحل بهذا الشكل أي الالتزام بالحياد و عدم تطبيق المادة الرابعة عشر كشف عن هشاشة هذا التكتل الذي أثبت فشله في أول امتحان له وهذا ما دفع موريتانيا فيما بعد إلى مقاطعة أشغال الدورة الأولى لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي.

كما تعتبر أزمة الخليج سنة 1990 أهم مشكلة واجهت اتحاد المغرب العربي بعد مشكلة النزاع الموريتاني السنغالي، وجاءت أزمة الخليج لتبين التنوع والتباين الكبير في مواقف الدول المغاربية الخمس المختلفة والمتعارضة أحياناً. ففي القمة العربية التي عقدت بالقاهرة اتخذت الدول المغاربية مواقف مختلفة حول اللائحة التي تدين الاعتداء على الكويت والتهديدات العراقية ضد دول الخليج وإقرار إرسال قوات عربية للمنطقة، وجاءت ردود فعل دول اتحاد المغرب العربي كما يلي:

[1]- جريدة الصحراء المغربية الصادرة بتاريخ 27/4/1989، العدد 109.

المغرب وافق على اللائحة، ليبيا رفضتها، الجزائر امتنعت عن التصويت، موريتانيا تحفظت، وتونس قاطعت القمة[1] في ظل هذا التنوع والتباين في المواقف المغاربية حول أزمة الخليج واجه اتحاد المغرب العربي أول أزمة حقيقية وإن لم تؤثر على مسيرة الاتحاد في تلك الفترة، إلّا أنّها برهنت عن عدم قدرة دول الاتحاد على توحيد جهودها الدبلوماسية وفق ما نصت عليه المادتان الثانية والثالثة من المعاهدة، و الأخطر من هذا أثرت على سياستها الداخلية و كشفت الهوّة العميقة التي تفصل الشعوب عن الأنظمة، ذلك بفعل القطيعة التي حصلت بين مواقف الأنظمة من جهة والرأي العام الجماهيري من ناحية أخرى[2].

كما نقدت ليبيا موريتانيا بعد اعترافها بإسرائيل"، وهذا يشكل مخالفة واضحة للمقتضيات والمصالح الاستراتيجية للاتحاد، وتهديدا لأمن وسلامة بقية الدول الأعضاء في الاتحاد وتعمقت الأزمة بين ليبيا وموريتانيا بعد اتهام ليبيا من قبل موريتانيا بالمساعدة في محاولة الانقلاب الفاشلة التي حدثت في موريتانيا[3]، ونجحت لاحقا.

أما على مستوى جبهة الخلاف الثانية (ليبيا – موريتانيا) فيبدو التقارب أوضح وإن لم يكن أعمق، حيث توجت الزيارة التي قام بها وزراء خارجية المغرب العربي بمن فيهم وزير الخارجية الليبي "شلقم" بتسوية الخلاف على خلفية اعتذار ليبي لموريتانيا كما تداولت ذلك

---

[1]- المغرب الذي تجمعه علاقات وطيدة بدول الخليج أعلن عن مساندته لأمير الكويت، و إرسال فيلقا متكون من 1200 جندي مغربي للعربية السعودية، ثم دعوته إلى عقد قمة عربية طارئة للبحث عن حل سلمي للنزاع لكن على أساس قرارات المجموعة الدولية، ليبيا رفضت كلية قرار القمة معربة بذلك عن معارضتها منطق اللجوء إلى القوى الأجنبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، موريتانيا فسر تحفظها بأنه مساندة ضمنية للعراق خاصة وأن هذا الأخير دعمها كثيرا أثناء النزاع مع السنغال تونس قاطعت القمة كاحتجاج على الطريقة الاستعجالية التي عقدت بها الجزائر التي امتنعت عن التصويت فضلت البحث عن طريق للتحاور مع العراق. . للمزيد من معلومات أنظر:

Le Maghreb face à la crise du proche-orient. In: Marchés El Moudjahid, du 4/9/90 Tropicaux. N°2520, (sep1990). A.A.N, 1990, p444.

[2]- حول انعكاسات الحرب على الاتحاد أنظر:

Zakia Daoud, "**le Maghreb déchirée par la nouvelle défaite arabe**" In: Monde Diplomatique, (Avril 1991), p15 N. Khoury, "Pourquoi en Tunisie la rue a soutenu Bagdad?" N°445, In: Monde Diplomatique, N° 444, (Mars 1991

[3]-

3 الشرق الاوسط ، انتكاسة جديدة في عمل اتحاد المغرب العربي www.cnn.com

أوساط إعلامية وسياسية متعددة، وصرّح وزير الخارجية الليبي نفسه بأن صفحة الخلاف بين البلدين قد تم طيها، وأنّ القضاء الموريتاني لم يذكر لليبيا أي دور في الموضوع أصلا، ولم يحملها أيّة مسئولية فيما حدث.

لتتوج تلك الخطوات لاحقا ببيان أصدره وزراء الخارجية المغاربيون – بمن فيهم وزير الخارجية الموريتاني– جاء فيه إنه وعلى إثر تحقيق قامت به لجنة مشكلة لهذا الغرض تمّ التأكد من عدم وجود صلة لليبيا بانقلابات موريتانيا وتمت تبرئتها على ذلك الأساس .

كما كان لأزمة لوكربي تداعياتها على مواقف دول الاتحاد بعد أن تطوّرت القضية إلى فرض عقوبات دولية على ليبيا عام 1992 من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا استاءت ليبيا من عدم تضامن دول المغرب العربي معها في مواجهة الحصار الدولي الذي تعرضت إليه، واعتبرت ليبيا بمقاطعة الدول الأعضاء لها عندما كان الخطر واقعا عليها، حيث رأت ليبيا أنّهم نفذوا ما لم يكونوا ملزمين بتنفيذه خصوصا انه نص [الاتحاد] صراحة على وحدة القضاء المغاربي" وبل صرّحت أنّ الاتحاد تخلى عنها وعن مناصرتها ومساندتها، مما جعل مشروع الاتحاد المغاربي في نظرها هو مجرد مؤسسة احتفالية تتيح لدول الاتحاد ووسائل إعلامها ترديد الشعارات المكررة المفرغة من محتواها و اكتشف زعيمها أنّ إفريقيا السوداء أقرب إليه من العرب ومن دول المغرب العربي فأعلن خطابا معاديا للعرب و العروبة، فرفضت المشاركة في الاجتماعات الوزارية للاتحاد في عام 1994 قبل إعلانها عن رفضها تسلّم الرئاسة للاتحاد من الجزائر [1].

وبهذا التصرف فقد وجه القرار الليبي ضربة موجعة جديدة للعمل المغربي، الذي يعاني أصلا منذ عشر سنوات من الخلافات بين الجارتين الجزائر والمغرب، أمّا المغرب فقد اتهم

[1] - Camau, Michèle. (s.dir de), changement politique au maghreb. Paris: CNRS, 1991.

بدوره الجزائر بكون مخابراتها العسكرية كانت مسؤولة عن تفجير فندق مراكش 1994، وفرض التأشيرة على الرعايا الجزائريين وردّت الجزائر الفعل بأن أغلقت حدودها رسميا مع المغرب.

كما يجب علينا تسجيل الأحداث الأمنية التي مرت بها الجزائر، والتي كانت كهاجس سبب مخاوف الدول الأعضاء في علاقاته مع الجزائر.

ومما لا شك فيه أنّ فوز الإسلاميين في الانتخابات الديمقراطية التي جرت في الجزائر عام 91 أثار مخاوف الأنظمة المغاربية، باعتبار أنّ هذا الوصول في حال تحققه فعلياً سيكون له وقع كبير في كل مناطق المغرب العربي، لاسيما تونس التي كانت تعرف صعود لحركة النهضة التي كانت تطرح إقامة السلطة الإسلامية البديلة في تونس منذ1992، وبعد إلغاء نتائج الانتخابات من قبل السلطة و التي أدّت إلى تدهور الأوضاع الأمنية في الجزائر و دخولها في مرحلة الصراع المدمر بين النّظام والمعارضة الإسلامية و هذه الهواجس الأمنية سيطرت على دول اتحاد المغرب العربي و تخوّفها من انتقال الأوضاع إلى بلدانها وقد لاحظنا ذلك في سياق الأحداث التي عرفها المغرب في أوت 1994، و التي تمثلت في مهاجمة فندق أطلس بمراكش وهي الأحداث التي حمل المغرب مسؤوليتها للمخابرات الجزائرية، و قرر على اثر ذلك فرض التأشيرة على دخول الجزائريين إلى التراب المغربي، مما ترتب عنه قرار جزائري بإغلاق الحدود في مواجهة المغاربة.

وكان لهذا الوضع المأساوي الذي استمر في الجزائر – طيلة عقد التسعينيات من القرن الماضي، اضطرار الجزائر التي تتولى الرئاسة منذ 4 سنوات كما تعتبر قلب الجسد المغاربي، الاتحاد منذ أربع سنوات إلى الانكفاء على ذاتها لمعالجة أزمته أثره الكبير في إبطاء وتيرة اجتماعات مجالس الرئاسة لاتحاد المغرب العربي، وهي مصدر القرار الرئيس، وبالتالي في إبطاء مركبة الوحدة المغاربية. وهكذا تعثر القطار المغاربي ، لتسجل بداية التراجع في ديناميكية الوحدة المغاربية.

كما كان قرار تخلي ليبيا عن رئاسة الاتحاد سنة 2004 بعد استيائها من موقف أعضائه إزاء الحصار المفروض عليها والذي اعتبرته كخروقات من قبل الدول الأعضاء, ضربة موجعة جديدة للعمل المغربي الذي يعاني أصلا منذ عشر سنوات من الخلافات بين الجارتين الجزائر والمغرب، وقد بررت ليبيا تركها لمنصب الرئاسة في بيان رسمي قالت فيه" إنّ ليبيا تولّت رئاسة اتحاد المغرب العربي هذا العام [2004] وبذلت جهودا كبيرة ومتواصلة للقيام بأعباء هذه المسؤولية وفقا للأهداف التي قام لتحقيقها ، وما نصت عليه المعاهدة عند إنشائه والمواثيق والاتفاقات التي أبرمت بين أعضائه قبل تعثر مسيرته نتيجة للخروقات الكثيرة من قبل بعض الدول الأعضاء"[1].

هذه المعطيات مجتمعة شكّلت تحديات حقيقية وضعت الاتحاد على مفترق طرق إما الانهيار وإما النهوض لتضميد الجراح التي يعاني منها الاتحاد بسبب انكفاء الأنظمة على أنفسها لحل مشكلاتها الداخلية، بدءاً من موريتانيا الغارقة في همومها السياسية والاقتصادية، مروراً بالجزائر التي واجهت أزمة خطيرة، وانتهاء بليبيا التي طاردتها تداعيات أزمة لوكربي، والمغرب الذي ينشغل بأمور منها قضية الصحراء وأثرها المباشر في احتدام صراع المحاور الإقليمية بين المغرب والجزائر والموقع الذي احتلته في استراتيجية التطويق والمحاصرة لدى كل من البلدين، لعجز الأنظمة السياسية في بلدان المغرب العربي عن تحديث ممارساتها السياسية في الحكم، وفرز نخب تعبر عن إرادة شعوبها الحقيقية، لأنّ ذلك الأمر كفيل وحده بتعزيز مسار الوحدة المغاربية بحكم أنّها مطلب شعبي تعززه الحاجة الاستراتيجية في خلق كيان يواجه به تهديد الاتحادات القائمة والمنتظرة في المنطقة والعالم. [2] وعليه انعكست هذه الانحرافات وغيرها سلبا على بناء كل عملية أو مشروع مغاربي تكاملي، فالنخب المغاربية حتى وإن

---

[1]- CNN، *انتكاسة جديدة في عمل اتحاد المغرب العربي* .قسم الشرق الأوسط، [أونلاين] متاح على .www.cnn.com : تاريخ الاطلاع: 2024.

[2]- مصطفى الخلفي، *الأزمة بين التوترات الثنائية والدور الخارجي*، موقع العصر، منشور بتاريخ 20 ديسمبر 2003، متاح علىwww.alasr.ws :، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024.

شاركت في بعض التجمعات الإقليمية التي أصبحت الصورة النمطية التي تغطي العالم) فإن الهدف من ذلك هو الحفاظ على أنظمتها السياسية، وليس لتحقيق التعاون فيما بينها كما هو معمول به في أغلب التكتلات العالمية، كما تلجأ النخب المغاربية إلى تحسين صورتها في إطار ديمقراطية الواجهة، بالعمل على تجميل مؤسساتها بالعمل الإقليمي لكي يعطي انطباعا أنّ أنظمتها السياسية دخلت فعلا عصر التكتلات الإقليمية.

كما لا يمكن إغفال الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل الاتحاد المغاربي باعتباره مجتمع يمكن من خلاله تعبئة الجماهير و تكريس فكرة الوحدة لدى الشعوب المغاربية، ما يعاب على اتحاد المغرب العربي أنّه كان بفعل قرار رسمي من قيادات الدول المشكلة له و لم تشارك في صناعته مختلف فعاليات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية و الجمعيات و النّخب السياسية و حتى بعد تشكيله فلم تحاول هذه السلطات إعطاء دور للمجتمع المدني من اجل تفعيله و تكريس وجوده، و بقي دوره و مساهمته ضئيل جدا في تفعيل الاتحاد و يرجع ذلك إلى الأسباب المتعلقة بطبيعة الأنظمة الغير ديمقراطية التي تهيمن على الحياة العامة[1].

وقد عبر المناضل المغربي المهدي بن بركة على أهمية تنظيمات المجتمع المدني في بناء وحدة مغاربية حقيقة من خلال مقولته " إنّ وحدة المغرب العربي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون هدية من السياسيين أو موضوع مساومات، و لا يمكن أن تكون إلّا من صنع الجماهير المنظمة داخل النقابات العمالية و الفلاحية والحركات التقدمية الطلابية والمنظمات الشبانية و النّساء و المنظمات المهنية للحرفيين[2].

---

[1]- ولد السالك ، **اتحاد المغرب العربي أسباب التعثر ومداخل التفعيل** ، المرجع السابق ، ص 62.

[2]- مومن لعلامي، **شعار الوحدة العربية و مضامينه في المغرب العربي اثناء فترة الكفاح الوطني**، المرجع السابق ، ص 237 .

وفي المقابل يرى **برهان غليون** أنّه لا توجد طبقات اجتماعية مغربية تحمل في صلب مشروعها فكرة الوحدة، فالوحدة مازالت مطلبا شعبيا عاما وغامضا في شعور الشعب الذي يستمد قوته من المخيلة التاريخية الجماعية و يفتقر إلى أسس فعلية و ثابتة في أرض الواقع الاجتماعي و القوى الفاعلة فيه، وتقع على المثقفين مسؤولية ترجمة هذا الشعور الوحدوي الى برنامج عملي وواقعي له تيار سياسي يتجاوز هذه القوى جميعا و يربط فيما بينها[1].

فتحقيق التكامل في المغرب العربي لا يشترط إرادة الدولة كسلطة سياسية وحدها، و لكن يجب أن يكون ذلك بتجميع مجهود القوى الاجتماعية كلها، فلا يمكن أن يكون هذا المشروع الوحدوي مقتصرا في الاعتماد على السياسيين و الحقوقيين أو تخصص معني، و إنّما هو محصلة المجهودات الجماعية[2].

وتكريسا لهذا التوجه وفي إطار الدورة الثامنة للجامعة الشتوية في 17 إلى 20 فيفري 2000 التي نظمتها جامعة مراكش تحت عنوان دور المجتمع المدني في بناء الاتحاد المغاربي، والتي شاركت فيها فعاليات من المجتمع المدني المغاربي، وأوصى المجتمعون بضرورة إنشاء مجلس استشاري . مغاربي، وكذلك إنشاء منتدى مغاربي للمجتمع المدني[3].

لكنّ غياب الثقة في التعامل بين الدّول المغاربية خصوصا الجزائر و المغرب جعل كل اللقاءات تحدث على المستوى الغير الرسمي بين البلدين سواء من أحزاب أو جمعيات أو أعضاء من المجتمع العلمي، إلّا و تثير ضجة إعلامية كبيرة وتفتح المجال أمام تأويلات واتهامات بالتآمر للأطر المشاركة في هذه الاجتماعات، مما أدى إلى غياب دور فعّال للمجتمع

---

[1]- برهان غليون، " **فكرة الوحدة في المغرب العربي** : تكوين الجماعة الوطنية أو جدل الوحدة والديمقراطية، عدد 88، 06/ 1986) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 16 .

[2]- ناصر بورنان، **الإندماج الإقتصادي لبلدان المغرب العربي** : ماهي أفاق التعاون بين الجزائر وتونس والمغرب في المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 12، الفصل الرابع 1988 ،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 15.

[3]- المغرب والمجال المغاربي ، المرجع السابق، ص79 – 80.

المدني في تقريب وجهات النظر و الضغط على صنّاع القرار للقاء من أجل حل المشاكل العالقة بين الدول المغاربية [1].

لكن ما يميز صناعة قرار نخب الأنظمة المغاربية أنّها محصورة في دائرة محدودة ومنغلقة على نفسها، مما يؤثر على علاقتها بمختلف الفواعل في المجتمع كالأحزاب السياسية والنقابات ومكونات المجتمع المدني، هذه العلاقة التي تفتقر إلى الحوار والترابط وتلغي حق المسائلة والمحاسبة من قبل هذه الأخيرة، وهذا ما يجعل توازنات السلطة السياسية على المستوى الداخلي هشة ومحصورة في علاقة حاكم بمحكومية[2].

انطلاقا من هذا الواقع تشهد الدّول غياب إجماع و عدم تطابق في أولويات الوطنية و المغاربية بشكل كبير فكل دولة لها مشاكلها و تحاول حلّها منفردة دون اللجوء إلى الحل الجماعي[3]، فإن العمل في الإطار الثنائي بين دول المغرب العربي لم يقدم الكثير في سبيل تعزيز التكامل المغاربي على الأقل في بعده السياسي، بل بالعكس ساهم في تكوين تكتلات وثنائيات داخل المجموعة عمقت الخلاف حول الكثير من المسائل. إذا يبدو مسار بناء المغرب العربي متأرجحا بين العمل الثنائي والعمل الجماعي في مختلف المجالات سواء السياسية منها أو الاقتصادية والتجارية فالبعد الجماعي هو الهدف النهائي للمسار ككل، لكن مقاربة العمل الثنائي كانت تبرز كمخرج من حالات الانسداد التي طبعت مراحل بناء المغرب العربي خاصة و أنّه كما سبق الذكر، فإنّ معاهدة مراكش المنشئة لاتحاد المغرب العربي لم تنشئ هيئة فوق وطنية تذوب فيها الكيانات المغاربية، وإنما مجرد تجمع بين عدد من الدول تجمعها روابط الدين والتاريخ والحضارة لمواجهة الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا غير أن عدم وجود هيئات من

---

1 - Hadjar, Op. Cit,p.117.

2- برهان غليون ،المرجع السابق، ص 16

3- صالح سالم، "**تجليات العقل السياسي و مستقبل النظام العربي** ، المرجع السابق ، ص 159 .

هذا النوع لا يعتبر مبررا لكي تنتهج كل واحدة منها أسلوبا تنافسيا يعيق مسار التكامل أكثر مما يفيده.

هذه الحالة أثرت على سياسة التعاون فيما بين الدول المغاربية، وبقيت هذه الدول منغلقة على نفسها حتى لا تهدد توازناتها الداخلية الهشة التي تحكمها علاقات القوة وتوزيع الثروة، وهذا ما شجع هذه الدول على انتهاج سياسة المحاور البينية التي عرقلت سياسة الوحدة بينها، كما أنّ هذه التحالفات اقتصرت مهمتها على التأييد السياسي والتضامن الأمني[1].

و بعد النظرة الشاملة على بانوراما الخلافات بين البلدان المغاربية يمكننا القول إنّه رغم تحمس بعض النخب السياسية لتجسيد الاتحاد المغاربي، باعتباره خيارا استراتيجيا، فإنّ المشروع المغاربي الذي انبثق من ديناميكية حركة التحرر في الخمسينات و الذي أكّد عليه مؤتمر طنجة و بيان أول نوفمبر 1954 "تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي" [2] بالنظر إلى أنّ المشاكل نفسها والمصير واحد، وأنّ أي توتر يحصل بين جارين له انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على البلدان الخمسة للمغرب العربي المغاربي، لكنّه لا يزال يشكّل حالة من الترهل والعطب والسير المتعثر إلى حد أنه لم يعش إلا وقتا قصيرا، وحتى هذه المدة القصيرة لم يحقق شيئا مما سطّر له مؤتمر التأسيس في فبراير 1989م لأنّ عوامل الفشل فيه كانت أكبر من عوامل النّجاح ولأنّ أهداف التأسيس لم تكن لتحقيق التعاون والتكامل بين بلدانه بقدر ما كانت محاولة إيجاد إطار لتذويب الخلافات المغربية الجزائرية .

[1]- برهان غليون ، المرجع السابق، ص 159.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية الجزائرية، بيان أول نوفمبر 1954 ، الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني.

المطلب الثاني: أهمية التوافق الجزائري المغربي في بناء الإتحاد المغاربي

أكدت وثيقة تأسيس الاتحاد المغاربي على المساواة بين الدول الأعضاء إلا أنّ الواقع يبرز المكانة التي تحتلها الجزائر والمغرب في هذا التنظيم كما إنّ هناك من يرى بأنّ العلاقات الجزائرية – المغربية وطبيعتها ظلت تعتبر من أهم الأسباب المؤثرة على مسار الإتحاد، فالفترات القصيرة التي عرفت تقاربا فعليا بين البلدين سمحت بتجسيد المشروع التكاملي المغاربي الذي تمّ في مراكش في 17 فيفري سنة 1989 ، كما أنّ توتر العلاقات بينيهما كان من الأسباب الرئيسية لتعطيل عمل الاتحاد المغاربي.

وقد أثبتت التجارب التاريخية أنّ أي تقدم في المشروع المغاربي كان مصاحبا دائما للتّقارب الذي قد يحصل بين الجزائر والمغرب. فكلما هدأت العلاقات الجزائرية – المغربية، استبشر المهتمون بمشروع الاتحاد المغاربي وانطلاقة من شأنها أن يدفع نحو إرساء مشروع التكامل المغاربي [1]، بينما سرعان ما تأتي الأخبار بتوتر العلاقات حتى يقفل ملف الاتحاد ويعود إلى سابق تجمده.

من هنا تكمن أهمية التوافق الجزائري – المغربي رغم حالة الانقسام بينهما الذي سيسمح لبلدان المنطقة بالانخراط في ديناميكية تكاملية و يحقق للشراكة الاستراتيجية التعاون الأمن بينها و بالتالي سيكون لهذا التوافق التأثير البالغ في مسار اتحاد المغرب العربي[2]، لا سيما وأنّه لا يمكن تصور بناء مغرب عربي بدون المغرب أو الجزائر

فيمكن أن نلاحظ أن المشروع التكاملي المغاربي عرف أوج تقدمه ونشاطه في الفترات التي عرفت تحسنا في العلاقات الجزائرية المغربية و الدليل على ذلك أنّه بمجرد عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما في 16 ماي 1988 تم التوقيع على اتفاقية في فيفري 1989 لإنشاء أنبوب

---

[1]- بن براهم ، المرجع السابق ، ص 223.

[2]- عمر بعزوز ، **الجزائر و المغرب : الرهان المتوسطي** ، ط 1 ، باريس : معهد العالم العربي ، 2006.

لتصدير الغاز الجزائري إلى أوروبا مرورا بالأراضي المغربية عبر طنجة [1]، حيث تم تمرير خط الغاز garduc الذي يبلغ طول 1385كم، من حاسي مسعود إلى إسبانيا عبر المغرب [2]، كما كان ذلك الاتفاق دافعا قويا للعمل على إنشاء اتحاد مغاربي لكنّه لم يدم طويلا فسرعان ما انتكس المشروع على خلفية توتر العلاقات بين البلدين بسبب انعكاسات مشكلة الصحراء الغربية، الأمر الذي أثر على مشروع الوحدة المغاربية، مما يؤكد على أنّ تحسين العالقات الجزائرية المغربية أمر ضروري لتفعيل التكامل المغاربي وتجسيد قراراته وأهدافه.

لذا لا يمكن اعتبار اختلاف نماذج الحكم و الخيارات الإيديولوجية والبنيات الاقتصادية التي تبنتها دوله هو العائق الأساسي الذي حال دون نجاح الاندماج المغاربي، لكنّه عانى منذ انطلاقاته من صراع المحاور الداخلية الذي تركّز في التنافس المغربي – الجزائري داخل الدائرة الإقليمية وامتداداتها عربيا وإفريقيا، بل إنّ المشكل المحوري الذي اعترض هذا المشروع هو التضارب القائم بين الطرفين المركزيين في الاتحاد (المغرب والجزائر) من حيث العلاقة الثنائية والملفات الإقليمية، لا سيما موضوع الصحراء الغربية، التي هي اليوم و بدون شك العقدة المستعصية في الرهان المغاربي، إضافة إلى المشاكل الحدودية الموروثة عن العهد الاستعماري التي أوصلت البلدين إلى المواجهة المسلحة في مطلع الستينيات، وإذا كانت مشكلات السيادة الوطنية قد خفَّ تأثيرها بشكل أو بآخر في نهاية الستينات أثر الاتفاق الضمني بين الزعيمين الراحلين الحسن الثاني وبومدين على تسوية نهائية للمشكل الحدودي بين البلدين، فبقيت مشكلة الصحراء الغربية تشكل حجر عثر أمام تطور العلاقات بين البلدين.

تترجم معاهدة مراكش المؤسسة لاتحاد المغرب عربي، سعيها إلى تحقيق نوع من التوازن بين المغرب و الجزائر من خلال تحييد المشكلات البينية و المصالح المتناقضة التي كانت عائقا في سبيل أي تقارب بينهما في مقابل التركيز على مجالات التعاون والمصالح المشتركة،

---

[1]- ابراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات الدولية** ، مرجع سابق ، ص ص . 346 – 347.

[2]- بن عتو ، المرجع السابق ، ص 55.

كما عملت على خلق توازن بين المطالب الجزائرية والمغربية ، و يظهر ذلك من خلال نصها على مبدأ احترام الحدود الموروثة من الاستعمار الذي تبنته منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 ، وهذا ما يغلق نهائيا ملف المطالب المغربية على الأراضي الجزائرية ، ألا أنها لم تنص على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها عكس معاهدة الإخوة و الوفاق لسنة 1983 والتي لم تشارك فيها المغرب لاحتوائها تلميح إلى حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير[1]، و هذا ما جعل المغرب ينظم إلى الدول الممضية على معاهدة مراكش طيلة سنوات النزاع بين المغرب والجزائر، و تبادل الاتهامات بينهما، كاتهام الجزائر للمغرب بتسهيل تهريب المخدرات عبر الحدود المشتركة و توفير قواعد خلفية للجماعات الإرهابية في الأراضي المغربية و اتهام المغرب للجزائر بكون مخابراتها العسكرية كانت مسؤولة عن تفجير فندق مراكش 1994 ، مما جعلها تفرض التأشيرة على الرعايا الجزائريين وردت عليها الجزائر بغلق حدودها رسميا مع المغرب كما اتهمت المغرب الجزائر بعرقلة الجهود الدولية لإيجاد حل نهائي لقضية الصحراء الغربية بسبب رفضها للحل السياسي الذي يمنح حكما ذاتيا للإقليم تحت السيادة المغربية، و هذا في مواجهة الجزائر المتشبث بحل الاستفتاء و حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، ولم يتمكن البلدان من تجاوز هذه المعضلة و التي يتم طرحها في اللقاءات التي جمعت بينهما، مثلا خلال انعقاد القمة الثانية لاتحاد دول المغرب العربي، وقرت الأجواء لعقد لقاءات ثنائية ساهمت في خلق مناخ ايجابي لتطوير العلاقات الثنائية بين دول الاتحاد الفائزة أحيانا والمتأثرة بالقضايا الموروثة ومنها قضية الصحراء[2].

وفي ذلك الاجتماع تم الاتفاق بين الجزائر والمغرب على تطوير علاقاتهما بما ينعكس على الاتحاد وبشكل إيجابي، وأنّ كل ما يتعلق بالاتحاد متفق عليه، وهناك رغبه في توحيد

---

[1]- دي الارامندي ، **السياسة الخارجية المغربية** ، المرجع السابق ، ص 280.

[2]- أحمد شكري الصبيحي ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 2001 ، ص 24.

المواقف وإيجاد سياسة خاصة بالعمل سوية، خاصة تجاه السوق الأوربية المشتركة[1]، إلاّ أنّ تلك الاتفاقات لم ترى النور على أرض الواقع، رغم استمرار المشكلات المعيقة للعلاقات بين الدولتين إلا أنها لم تمنع ظهور دعوات للتقارب من فترة لأخرى، تقتضيها معطيات إقليمية و دولية، فعلى إثر ثورات في كل من تونس وليبيا، وفي خطابه بمناسبة عيد العرش في 30 أوت 2011، دعى الملك المغربي إلى تطبيع العلاقات بين الجزائر والمغرب، مؤكدا على ضرورة التغلب على الخلافات وتسوية القضايا العالقة وفتح الحدود البرية وتعزيز العلاقات الثنائية، فقد صرّح قائلا: " أمّا بالنسبة لرواسب انتمائنا الإقليمي، فإننا سنظل متشبثين ببناء الاتحاد المغاربي، كخيار استراتيجي ومشروع اندماجي لا محيد عنه، مع ما يقتضيه الأمر من تصميم ومثابرة، لتذليل العقبات التي تعرقل, مع كامل الأسف تفعيله ضمن مسار سليم ومتجانس وفي هذا الصدد، فإنّ المغرب لن يدخر جيدا لتنمية علاقاته الثنائية مع دول المنطقة, مسجلين الوتيرة الايجابية للقاءات الوزارية و القطاعية الجارية، و المتفق عليها مع الجزائر الشقيقة, ولتطلعات الأجيال الصاعدة بإعطاء ديناميكية جديدة، منفتحة على تسوية كل المشاكل العالقة، من أجل تطبيع كامل للعلاقات الثنائية بين بلدين شقيقين ، بما فيها فتح الحدود البرية, بعيدا عن كل جمود و انغلاق مناف لأواصر حسن الجوار والاندماج المغاربي و انتظارات المجتمع الدولي و الفضاء الجهوي"[2].

إذن طيلة كل السنوات النزاع، يمكن القول إنّه كانت هناك مؤشرات إيجابية تصدر من حين لآخر من هذا الطرف أو ذاك مما وفّر أجواء الحوار خاصة بعد وصول الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد إلى الحكم ومحاولته تطويق النّزاع وتسخير الجهود المشتركة للبناء وتحقيق

---

[1]- عزيزة بدر، **الصحراء الغربية ومفاوضات .2007.. حجر في ماء البحيرة الراكد**، مجلة السياسة الدولية، العدد (170) القاهرة: اكتوبر (2007)، ص 151.

[2]- الملك محمد السادس المملكة المغربية خطاب العرش 30 جويلية 2011 ، في : البوابة الوطنية :
http://www.maroc.ma/ar/%D9%86%D8%B5%D8%... (vue le : 10-06-2004,).

طموحات شعبي البلدين في السلام والوئام، وبناء صرح المغرب العربي الذي فرضته ظروف الأزمة العالمية التي انعكست سلبا على اقتصاديات دول المنطقة.

و تواصلت هذه الجهود إثر تغيّر القيادات في البلدين منذ 1999، بوصول عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم، استهلها الرئيس الجزائري المنتخب حديثا بحضوره جنازة الملك الحسن الثاني في 02 جويلية 1999، وأعلن تصريحات عبر خلالها عن تفاؤله حول مستقبل العلاقات بين البلدين[1]، كما أظهر الرئيس الجزائري تلك النوايا من خلال رسالة التهنئة التي أرسلها للملك المغربي محمد السادس في مناسبة توليه العرش، و عبّر فيها عن رغبته في تعزيز العلاقات الثنائية و تأكيد أواصر الأخوة وحسن الجوار، وبناء علاقات نموذجية بين البلدين و الشعبين المرتبطين بعلاقات تاريخية [2] ، و تم تجسيد تلك النوايا بزيارة وزير الداخلية الجزائرية للمغرب في نوفمبر 2000 ، و تلتها زيارة مماثلة لوزير الداخلية المغربي إلى الجزائر."

أما على مستوى الاتحاد، فقد عاد بعض الأمل له بعد اجتماع لحنة المتابعة في الجزائر 17- 18 ماي 1999 وذالك بغاية إنعاشه من جديد بعدما أوشك على الاندثار، كما التقى وزراء الخارجية في 19-20مارس 2001 من أجل التحضير للقاء القمة، غير أنه فشل في ذلك لسنة 2001 فتكررت المحاولة في 16-17 يناير 2002 ليحصل اتفاق على اجتماع قادة دول المغرب العربي في 21-22 ابريل 2000 ، لكنّ هذا الاتفاق لم يدم طويلا حيث أعلن الرئيس الجزائري عن تأجيل القمة لأجل غير محدد.

وبعد سنوات من الركود الذي طال الجسم المغاربي انعقدت يوم 18 فبراير 2012 بالعاصمة الرباط أشغال اجتماع مجلس وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي في دورته الثلاثين، وجاء هذا الاجتماع بعد سلسلة من الإشارات التي أطلقت لتحقيق التقارب وتجاوز كل الإشكاليات التي أدّت بسببها المنطقة المغاربية ثمن ركود اقتصادي ومعاناة اجتماعية أفرزتها

[1] - Houari addi, **Introuvable réconciliation entre Alger et Rabat**, Op.cit

[2] - Nazim Fethi**, Les relations algéro-marocaines appelées à s'améliorer**, Op.cit, p.4.

العلاقات المتوترة التي طبعت المغرب والجزائر خاصة ، وجاء اللقاء أيضا عقب توقيع المغرب والجزائر يوم 17 فبراير 2012 على اتفاقية التشاور السياسي، تتضمن رفع مستوى التعاون وتعميقه من خلال تنظيم آلية للتشاور بين البلدين في إشارة لوضع قضية الصحراء جانبا، كما أنّ جولات الرئيس التونسي كلّها تدعم أطروحة إحياء الاتحاد و عقد قمة مغاربية . هذا التحسن النسبي في العلاقات على مستوى جبهة الخلاف الرئيسية داخل الاتحاد (الجزائر – المغرب)، يدفع بكل تأكيد إلى مزيد من التفاؤل ومن تلك الإشارات الدالة في هذا السياق قرار المغرب برفع التأشيرة عن المواطنين الجزائريين الراغبين في الدخول إلى المغرب، في الوقت الذي تشهد فيه قضية الصحراء الغربية هدوء (أكثر القضايا إثارة للتوتر في المنطقة المغاربية) وذلك بعد تمديد مجلس الأمن ولاية بعثة المينورسو إلى غاية 30 إبريل القادم بموجب القرار رقم 1570.

كل هذه المؤشرات كانت تنبؤ بقرب فتح الحدود بين الدولتين لكن سرعان ما أحبطت كل هذه المجهودات بحيث يتجدد التوتر بين البلدين، لسبب أو للآخر، وخاصة تلك الأسباب المتعلقة بأمن الحدود التي كانت تعرف هجمات إرهابية متكررة، يضاف إليها عدم التوصل إلى توحيد وجهات نظرهما حول قضية الصحراء الغربية.

ومن المؤشرات السلبية المؤكدة للفرضية اليائسة، والتي سبقت رفض الجزائر لمبادرة المغرب، ما يتعلق ببعض مجريات الدورة الثانية والعشرين لوزراء خارجية اتحاد المغرب العربي التي انعقدت مؤخرا بالرباط، إذ حدثت بعض الأمور ذات الدلالة الديبلوماسية الكاشفة لدرجات الحرارة غير المصرح بعكسها فقد شاركت تونس والجزائر وليبيا بمستوى وزراء خارجيتها، وموريتانيا بمستوى وزير دولة لشؤون الاتحاد المغربي العربي، في حين شارك المغرب بمستوى مدير إدارة الشؤون العربية بوزارة الخارجية، وهو ما رأى فيه بعض المراقبين تهميشا للاجتماع.

هل يعني هذا المد والجزر، بأن الآمال المعلقة على الاتحاد المغاربي تتحكم فيها هذه العلاقات الثنائية للسلطتين، أم أنّ الواقع يخفي حقيقة غياب قناعة مغاربية متساوية ومشتركة

بأهمية القطب المغاربي لشعوب المغرب العربي الكبير، في سياق دولي لا يتعامل إلا مع التكتلات والقوى الكبرى.

لعل من دواعي الفشل هي تلك المركزية المهيمنة في اتخاذ القرارات وعدم إشراك الشعوب في الإدلاء بالرأي والمشاركة في الحياة السياسية، إنّ غياب الديمقراطية وخنق الحرّيات والمضايقات على أحزاب المعارضة، وسيطرة الأحزاب الحاكمة على الحياة السياسيّة وتقزيم دور الجمعيات المدنية يضاف له عدم إشراك المواطن في وضع البرامج الطموحة والمخطّطات التنموية المستقبلية الواعدة واتخاذ القرارات المصيرية كل هذا يقبر الاتحاد.

في حين أنّه يمكن للدبلوماسية الشعبية و التي تتمثل في الأحزاب السياسية و قوى المجتمع المدني أن تلعب دورا في تقارب شعوب الدولتين في التوجه الوحدوي للجزائر و المغرب، كما يمكن أن تؤثر العلاقة بين هاته القوى و السلطة السياسية بشكل مباشر على النظام السياسي

نظرا لتأثير هذه القوى على المستوى الداخلي، لذلك فالأداء المثالي للنظام يستوجب استيعاب فعاليات المجتمع المدني المختلفة و فتح المجال أمامها للمشاركة السلمية بما يضمن فتح قنوات الاحتواء لمختلف التناقضات السياسية و حل المشاكل الاجتماعية بشكل سلمي دون اللجوء إلى العنف مما يسهل على النظام القائم التأقلم مع التغييرات التي يمكن أن تحصل[1].

لكنّ مصالح الأنظمة السياسية في المنطقة المغاربية عموما، كانت دائما تطغى على المصلحة العامة لشعوبها، مما أفرزت نوعا من الاحتقان والمقاومة التي تولدت نتيجة لعدم الاعتراف بقدرة المواطن العربي على العطاء وصنع القرار، كما أنّ انعدام الشفافية وغياب فضاءات الحرية والديمقراطية كما أسلفنا كلها ساهمت في فشل هذه المبادرات لأن

[1]- عمرو شويكي، محمد العجاني، **العمليات السياسية في إطار مؤسسلات النظام السياسي** : التقرير الاستراتيجي 2002-2003 ،القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، 2003 ، ص ص . 412 – 422.

الاستراتيجيات والخطط صارت غير واضحة، تعمل الأنظمة على استبعاد شعوبها عن دائرة القرار السياسي أو حتى تهميشها كلّما عبرت عن معارضتها أو عدم رضاها عن أداء الحكومة أو حول مواقف النظام من القضايا الكبرى.

ولا أحد ينكر الدور الفعّال الذي باتت تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني، وهذا مكسب مهم يجب الحفاظ عليه، فتفعيله يكمن في الحفاظ والدفاع عن المصالح العامة، فالمجتمع المدني لا يؤدي وظيفة سياسية فحسب، بل يعد أداة للتنمية ووسيلة للانتماء والولاء للوطن الواحد.

لكنّ المجتمع المدني المغاربي بمختلف مؤسساته، يقف عاجزا أمام التوترات السياسية الثنائية المتزامنة ومعيقات الاتحاد، وبسبب خصائص النظام السياسي في الدول المغاربية المسيطرة على مصادر الثروة وتوزيعها في المجتمع جعل كل من يريد الوصول إلى الثروة والمكانة الاجتماعية عليه أن يتحصل على النفوذ في السلطة السياسية ودوائر صنع القرار السياسي في الدولة.

وهذه العلاقة المترابطة تسمح للسلطة أن تسيطر على مختلف التنظيمات السياسية و الاجتماعية الموجودة في الدولة، و هذا ما أدى إلى إضعاف دور المعارضة، و قضى على التنوع في الأفكار و خنق مبادرات يمكن أن تساهم في إيجاد حلول للمعضلة الاجتماعية و السياسية التي تواجه هذه الدول و التي كان بإمكانها أن تقوم بدور فعال في إنعاش فكرة الوحدة المغاربية خصوصا على مستوى الشعوب، و شكّلت مواقف بعض الشخصيات المغاربية الاستثناءات من القضايا البينية بتغليبها للمصلحة المغاربية على التوجه القطري، ولكن هذه المواقف لم تفلح في تجنيد الرأي العام بسبب ضعف قنوات التواصل و احتكار النخبة الحاكمة لسلطة القرار و استعمالها لوسائل عنيفة لقمع هذه الآراء، وعلى سبيل المثال كان موقف الزعيم المغربي المهدي بن بركة من حرب الرمال ملفتا، ففي تصريح له قال " إنّ المستقبل ليس في

الحرب، المستقبل مستقبل الجميع و أنا أدين حرب الرمال بين المغرب و الجزائر " و كان موقفه هذا لا يتماشى مع موقف شعوب البلدين و لا سيما المغرب في ظل التبعية الجماهيرية الواسعة من أجل هذه الحرب و يمكن أن يكون موقفه هذا سبب نهايته المأسوية[1].

كما أنّ النخب الحاكمة في دول المغرب تلعب الدور الأكبر في إعاقة مشروع الوحدة، فهي غير قادرة على حل المشاكل الاقتصادية المختلفة أو وضع حد للخلافات السياسية بل على العكس تعمل على تعميقها وتعزيزها، وهذا ما أدى بالاتحاد إلى الوصول إلى ما وصل إليه من ترهل وعطب وانكسار.

وأما عن الدور الذي يمكن أن تلعبه النخب المغاربية من أجل تحقيق الوحدة يقول برهان غليون إنّه نابع من التجربة التاريخية، فأثناء فترة الاستعمار الفرنسي كانت الحركات التحررية في المغرب العربي متجانسة من حيث مواقفها المؤكدة على رفض الاستعمار، و نفس الشيئ أكده روجر لوتورنو "Roger Tourneau" الذي إعتبر " فكرة الوحدة المغاربية التي ظهرت في الخمسينيات كانت رد فعل ضد المستعمر الفرنسي الذي سيطر على المنطقة، ففكرة الوحدة جاءت كأداة دفاعية ضد التواجد " الفرنسي [2]، في هذا الإطار يرى محمد عابد الجابري أن مفهوم الوحدة الذي طرح في مؤتمر طنجة، و لذي كان يعني وحدة العمل وليس وحدة الهوية، كان يرمي إلى اخذ توجه واحد و هو محاربة الاستعمار الفرنسي و تحقيق الاستقلال[3]، ولو اقترن هذا الاستقلال بالوحدة بين الدول المغاربية مع استقلالها لكان ذلك كاف ليمكن النّخب المثقفة في البلدان المغاربية خصوصا في الجزائر و المغرب أن تضغط على حكوماتها من أجل بلوغ هذا الهدف.

---

[1]- غالسيو فنانا ، المرجع السابق ، ص 30.

[2] - Tancrède Jesseran et al, **Géopolitique du Moyen-Orient et de l'Afrique du nord**: du Maroc à l'Iran, Op. cit. p.124

[3]- المقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية ابان الثورة التحريرية**، مرجع سابق، ص 221 – 222.

إلا أن واقع النّخب المغاربية بعد الاستقلال وعلاقة التبعية التي تربطها بالأنظمة الحاكمة جعلها تتخلى عن مطلب الوحدة، فاستقلال الجزائر كان بداية حقبة نشاط النخبة الوطنية في المغرب العربي من أجل تحقيق الوحدة نتيجة انحصار مصالح الدول المغاربية في الإطار القطري الضيق، كما أنّ النّخب الحاكمة انصب اهتمامها حول حلّ المشاكل الداخلية الناتجة عن فترة الاستعمار [1].

إنّ سيطرة الدولة على الثروة جعل مهمة النخبة السياسية هو المحافظة على الدور المهيمن للدولة مادام الأمر يضمن لها امتيازات و نفوذا، فالمنافسة السياسية التي تحدث لا تتعدى أن تكون تنافسا على المناصب والحصول على بعض من هذه الثروة، مما يجعل هذه النخب تحيد عن دورها الأساسي و المتمثل في المطالبة بحريتها و تحقيق التنمية و القيام بإصلاحات سياسية، بحيث أصبحت هذه المطالب التي هي من صميم الممارسة السياسية، مسائل ثانوية [2].

إنَّ تأثير النّخبة الحاكمة في دول المغرب العربي و بالخصوص في الجزائر و المغرب كان يظهر جليا في توجهات البلدين التكاملية، و هذا التأثير يأخذ شكلا سلبيا بحيث أنّ الايديولوجيات التي تبنتها النخب متباينة مما عمّق من حدّة الخلافات السياسية بسبب تشبثها بمواقف و مصالح قطرية ضيّقة على حساب المشروع الوحدوي كما أن تأثيرها كان من جهة أخرى بطريقة غير مباشرة من خلال فشلها في إدارة شؤون دولها بحيث عجزت عن حل مختلف الأزمات و المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها دولها منذ الاستقلال، مما جعل جل اهتمامها ينصب على الشأن الداخلي لتصحيح هذه الاختلالات[3]، وأهمها المشروع التكاملي المغاربي.

---

[1]- الكنز ، المرجع السابق ، ص 24.

[2]- برهان غليون، المرجع السابق ، ص 14

[3]- جفال عمار، **تكامل بين دول المغرب العربي**، المرجع السابق ، ص70.

أما عن دور الأحزاب السياسية في كل من المغرب والجزائر وتأثيرها على أنظمتها الحاكمة في مسألة الوحدة المغاربية، فيمكن أن ندرسها في كل دولة على حدة، نظرا لاختلاف هذا الدور بين كل من الجزائر والمغرب باختلاف أنظمتها السياسية.

وعند دراسة الخريطة الحزبية للجزائر نلاحظ أنّ معظم الأحزاب السياسية ساهمت في تأييد نظام الحكم القائم، فالحديث عن الديمقراطية الحقيقة يكون عند وصول المعارضة الحقيقية إلى السلطة و هذا لم يتم فعلا في الجزائر خصوصا نتيجة الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر و التي أدت إلى تراجع مطلب الديمقراطية كممارسة في مقابل ظهور مطلب آخر أكثر إلحاحا، وهو استعادة الأمن واستمرار مؤسسات الدولة[1].

فالاضطراب السياسي الذي عرفته الجزائر بعد إلغاء المسار الانتخابي وفرض حالة الطوارئ بداية عام 1992، أدى إلى تعطيل العمل الحزبي في الجزائر وتراجع أداؤه، فلم تعد الأحزاب قادرة على القيام بالاحتجاجات وتنظيم المسيرات[2].

ولم تتمكن من المساهمة في رسم السياسة العامة والتأثير في القرارات التي يتخذها النظام الحاكم سواء الداخلية أو الخارجية، كل هذه العوامل ساهمت في تراجع الدور الحقيقي للأحزاب السياسية في الجزائر والمتمثل في الرقابة وممارسة المعارضة الفعلية.

فالمعارضة السياسية في الجزائر تحوّلت بعد مجيء بوتفليقة إلى الحكم من معارضة لهذه السلطة إلى معارضة حزبية ضد الأحزاب التي تعارض السلطة خصوصا بعد تشكيل التحالف الرئاسي المكون من ثلاثة أحزاب مختلفة البرامج ولكن اتفقت على مساندة برنامج رئاسي ليس

[1]- الأحزاب السياسية في الجزائر و التجربة الديمقراطية، المرجع السابق، 219-220.
[2]- المرجع نفسه، ص 220.

مرشحها أساسا، وهذا ما أثار مخاوف العديد من القيادات الحزبية التي طالتها هذه المعارضة الداخلية على شكل حركات تصحيحية أطاحت بالعديد منها[1].

أما فيما يتعلق بالمغرب فقد أقرّت المغرب منذ الاستقلال التعددية الحزبية من خلال تنظيم الحريات العامة إلى جانب حرية الصحافة و الجمعيات، ولكن رغم ذلك لم يوضع قانون خاص بالأحزاب السياسية إلّا سنة 2006 [2].

فعلى عكس ما حدث في الجزائر فإنّ الدستور المغربي أقر منذ الاستقلال التعددية الحزبية وأدرك أنّ نظام الحزب الواحد غير مشروع، ولكن اقتصر دور هذه الأحزاب على تنظيم المواطنين وتمثيلهم وهي الوظيفة التي لا يختلف فيها عن دور المنظمات النقابية والجماعات المحلية والمهنية[3]، دون أن يكون لها أي دور رقابي ولا محاسبة السلطة.

وحتى يكون للمجتمع المدني المغاربي دور في تفعيل الاتحاد وخلق التوافق بين البلدين، لابد أن تتوفر الأطر القانونية والسياسية التي تسمح بتفعيل المجتمع المدني وإعطائه الضمانات اللازمة لنشاطه وحركته ، وهذا لن يتأت إلا بالدولة القانونية، هذه الدّولة "قائمة على أساس التعدد السياسي وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية وغير السياسية واحترام مبدأ تداول السلطة والرقابة السياسية، وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم[4]. وهذا ما لا يمكن للسلطتين ضمانه حاليا.

كما أنه من الواضح أنّ أزمة العلاقة بين البلدين لا يمكن تجاوزها في ظل وجود قضية الصحراء الغربية التي يجب حلها بطريقة قانونية وشرعية ... وبدون حل لقضية الصحراء

---

[1]- جابي ، الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين ارث الماضي و تحديات المستقبل المرجع السابق ، ص 198 .

[2]- بوحنية قوي، أزمة الحراك الداخلي الأحزاب الجزائرية قراءة نقدية في مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية، المرجع السابق،ص33.

[3]- المرجع نفسه، ص34.

[4]- برادة، المرجع السابق، ص 198.

الغربية فالكلام على اتحاد مغاربي يبقى ضربا من الخيال والوهم وشعوب المنطقة لا تستحق الوعود الكاذبة والآمال الزائفة" [1] .

وأخيرا يمكن القول إنّ استمرار تصعيد الخلاف بين البلدين لا يضر طرفا دون الآخر، إضافة إلى كونه يعيق تحقيق تعاون عسكري بين البلدين من أجل مواجهة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وبالتالي التحكم في الأوضاع الأمنية في منطقة مضطربة ، فهو كذلك يضر المنطقة بأكملها، خصوصا أنّ الدولتين لهما قوتهما في المنطقة وقادرتان على ضبط إيقاع التوترات في المنطقة.

المطلب الثالث : مستقبل الاتحاد المغاربي على ضوء العلاقات الجزائرية المغربية

دراسة مستقبل الاتحاد المغاربي على ضوء العلاقات الجزائرية المغربية, جعل العديد من الدارسين والباحثين يضعون عدة سيناريوهات لما ستؤول إليه هذه العلاقات, لان على أساسها سيترتب الوحدة المغاربية و البعث بالإتحاد المغاربي .

استخدام تقنية السيناريو في الدراسة المستقبلية للعلاقات الجزائرية المغربية حول الموضوعين المطروحين كانت بدوافع منهجية حيث تسمح لنا و بطريقة تحليلية إظهار التطور المنطقي للعلاقات بين البلدين من خلال السيناريوهات الاستكشافية " exploratoires التي تنطلق من الاتجاهات الماضية و الحاضرة لتقود نحو مستقبل منطقي، كما سنستعين بتقنيات أخرى مثل التنبؤ و الاحتمالات لتفسير السيناريوهات الثلاثة:

- ✍ السناريو الاتجاهي: tendanciel
- ✍ السيناريو الإصلاحي: réformiste
- ✍ السيناريو الثوري أو التحولي: transformation

[1]-محمد قيراط، *اتحاد المغرب العربي في مفترق طرق*، جريدة البيان، متاح على.www.albayan.ae

قبل مباشرة الموضوع, نود ان نعرف بإيجاز ماذا نعني بالسيناريو :

السيناريو هي طريقة تحليلية لإظهار مرحلة بعد مرحلة و بطريقة احتمالية تطور الأحداث من خلال تتبعها في المسار العام بحيث تقود الوضعية الحاضرة إلى حالة معينة من جهة و تقديم صورة لهذه الحالة من جهة أخرى [1] و بشكل بسيط يعرف السناريو على انه وصف سلسلة من الأحداث التي يمكن وقوعها في المستقبل[2].

و يوجد نموذجين رئيسين للسيناريوهات:

- **السيناريوهات الاستكشافية** : و تنطلق من الاتجاهات الماضية و الحاضرة لتتجه نحو مستقبل منطقي.
- **السيناريوهات الاستباقية** : و تبدأ بتحديد مختلف الصور المرغوب فيها في المستقبل, لدراسة بعد ذلك كيفية الوصول إليها انطلاقا من الحاضر

و لأسباب منهجية و تماشيا مع خطة العمل اخترنا النوع الأول لتطابقه مع الموضوع و طريقة معالجتنا له، و يتم إعداد السيناريو و تطويره عبر ثلاث مراحل رئيسية:

- دراسة حقائق الوضع القائم أي توظيف مظاهر و معطيات الظاهرة في الزمن الحاضر.
- اختيار إحدى التطورات المحتملة لهذه الظاهرة أي تحديد مسار الظاهرة مستقبلا عبر الأخذ بإحدى المسارات المحتملة.

1 - Guy Poquet, **methodes et outils de la prospective** ,op cit p5.

2- وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية، المرجع السابق، ص 97.

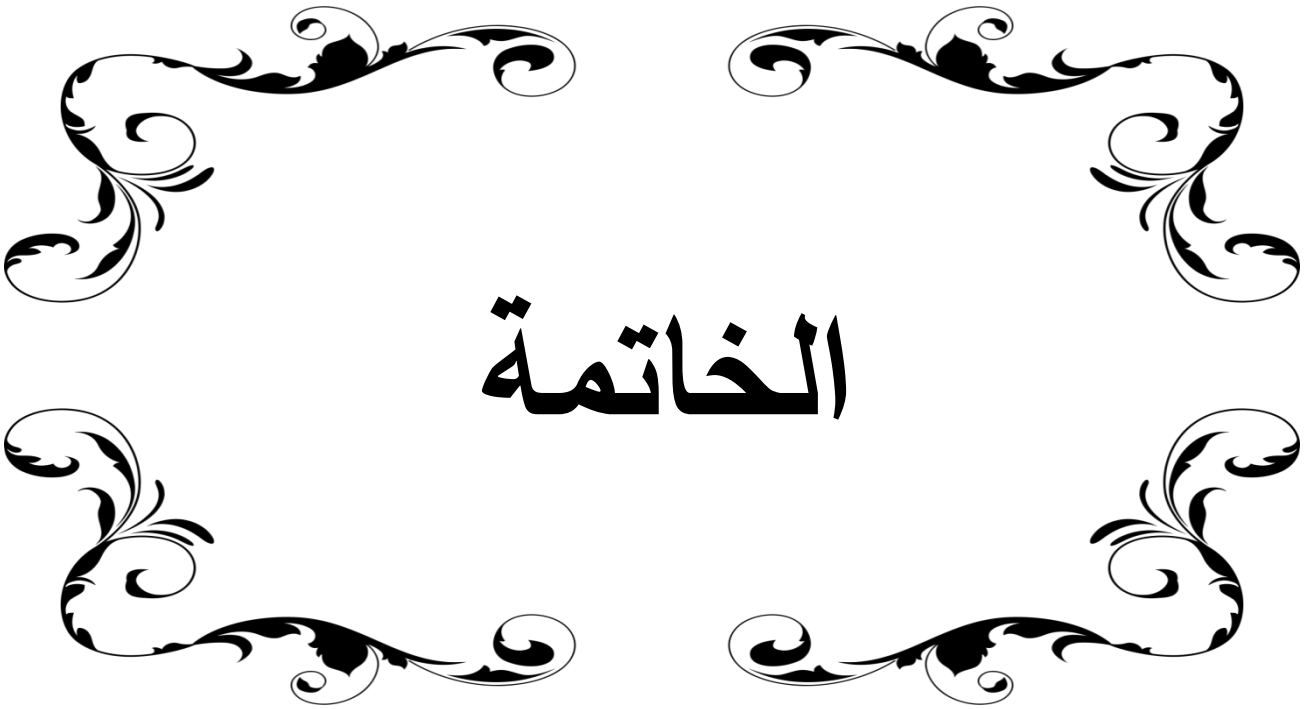

الخاتمة

في الختام يمكن القول إن في ختام هذا العرض حول ، يمكن القول إن قضية الصحراء الغربية، مثلها مثل مشكلة الحدود الموروثة، تدخل في إطار الصراعات العربية عربية باعتبار قضايا العرب القومية هي قضايا مترابطة مع بعضها سواء كانت في مغرب الوطن العربي أو في مشرقه، قضايا ناتجة في غالبيتها عن مخلفات الظاهرة الاستعمارية والتي بنيت على أساس المصالح الاستراتيجية والاقتصادية ثم تركت نتائجها السلبية على منطقة المغرب العربي.

بعد أن دخلت القضية الصحراوية أروقة المحاكم الدولية أصبحت تشكل القضية المركزية التي تقوم عليها مختلف الجهود الدبلوماسية، و هي أيضا محور السياسات والتحالفات، تتحكم في طبيعة ونوعية علاقاتها الدولية، وهو الأمر الذي يعكس الطابع الاستراتيجي لهذه القضية التي غزّت نهج النزاع المسيطر على دولتين محوريتين في المنطقة، و هما المغرب و الجزائر، كما كانت عاملا معطلا أمام بناء التجربة التكاملية لمنطقة المغرب العربي فاحتلت مكانتها في الحياة السياسية لدول المغرب على المستوى الرسمي والشعبي بكل معطياتها المحلية والإقليمية والدولية.

بعد انتقال الإقليم من الاحتلال الاسباني إلى الاحتلال المغربي، عرفت المنطقة المغاربية حالات من اللا استقرار ، وبالتالي تأجل الاستقلال الصحراوي وتأجل أكثر التكامل المغاربي،. و بسبب الخلافات المتصاعدة بين المغرب والجزائر حول الموقف من قضية الصحراء الغربية، تأجلت قمة المغرب العربي التي كانت مقررة يومي 25 و26 ماي 2010 في طرابلس إلى أجل غير مسمى بعد أن تفجر الخلاف عندما طرح الوفد الجزائري موضوع الصحراء الغربية ضمن جدول أعمال القمة مما سبب استياء الوفد المغربي، وأعلنت المغرب في بيان لها إن الجزائر بإعادة تأكيد موقفها المؤيد لجبهة البوليزاريو، تتحمل مسؤولية تعريض فرصة إحياء البناء المغربي.

كما إن الصراع الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية ناتج عن اختلاف التصورات و الأهداف و الوسائل، وهو الذي أعاد الخلافات الجزائريّة المغربية إلى الواجهة وعكس مدى حالة التوتر واللاتوافق بين المغرب والجزائر، والذي برز سلفا مع حرب الرمال 1963 ، التي كانت عاملا مؤسسا لنمط الإدراكات السلبية وللتقاليد النزاعية بين الطرفين، إذ أصبحت قضية الصحراء الغربية عاملا مغذيا لها، حيث ترجمت التضارب في المواقف والتفاعلات النّزاعية التي اتخذت أشكالا مختلفة أهمها قطع العلاقات الدبلوماسية بعد اعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية الدّيمقراطية التي أعلن عن قيامها في 27 فيفري 1976

إذن يمكن القول أن قضية الصحراء الغربية، تعتبر القضية المحورية التي تحدد نوعية وحجم التفاعلات في العلاقات الجزائرية المغربية، و قد يكون هذا مؤشرا على أن الصراع الحدودي بين الجزائر و المغرب, قد ترك رواسب قد تفسر تطور الأحداث في العلاقات الجزائرية المغربية حول الموضوع .

و استنتاجا لما سبق، و بعد محاولة كشف الأبعاد الاستراتيجية الخفيّة التي تتحكم في هذه المواقف وهذه السياسات ثم على تأثير هذه القضية على العلاقات الجزائرية المغربية من خلال عرض مواقف الدولتين المتضاربة ، يدفعنا الى الشك أنّ قضية الصحراء ليست عملية استقلال صحراوي عن المغرب أو التمسك بمبدأ تقرير المصير أو الرّغبة في تحقيق مطالب إقليمية مغربية.

وهذا رغم دخول قضية الصحراء أروقة الأمم المتحدة لإيجاد التسوية السلمية لها عبر آلية التفاوض برعاية الأمم المتحدة، فقد أبانت مدى هشاشة العلاقات المغاربية و هذا ما ظهر بشكل جليّ في تغيير التحالفات بشكل سريع بين دول المنطقة، وكذلك سهولة وقوعها تحت تجاذبات القوى الكبرى التي استفادت من الخلل لتمرير سياساتها و تنفيذ مشاريعها في المنطقة دون ووجود أي اعتراض من قبل الدول المغاربية.

وعبر كل هذه التعقيدات في قضية الصحراء في الإطار المغاربي، تعيش منطقة المغرب العربي حالة من الاستقرار اللا مستقر، ووضعا مرتبكا قد ينفجر في أي لحظة، ليبقى أيّ انفراج في العلاقات الجزائرية – المغربية، والعلاقات المغاربية – مرهون بحلها وعدم تسوية هذه المشكلة حتى الآن شكّل أحد المبررات الرئيسية في عدم تفعيل هذا التجمع الاقليمي والتوجه نحو الاندماج والتكامل الاقتصادي والتوحد الجغرافي والحضاري لحفظ وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب العربية

1. – برهان غليون، " **فكرة الوحدة في المغرب العربي** : تكوين الجماعة الوطنية أو جدل الوحدة والديمقراطية، عدد 88، 06/ 1986) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
2. ناصر بورنان، **الإندماج الإقتصادي لبلدان المغرب العربي** : ماهي أفاق التعاون بين الجزائر وتونس والمغرب في المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 12، الفصل الرابع 1988 ،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

1. – جيمس دورتي روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1985.

1. – زهراء النظام، **العلاقات الجزائرية المغربية**، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، كلية الآداب والعلوم الانسانية)، جامعة الرباط، 2013، ص20

3. – صالح خضر محمد، انتصار زيدان، **الأبعاد التاريخية والاقتصادية والاجتماعية للصحراء المغربية**"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، مج7، العدد 2، العراق، 2012م.

2. أحمد رمضان شقلية، جلال شوقي، **الصحراء الغربية: دراسة جغرافية**، (د، د)، (د، ب)، (د س).

4. ادريس الكنبوري: **من يخرج اتحاد المغرب العربي من غرفة الانعاش**، مجلة العصر . www.alasr.ws.

3. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات**، طبعة خاصة،المكتبة الأكاديمية، القاهرة: 1991.

4. إسماعيل معراف غالية، **الامم المتحدة و النزاعات الإقليمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

5. إسماعيل معراف، **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة...و حديث عن الشرعية الدولية؟**، دار هومة: الجزائر، 2010م.

6. أنظر / أحمد عطية الله، **القاموس السياسي**، الطبعة الثالثة ، القاهرة: دار النهضة العربية، 1968.

5. أنظر: ستيفن والت، **العلاقات الدولية: الثقافة العالمية**، الكويت، العدد 89، ترجمة: منير كمال ،أوت، 1998.

6. بوقارة حسين، **اتحاد المغرب العربي بين الواقع و الافاق**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، العدد الثاني، الجزء 01، 1991.

ثالثا:الرسائل والأطروحات الجامعية

7. جهاد عودة، الاطار الدولي والاقليمي لمشكلة الصحراء الغربية، القاهرة، 1987.

8. جورج روبرت وأليستار ادواردز ، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، ترجمة: سمير عبد الرحيم الحلبي، طبعة أولى، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999.

7. حسن السيد سليمان، **أبعاد قضية الصحراء الغربية"، مجلة دراسات الإفريقية**، العدد 13 ،1995 .

8. حسن سيد سلمان، **أبعاد قضية الصحراء الغربية مجلة الدراسات الإفريقية**، العدد 13 ، مركز البحوث والترجمة، 1995م.

رابعا: مقالات ومجلات:

9. ريمون حداد، **نظرية العلاقات الدولية**، بيروت: دار الحقيقة، 2000م.

9. السالك محمد مولود، **ملف الثروة الطبيعية": مجلة الاتحاد، اتحاد الصحفيين والكتاب الصحراويين**، العدد1، فيفري 2011.

10. سعد الدين إبراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ط1، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

11. سعد الله عمر، **اراء في تقرير المصير السياسي للشعوب**، دار الهومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2014.

10. سفيري عبد السلام، "اتحاد المغرب العربي ومناطق الجوار الإفريقي دراسة لأهمية تأثير العامل الإستراتيجي"، مجلة الميادين، العدد الأول، (1990).

12. السيد حمدي يحظيه، **الصحراء الغربية آخر مستعمرة في إفريقيا**، دار الجاحظية: الجزائر، (د، س).

13. الشامي علي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، بيروت دار الحكمة للنشر، 1980.

14. الشامي علي، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**، دار الحكمة للنشر: بيروت، 1980م.

15. صالح خضر محمد، انتصار زيدان، **الأبعاد التاريخية والاقتصادية والاجتماعية للصحراء المغربية**"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، مج7، العدد 2، العراق، 2012م.

16. صلاح الدين ،**حافظ حرب البوليساريو**، دار الوحدة بيروت: 1981م.

17. صلاح الدين حافظ، **حرب البوليساريو**، دار الوحدة، بيروت: 1981.

18. طارق مبروك تراي، **عقبات تطبيق حق تقرير المصير في الصحراء الغربية**، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع: عمان،2004م.

19. عبد الاله بلقزيز الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

11. عبد الأمير عباس، الحيالي، مشكلة الصحراء الغربية والأمن القومي العربي"، مجلة ديالي، العدد 25، جامعة ديالي، 2007.

20. عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، ج6، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع : لبنان، 2001م.

21. عبد الله الاشعل، **العلاقات الدولية لمجلس التعاون**، ط1 ، الكويت، ذات السلاسل 1990م.

22. عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية ، الجزائر : دار الخلدونية ، ط1 ، 2007.

23. عبد الوهاب بن منصور، **قبائل المغرب**، (د، د) ، الرباط، 1933م.

12. عدلي رومان هويدا ، أبعاد الصراع الموريتاني السنغالي". السياسة الدولية، العدد 98 أكتوبر (1989.

24. عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، مطبعة سيكو، بيروت،.2003.

13. عزيزة بدر، **الصحراء الغربية ومفاوضات .2007.. حجر في ماء البحيرة الراكد**، مجلة السياسة الدولية، العدد (170) القاهرة: اكتوبر (2007).

25. عمر بعزوز ، **الجزائر و المغرب : الرهان المتوسطي** ، ط 1 ، باريس : معهد العالم العربي.

14. غالي بطرس بطرس و آخرون ، **ملف حرب الصحراء الغربية، السياسة الدولية**، العدد 44 ، أفريل 1976.

26. غالية إسماعيل معراف، **الأمم المتحدة والتراعات الإقليمية**، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995.

27. لمارمول كربخال، **إفريقيا**، تر: أحمد توفيق وآخرون، ج1، مكتبة المعارف: المغرب، 1984م.

15. مجلة العلوم الاجتماعية، عدد خاص عن المغرب، المغرب، 1996.

28. محمد الجابري، **موسوعة دول العالم حقائق وأرقام**، ط1، مجموعة النيل العربية النصر، القاهرة: 2000م.

29. محمد الهادي العروق، **أطلس الجزائر والعالم**، دار الهدى: الجزائر، (د، س).

16. محمد تاج الدين الحسيني" **المغرب العربي بين واقع التجزئة وأمال الوحدة** ، مجلة الوحدة، عدد 53، 1989.

17. محمد عيسى الشرقاوي ، أزمة منظمة الوحدة الإفريقية و قضية عضوية البوليساريو، السياسة الدولية، عدد 69 ، جوان 1982.

1. مصطفى عبد النبي، استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر، كلية الحقوق 2013 – 2014م.

منو منال وجبالي فريال، **إشكالية المأزق الأمني في العلاقات الجزائرية المغربية**، (مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس)، السنة الجامعية 2015/2016 .

18. المهدي البوعبدلي، **ماضي الساقية الحمراء، ووادي الذهب**"، مجلة الأصالة، عدد 23 أفريل، 1976م.

30. مهيمن عبد الحليم الوادي، "**مشكلة الصحراء الغربية دراسة في أبعادها الجيوبولوتيكية**"، **مجلة التربية للبنات**، مج 24، العدد 2، جامعة بغداد، 2013م.

19. مهيمن عبد الحليم الوادي، "مشكلة الصحراء الغربية دراسة في أبعادها الجيوبولوتيكية"، مجلة التربية للبنات، مج 24، العدد 2، جامعة بغداد، 2013م

31. ناصر بورنان، **الإندماج الإقتصادي لبلدان المغرب العربي** : ماهي أفاق التعاون بين الجزائر وتونس والمغرب في المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 12، الفصل الرابع 1988 ،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

32. نقلا عن صدوق عمر ، **قضية الصحراء الغربية في القانون الدولي والعلاقات الدولية (دراسة قانونية ودولية)**، دط، ديوان المطبوعات الجزائرية: الجزائر، 1983م.

33. هيرودوت، **تاريخ هيرودوت**، تر: عبد الإله الملاح، مج1، ط1، المجمع الثقافي للنشر: أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة، 2001م.

20. هيرودوت، **تاريخ هيرودوت**، تر: عبد الإله الملاح، مج1، ط1، المجمع الثقافي للنشر: أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة، 2001م.

الكتب والمجالات الأجنبية :

1. A.Berramdane, 1992, Sahara occidental enjeu maghrébin. Paris Ed. Karthal
2. Abdelkhaleq Berramdane, op, cit
3. Attilio Gaudio, guerre et paix au Maroc, Paris, Karthala,1991
4. BALTA Paul, le grand Maghreb des l'indépendance à l'an 2000, Paris, la découverte 1990.,p 231
5. Berramdane Abdelkhaleq, le Sahara occidentale : enjeu magrébin Paris, Khartrala, 1992,op, cit
6. Camau, Michèle. (s.dir de), changement politique au maghreb. Paris: CNRS, 1991
7. CHIKH Slimane, l'Algérie porte de l'Afrique, Alger, Casbah édition, 1999

8. Deurtsch Karland J. David Singer, Multipolar Power system and international stability, world politics, voll. 16, n. 3, April 1964, p : 390.

9. Guy Poquet, methodes et outils de la prospective ,op

10. Henry Kissinger : Does America need a foreign policy?, Toward 3- a Dipomacy for the 21st Centry, New York : Simon and Schuster,.2001

11. Houari addi, Introuvable réconciliation entre Alger et Rabat, Op.cit

12. In: Monde "le Sénégal et la Mauritanie et leurs boucs émissaires"- Sophie Bessis, Diplomatique, N°424, (juillet 1989)- Chronique Mauritanienne, In: A.A.N, 1989

13. Le Maghreb face à la crise du proche-orient. In: Marchés El Moudjahid, du 4/9/90 Tropicaux. N°2520, (sep1990). A.A.N, 1990

14. maurice barbier . op cit

15. Mohamed Salah Tahi, the western Sahara conflict and its repercussions on the Algerian-Moroccan relationship, submitted for the degree of master in the department of politics, university of warwich, 1982

16. N.Grimaud, la diplomatie sous Chadli,op ci

17. Nazim Fethi, Les relations algéro-marocaines appelées à s'améliorer, Op.cit,

18. Nicole Grimaud, la diplomatie sous Chadli, annuaire de l'Afrique du nord, 1994

19. ONU, Rapport du secrétaire général sur la situation concernent le sahara occidental, extrait du document des nations unies, s/1997/742. daté le 24 septembre 1997

20. Raymond Avon, Quest ce qulune theorie des relations inter-nationales, R.F.S.P, 1967

21. Revue transition et perspectives, N° 2, INESG, Alger, 2001

22. STORA Benjamin, Algérie - Maroc :histoire parallèles distin croisés Alger,éd. Barzakh, 2002

23. Tancrède Jesseran et al, Géopolitique du Moyen-Orient et de l'Afrique du nord: du Maroc à l'Iran, Op. cit

24. William Zartman,la résolution des conflits en Afrique, paris ,l'harmattan, 1990

25. Zakia Daoud, "le Maghreb déchirée par la nouvelle défaite arabe" In: Monde Diplomatique, (Avril 1991), p15 N. Khoury, "Pourquoi en Tunisie la rue a soutenu Bagdad?" N°445, In: Monde Diplomatique, N° 444, (Mars 1991

26. ZARTMAN William, la résolution des conflit en Afrique, Paris, l'Harmattan, 1990.,

المواقع :

1. *http://alhayat.com/Details/572214-* مصطفى الخلفي – الأزمة بين التوترات الثنائية والدور الخارجي – المصدر: موقع العصر بتاريخ 20 ديسمبر 2003
2. http://www.maroc.ma/ar/%D9%86%D8%B5%D8%... (vue le : 10-06-
3. http://www.maroc.ma/ar/%D9%86%D8%B5%D8%... (vue le : 4,).010-06-20
4. http://www.mincom.gov.ma/english/reg_cit/regions/sahara/s_hist.htm
5. الجزيرة نت، ملك المغرب يزور العيون لذكرى المسيرة الخضراء في www.aljazeera.net،، منشور بتاريخ 1/11/2015 متصفح بتاريخ 28 أفريل 2024.
6. حمزة عشبيي، بالمغربي موقع الكتروني، متصفح بتاريخ 22/03/2018.
7. خالد بن الشريف، النزاع بين المغرب والجزائر، وكالة الأناضول، الجزائر والمغرب خلافات ولقاءات وحدود مغلقة، متصفح بتاريخ 04/06/2024، بموقع : comwww.sasapost
8. العربي المساري، المفاتيح الستة لفهم العلاقات المغربية الجزائرية، منشور بتاريخ 25 أكتوبر 2014، في www.alyoum24.com
   a. عمر بوزيد، "تزاع الصحراء، أزمة التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري-3-":متحصل عليه من http://www.alasr.ws/articles/view/5651
9. محمد الأشهب، الرباط تدعو إلى تفعيل الإتحاد المغاربي لمواجهة التحديات الأمنية الإقليمية في موقع:

a. محمد قيراط: اتحاد المغرب العربي في مفترق طرق، جريدة البيان، www.albayan.ae

10. مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية، ومشكلة الصحراء المغربية في www.aljazeera.net، متصفح بتاريخ 07/07/2024

11. الملك محمد السادس المملكة المغربية خطاب العرش 30 جويلية 2011 ، في : البوابة الوطنية :

12. الملك محمد السادس المملكة المغربية خطاب العرش 30 جويلية 2011 ، في : البوابة الوطنية :

13. موقع ساسة www.sasapost .com ، متصفح بتاريخ 22/06/2024.

14. وائل خان، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية Constructivism in International Relations – "، الموسوعة السياسيّة، 01-11-2020، تاريخ آخر دخول: 20-06-2024 18:43، متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/النظرية البنائية في العلاقات الدولية

15. ويكيبيديا –شبكة الأخبار العربية – أزمة الصحراء الغربية وتأثيرها على العلاقات الجزائرية المغربية، متصفح بتاريخ 2018/04/19.

الفهرس:

الفهرس

شكر وعرفان

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة. .....أ

❖ **الفصل الأول : الصحراء الغربية الموقع والجذور التاريخية للأزمة:.....ص02**

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية للصحراء الغربية.....ص04

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للصحراء الغربية.....ص04

المطلب الثاني: أصل تسمية السكان للصحراء الغربية..... ص06

المطلب الثالث: الأهمية الجيوسياسية للصحراء الغربية ص09

المبحث الثاني : التطور التاريخي للنزاع في الصحراء الغربية.....ص16

المطلب الأول:. الاحتلال الإسباني ومقاومة الصحراويين.....ص17

المطلب الثاني من الاحتلال الاسباني إلى الاحتلال المغربي.....ص

المطلب الثالث:. النزاع من 1988 إلى 2010.....ص23

المبحث الثالث : النظريات المفسرة للنزاع في الصحراء الغربية.....ص26

المطلب الأول: تفسير النظرية الواقعية والواقعية الجديدة للقضية الصحراوية.....ص26

أولا : تفسير النظرية الواقعية للقضية الصحراوية.....ص27

ثانيا: تفسير النظرية الواقعية الجديدة للقضية الصحراوية.....ص29

2. مفهوم الواقعية الجديدة ص30

3. . تحليل القضية الصحراوية من منظور الواقعية الجديدة.....ص30

4. . تأثير الصراع على العلاقات الإقليمية ص31

المطلب الثاني: تفسير النظرية البنائية والليبرالية للنزاع في الصحراء الغربية.....ص32

أولا: النظرية البنائية والنزاع في الصحراء الغربية.....ص32

1) تعريف النظرية البنائية.....ص32

2) المبادئ الأساسية للنظرية البنائية.....ص33

3)تفسير النزاع الصحراوي من منظور البنائيين.....ص34

4) تفسير النظرية الليبرالية للقضية الصحراوية ص35

5) تطبيق النظرية الليبرالية على النزاع الصحراوي.....ص36

المطلب الثالث: تفسير النظرية الماركسية ونظرية ما بعد الاستعمار للنزاع في الصحراء الغربية..ص37

أولا: تفسير النظرية الماركسية للنزاع في الصحراء الغربية.....ص38

ثانيا: تفسير نظرية ما بعد الاستعمار للقضية الصحراوية.....ص40

الفصل الثاني: انعكاسات الأزمة الصحراوية على العلاقات الجزائرية المغربية ص43

المبحث الأول:. : العلاقات الجزائرية المغربية وتأثرها بالأزمة الصحراوية.....ص43

المطلب الأول: المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية المغربية.....ص43

المطلب الثاني: مفاتيح فهم الخلاف الجزائري المغربي:.....ص49

المبحث الثاني :. الموقف الجزائري والمغربي من العلاقات الجزائرية المغربية.....ص58

المطلب الأول: موقف المغرب من قضية الصحراء الغربية.....ص59

المطلب الثاني :. موقف الجزائر من القضية.....ص66

المطلب الثالث: مفهوم مبدأ تقرير المصير من وجهتى النظر المغربية والجزائرية.....ص75

المبحث الثالث: العلاقات الجزائرية المغربية في ظل الاتحاد المغاربي.....ص85

المطلب الأول: العلاقات المغاربية في ظل الاتحاد.....ص86

المطلب الثاني: أهمية التوافق الجزائري المغربي في بناء الإتحاد المغاربي.....ص101

المطلب الثالث : مستقبل الاتحاد المغاربي على ضوء العلاقات الجزائرية المغربية.....ص114

خاتمة ص117

قائمة المصادر والمراجع.....ص121

الفهرس ص134

الملخص.....ص137

الملخص :

تناولت هذه الدراسة موضوعاً مهماً في لقضية الصحراوية تعتبر أحد أبرز العوامل التي أدت إلى توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب منذ عقود. الجزائر تدعم جبهة البوليساريو التي تسعى لاستقلال الصحراء الغربية، في حين يعتبر المغرب الصحراء جزءًا من أراضيه. هذا الخلاف أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية المتكرر وإغلاق الحدود بين البلدين منذ عام 1994، مما أثر على التبادل الاقتصادي والتعاون الإقليمي.

من بين أبرز التداعيات:

- **تعطل اتحاد المغرب العربي** وتعثر التكامل الإقليمي.
- **سباق تسلح** بين البلدين أضر بالتنمية الاقتصادية.
- **تأثيرات أمنية** بسبب تصاعد التوترات في منطقة شمال إفريقيا.
- **تدخلات دولية** زادت من تعقيد النزاع.

النتيجة هي حالة من الجمود السياسي، واستمرار التوتر بين الجزائر والمغرب، مما يعيق استقرار المنطقة وتقدمها.

Abstract

he Western Sahara issue is one of the key factors that have strained relations between Algeria and Morocco for decades. Algeria supports the Polisario Front, which seeks independence for Western Sahara, while Morocco considers the territory as part of its own. This disagreement has led to repeated diplomatic ruptures and the closure of borders between the two countries since 1994, negatively impacting economic exchange and regional cooperation.

Key consequences include:

- **Stalling of the Arab Maghreb Union** and the delay of regional integration.
- An **arms race** between the two nations, hindering economic development.
- **Security tensions** due to escalating disputes in North Africa.
- **International interventions** that have further complicated the conflict.

The result is a political stalemate, ongoing tensions between Algeria and Morocco, and obstacles to stability and progress in the region